سياسات المجلة:

1. التجرد وعدم التحيز.
2. المهنية والاحترافية.
3. التجدد والمواكبة ومراعاة جاذبية القارئ.
4. التعاون والشراكة.
5. التخصص.
6. تنطلق من خلفية حضارية إسلامية.
7. تلتزم بأصول وقواعد البحث العلمي.
8. استكتاب الباحثين والكتاب من أبناء القارة، وتستقطب المتخصصين والباحثين من دول أخرى.
9. التوازن بين: الدول، والأقاليم، والموضوعات، والأساليب الإعلامية.
10. تحرص على توصيف الواقع الإفريقي وتحليل أبعاده؛ دون أن تكون طرفاً في الصراعات الإقليمية والمحلية، وتتجنب إثارة الخلافات والنزاعات.
11. تبتعد المجلة عن طرح كل ما يهدد السلم الاجتماعي أو يتعارض مع نماء القارة الإفريقية وازدهارها.

شروط قبول المواد للنشر:

1. أن تتوافق مع أهداف المجلة وسياساتها العامة.
2. التزام الأمانة والمنهجية العلمية، والتوثيق العلمي للمادة.
3. ألا يكون قد سبق نشرها أو قدمت لجهة أخرى للنشر.
4. الدقة والعمق في المضمون.
5. تجنب التجريح والنقد غير البنّاء للأشخاص والهيئات والدول.
6. صحة الأسلوب وسلامة اللغة.
7. أن يكون الحد الأقصى للمادة (15) صفحة، حوالي (4000 كلمة). مع ملخص باللغة الإنجليزية في حدود 250 كلمة.
8. ألا تكون المادة مجزأة على حلقات.
9. التعاون في إجراء التعديلات المناسبة.

مجلة قراءات إفريقية

بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Green
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-4718261 فاكس: 0044-207-7364235

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 00966149449949 فاكس: 00966149442900
جوال (التسويق): 00966502210920
جوال (التحرير): 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 00202228742777
فاكس: 00202228742778

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830

المحتوى

كلمة التحرير

التمسّك بالسُّلطة، والتشبّث بكرسي الحكم، في العالم الثالث، وإفريقيا خاصّة، ظاهرةٌ مقلقة، تتخذ صوراً متعدّدة، من أبرزها تعديل الدستور ليناسب رغبات الرئيس، وتعطيل الاستحقاقات الانتخابية أو تأجيلها؛ من خلال افتعال بعض الأحداث أو الأعذار- مثال: الكونغو تؤجّل الانتخابات الرئاسية بسبب عدم القدرة على تكاليفها المالية-، أو رفض نتائج الصندوق اعتمادا على وجوده في السلطة، وما يملكه من قوّة وتأثير- حالة غامبيا: أحدث مثال-.

ولا تخفى الأضرار الكبيرة والمتعددة لهذه الظاهرة، على مستويات عدّة: مستوى الأمن والاستقرار، فهي أحد أسباب الاحتراب الداخلي، والتدخّل الخارجي، وعلى مستوى التنمية والنهضة؛ إذ اهتمام أجهزة الدولة متوجّه نحو مصالح الرئيس وجماعته، وكذلك المناصب والتعيينات تقوم على أساس الولاء وليس الكفاءة والقدرة، وعلى مستوى اتخاذ القرار وصواب الموقف السياسيّ الداخليّ والخارجي؛ فمع تهميش مؤسّسات الدولة، وضعف التعددية أو غيابها، تكون القرارات والمواقف شبه فردية...

ظاهرة تستحق الدراسة، والبحث في أسبابها وعلاجها، وسُبل تخفيف أضرارها. وإنّ من المعالجات المهمّة: تربية الأجيال وتوعية المجتمعات، من خلال مناهج التعليم ووسائل التثقيف العامّة: أنّ المسؤوليات والولايات/المناصب- صغيرة أو كبيرة- هي أمانة وتكليف له تبعاته، في الشرائع السماوية، والأخلاق السويّة، وليست مغنماً يتكسّب منها الشخص، أو يحقّق بها رغباته الشخصية. وأنّ الرقابة والتناصح في تحقيق مقاصد الولايات العامّة وضبطها هو واجبُ الجميع؛ لأنها تؤثّر في الجميع، ويكون ذلك بكل الوسائل المشروعة المناسبة لطبيعة كلّ مجتمع ومكوناته، سواء من خلال المؤسّسات المدنية، أو الأحزاب السياسية، أو القيادات المجتمعية.....، وإذا تذكرنا أنّ قرابة ٦٠٪ من سكان إفريقيا مسلمون؛ فإن تعزيز هذا المفهوم، ونشر هذه الثقافة، من خلال خطاب شرعيٍّ صحيح، سيكون له بالغ التأثير؛ إذ موضوع المسؤولية، وواجب القيام بها بأحسن صورة، وما يترتب على التفريط فيها أو استغلالها، من الموضوعات التي اعتنى بها الإسلام في نصوص كثيرة؛ ترغيباً وترهيباً وتطبيقاً، قال صلى الله عليه وسلم: «يا أبا ذرٍّ! إنك ضعيفٌ، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزيٌ وندامةٌ؛ إلا مَن أخذها بحقّها، وأدّى الذي عليه فيها»[1].

وقال صلى الله عليه وسلم: «ألا كلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيّته؛ فالأميرُ الذي على الناس راعٍ، وهو مسؤولٌ عن رعيته، والرجل راعٍ على أهل بيته، وهو مسؤول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهي مسؤولة عنهم، والعبد راعٍ على مال سيّده، وهو مسؤولٌ عنه، ألا فكلكم راعٍ، وكلكم مسؤولٌ عن رعيته»[2].

---

(١) صحيح مسلم، رقم (١٨٢٥).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٧١٣٨)، صحيح مسلم، رقم (١٨٢٩)، واللفظ له.

رئيس مجلس الإدارة
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المدقق اللغوي
محمد فهمي

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place، Parsons Green
Fulham، London SW6 4HW، UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830
التسويق/التوزيع: marketing@qiraat.org

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي
لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
			أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الإيداع: 1611/ 1437
الترقيم الدولي: ردمد 7235-1658

الافتتاحية ٤

مستقبل إفريقيا الحضاري ونهضتها

قراءات دينية ٨

القاديانية في إفريقيا .. الانتشار والتأثير

أ. د. رفيع أوونلا بصيري

قراءات سياسية ١٨

الإيكواس تنجح في تسوية أزمة الرئاسة في جامبيا

د. بدر حسن شافعي

بناء الدساتير في المراحل الانتقالية في إفريقيا: رؤى وتجارب ٢٨

د. سيد أبو فرحة

السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ٤٠

أ. سمير قط

قراءات تنموية ٥٠

الاحتباس الحراري و تذبذب المناخ وأثر ذلك في حياة الإنسان في إفريقيا

أ.د. مصطفى خوجلي

تحوُّل إفريقيَا جنوب الصَّحراء إلى مُجتمع المعرفة ٦٢

أ. سيسي أحاندو

التعليم العربي والإسلامي في غرب إفريقيا ٧٤

د. محمد حافظ

قراءات اجتماعية ٨٤

حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المجتمعات الإفريقية

د. محمد البشير

قراءات ثقافية ٩٦

المستعربون الأفارقة وتحديات الهوية

د. الخضر عبد الباقي

المشهد الإفريقي ١٠٤

تحرير المجلة

حوارات وتقارير ١١٦

حملة القلوب الصغيرة ١٨ بالمغرب

تحرير المجلة

ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات الإفريقية ١١٨

أ. مصطفى شفيق

خلاصات إفريقية ١٢٦

عرض كتاب: الشَّيخ عثمان دان فوديو

د. آدم بمبا

العدد ٣٢

ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ

أبريل – يونيه ٢٠١٧م

مستقبل إفريقيا الحضاري ونهضتها

في ظلّ العولمة، وما يُسمّى بصدام الحضارات، تتبادر بعض الأسئلة: ما رهانات المستقبل الحضاري للأمم؟ وهل لإفريقيا من بعثٍ حضاري، كما كانت قديماً مهداً لحضاراتٍ قوية، ولها من الموارد المادية والبشرية التي استفاد منها غيرها في بناء حضاراته؟! وما المسار المناسب لمستقبلها؟

رهاناتٌ متعدّدةٌ لمستقبل إفريقيا الحضاري، تتراوح بين الجزئية والشمولية، والمثالية والواقعية، والمتفائلة والمتشائمة التي لا ترى لها مستقبلاً.. وكلٌّ بحسب منطلق قائلها، وهي مرتبطة بجدلياتٍ كثيرةٍ في الواقع الإفريقي، كالهويّة والاندماج القومي، والسيادة والخصوصية، والمركز والهامش، وتقاسم السلطة والثروة، والأمن والاستقرار، والحقوق والحريّات والعدل والمساواة، والتقنية واقتصاد المعرفة، وتحقيق مقاربةٍ شمولية... إلخ.

من المنظور الماديّ؛ يدعم القارةَ: مساحتها الشاسعة، واستراتيجية موقعها وحيويته، ومصادر الطاقة المتجدّدة فيها، ومواردها الطبيعية، وثرواتها المعدنية.. وقد كان لها السّبْق على الأمم قديماً في صناعة الحديد وغيره؛ ما يثبت أنّ العقلية الإفريقية ليست- ولم تكن- عقليةً متخلّفةً يوماً ما، وإنما تكمن المشكلة في عقلية الآخر (الغرب) الذي تخيّلها كذلك، كما أنها أكبر سوقٍ ناشئةٍ للتقنية، ومنتجات العالم، والاستثمارات المباشرة.

(إفريقيا الخضراء) - بإمكاناتها الزراعية، من حيث: التربة الخصبة، والموارد المائية السطحية والجوفية، وتعدّد مناخاتها، فهي القارة الوحيدة التي تمتدّ من المنطقة الشمالية المعتدلة إلى المنطقة الجنوبية المعتدلة- مرشّحةٌ لأن تكون (سلّة الغذاء العالمي)، كما كان شمالها قديماً بالنسبة للإمبراطورية الرومانية وغيرها.

تعداد سكانها فوق المليار، وبها أعلى نسبة نموٍّ سكانيٍّ في العالم؛ ما يضاعف نسبة مواردها البشرية في وقتٍ سوف تتقلص فيه القوى العاملة بالعالم، خصوصاً أنّ نسبة الشباب فيها أكثر من ٥٠٪.

أورثتها حضاراتها وممالكها القديمة كالفرعونية في مصر، والمروية في سودان النيل، ومملكة كوش وغيرها، غنىً في الخبرات والتجارب المفيدة؛ وتوّجَهَا الإسلامُ بأعظم الحضارات على الإطلاق، التي تعدّ وحدها القادرة على التصدّي لمحاولات الاستلاب الحضاريّ الحديث لإفريقيا، وخصوصا أنّ نسبة المسلمين فيها أكثر من ٦٠٪.

لكن ما الذي أخّر إفريقيا اليوم عن رَكْب التقدّم والحضارة؟

يرجع هذا التأخّر الحضاريّ إلى جملةٍ من المعوّقات والمؤثّرات، من أبرزها:

- هشاشة الدولة الإفريقية الحديثة والاستبداد السياسي وهو سبب رئيس لمعظم

المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وإرهاب الدولة، والفساد.

– الإرث الاستعماري، واستمرار النفوذ الأجنبي، واستنزافه لثروات إفريقيا.

– ضعف الوعي لدى النّخب بمشكلات القارة، وضعف القدرة على التخطيط السليم والمتوازن، والتردد في اتخاذ القرارات الحاسمة.

– تناقضات الأحزاب السياسية، وتكريسها للزعامات الفردية، والولاءات الضيّقة، والعنف السياسي.

– نزاع الهويّات، والمركز والهامش.

– ضعف المؤسّسية، وعدم فعالية منظمات المجتمع المدني.

– أخطار التغيّرات المناخية والمشكلات البيئية.

– الاعتماد المبالغ فيه على التمويل الخارجي، وتفاقم المديونيات.

– انتشار الجريمة المنظّمة.

– عدم الحرص على امتلاك التقنيات الحديثة، وبطء التحوّل إلى مجتمع المعرفة.

– ضعف البنى التحتية، وتدّني مستوى الخدمات الاجتماعية.

وللنهضة المرجوّة شروط:

تتوقف النهضة على جملةٍ من الشروط المتعلقة بمجالات التنمية المختلفة، من أهمّها:

– سيادة الأمّة ووحدتها: وتتوقف على خروجها من الدوائر التي رسمها الاستعمار، وامتلاك قرارها، وتقوية التجمّعات الإقليمية، وتفعيل عوامل توحيدها.

– وجود استراتيجية شاملة للقارة: تقوم على معرفةٍ عميقةٍ بمكوناتها وإمكاناتها المختلفة.

– توفّر الأمن والاستقرار: بتحقيق الحكم الرشيد، وزيادة فعالية المؤسّسات التشريعية والقضائية، وتقوية مشاركة المجتمع ورقابته، وضمان الحقوق والحريّات المنضبطة والعدالة.

– الحوكمة: بزيادة الشفافية والمساءلة وتعزيز مؤسّساتها.

– التنافسية: بتأسيس قوةٍ وإرادةٍ سياسيةٍ لإفريقيا؛ تعزّز وجودها على المستوى الخارجي، وإعادة تنظيم العلاقات مع كلّ الأطراف على أساس الندّية، والبحث عن بدائل لشراكاتٍ جديدةٍ منصفة، والانفتاح الإيجابيّ على تجارب الأمم والشعوب الأخرى.

– الأداء الاقتصادي: بوضع السياسات الرشيدة، وإعادة تشكيل السياسات النقدية والسياسات المالية العامّة؛ لتحقيق النموّ القابل للاستمرار وتسريعه.

– وجود مؤسّسية فاعلة: وكوادر بشرية مؤهّلة، والتوظيف على أساس مبدأ الكفاءة والاستحقاق.

– وجود إعلام قويٍّ هادف: يساهم في التوعية بقضايا القارة ومشكلاتها، وتقديم حلول لها، ويدعم توجّهاتها، ويساعد في تحفيز أبنائها، ويبصّر بالمخاطر من حولها.

– تعزيـــز دَوْر المجتمـــع المدني: وذلك في إطار الشراكة مع الدولة.

– مجتمـــع المعرفة وإدارتهـــا واقتصادها: وامتلاك التقنية اللازمة لتحقيق ذلك.

– المرجعيـــة العلميّـــة والتخصّصيـــة: والاســـتفادة منها في تحليل الواقـــع الإفريقيّ ومشـــكلاته، ودراسة النماذج الســـائدة للتنمية، وإيجاد الحلول الملائمة.

– الاعتماد على التمويل الذاتيّ لمشروعات التنمية، ويبقـــى التمويل الخارجـــيّ للضرورة: مع أهمية رســـم سياســـاتٍ وقائيةٍ من التقلّبات وتذبذب الأسعار والأزمات.

وجديرٌ بالذكر؛ أنّ معظم هذه الشـــروط لم يتحقّـــق إلا بصورةٍ جزئيـــةٍ أو ضعيفة؛ فهناك استقرارٌ سياســـيٌّ نسبي، وتحسّنٌ في الحوكمة، وفاعليةٌ في بعض مؤسّســـات المجتمع المدني، وقد ســـاد جنوب إفريقيا تعايشٌ سلمي، وتجري محاربة الفســـاد في نيجيريـــا وغيرها، وهناك توجّهٌ نحو مجتمع المعرفة والتقنية كما في تشاد وجنوب إفريقيا، وقامـــت نماذج لإعلام إفريقيٍّ هادفٍ كاتحـــاد الإذاعات الإفريقيـــة الهادفة، وتأسّـــس مجلس الخبراء والعلماء في السودان فـــي يناير الماضي، وتـــؤدي المنظمات القارية والإقليميـــة، كالاتحاد الإفريقـــيّ والنيباد وبنك التنميـــة، دَوْراً بارزاً وقويّاً في دفع عجلة التنمية الشاملة في إفريقيا وتمويل مشروعاتها، وقامت شرَاكات داخلية أكثر فاعلية، وخارجية كالشراكة العربية – الإفريقية.

وتبشِّر بتحقيق هذه الشروط بصورةٍ أفضل: الكثير من المبادرات المطروحة، نذكر منها:

١ – البـــدء في بناء أكبر منطقة تجارة حرّة في إفريقيا بجيبوتي، بتاريخ ١٦/١/٢٠١٧[١].

٢ – المشـــروع البيئيّ الأكثـــر طموحاً في القارة– أي المبادرة الإفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات(AFR١٠٠) –، لاستعادة ١٠٠ مليون هكتار (٣٨٦,١٠٠ ميل مربع) من الغابات المتدهورة، سيقوم المشروع بمكافحة التصحّر، وتحســـين نوعية المياه والتربـــة، وزيادة التنوّع البيولوجي، وتحســـين القدرة علـــى التكيّف مع تغيُّر المُناخ.[٢]

٣ – المركز الإفريقيّ لتكنولوجيا المعلومات (CATI) في تشاد[٣].

٤ – وتعدّ الشـــراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) أشـــمل المبادرات التي تؤسّس لمستقبل إفريقيا من خلال كلّ المجالات، مثل دعم الأمن والســـلام في القارة، وتحقيق الحكم السياسيّ والاقتصاديّ الرشـــيد، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيـــق الأمـــن الغذائي، والتنمية البشـــرية، وتعظيم حجم التجـــارة الإفريقية البينية، ونفاذ الصادرات الإفريقية للأسواق العالمية، وتطوير التعليم والبحث العلمي، وتعظيم الاســـتفادة من تكنولوجيـــا المعلومـــات، ومكافحـــة الأمراض المتوطنة، مع العمل في هذا السياق على توفير الموارد اللازمة لتطوير المشـــروعات والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف[٤].

---

(١) http://www.youm7.com/story/2017/1/16.

(٢) http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=32981.

(٣) http://tchadien.arablog.org/2014/09/14.

(٤) http://www.aljazeera.net/home/print/4f51f922-997b-4db4-a88c-158034f501b4/cf9877a5-32742d0d6dd6-9af3-744c-4da1.

٥ – مساعدات البنك الدوليّ للعام المالي ٢٠١٦م، بهدف: رفع الإنتاجية الزراعية، وزيادة سبل الحصول على الطاقة ميسورة التكلفة والموثوق بها، وبناء القدرة على مجابهة تغيُّر المناخ، ودعم الدول الهشّة والمتأثرة بالصراعات، وتشجيع تحسين جودة التعليم، ومبادرات لتعزيز تعليم (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات)، والتركيز على تقديم برامج تدريبية ممتازة، وبحوث تطبيقية، ونقل المعرفة في القطاعات ذات الأولوية، كالزراعة والصّحة والتعليم والإحصاء التطبيقي[١].

ونختم بنماذج لتجارب ناجحة.. داخل القارة وخارجها:

هذه النماذج، وإن كانت في إطار دولةٍ واحدة، نقدّمها لكي تستفيد منها القارة الإفريقية في تحديد المسار المناسب لمستقبلها:

رواندا: أسرع الاقتصادات نموّاً في إفريقيا، اعتمد نهوضها على الإصلاح الاقتصاديّ الرشيد، وتعزيز القدرات التنافسية، والاعتماد على الصناعات التحويلية، وليس على الموارد.

موريشيوس: تميّزت بالتداول السلميّ للسلطة، والشفافية القانونية، وتنويع الاقتصاد، ودعم أنظمة سياسات السوق المفتوح، والسيطرة على الضغوط التضخمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

جنوب إفريقيا: ساعد على نهضتها المناخ السياسي، والتوافق المجتمعي، وقد تبنّت سياسات تنموية قائمة على تغيير الصناعات التقليدية بقطاعات حديثة، والحدّ من تدخّل الحكومة في الاقتصاد، وتشجيع الاستثمارات، وتوفير القروض للتنمية.

ومن خارج القارة:

كوريا الجنوبية: اعتمدت على المبادرات الذاتية؛ من خلال المزج بين تخطيط الدولة المركزي واقتصاد السوق- بوصفه مساراً للتنمية-، إضافة إلى الاستثمار في البشر، وذلك من خلال تطوير التعليم (العامّ والمهني) ومؤسّساته ومناهجه، وتطوير الوعي بالتكنولوجيا واقتصاد المعرفة.

سنغافورة: انطلاقاً من نظام تعليميٍّ عالمي، ومراجعة التجارب الناجحة، استطاعت تحقيق طفرة اقتصادية، ونهضة قائمة على التصنيع والتكنولوجيا، كما هو الحال في تجربتَي ماليزيا والهند.

في كلّ تجربة، من هذه النماذج وغيرها، ملامح ومؤشرات ومسارٌ لنهضة قامت على صعيد الإنجازات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتنمية البشرية، والتعليم، والتقدّم التكنولوجي، ومجتمع اقتصاد المعرفة.

إنّ قارةً بحجم إفريقيا تحتاج نهضتها- ربما- إلى كلّ المسارات، فعلى خبرائها التعرّف على ملامح النهوض ومؤشراته على الأصعدة كافّة، وتحليل المراحل التي مرّت بها كلّ تجربة، ودراسة مقوّماتها وأسباب نجاحها، ورصد أهمّ السياسات والآليات التي اتبعتها كلّ دولةٍ في المجالات المختلفة، وأهمّ النقاط التي أغفلتها، وصولاً إلى المسار المناسب لنهضةٍ إفريقيةٍ شاملة ■

(١) http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/regions/afr.

القاديانيَّة في دُوَل إفريقيا
نيجيريا أنمُوذَجاً

د. رَفِيع أَوَّونْلا بُصَيْرِيّ الإِجَيْبُوي
مُؤَسِّسُ دار العُلُوم الإِسْلامِيَّة، ومسؤول أكاديميَّة الدُّوئِين الدُّوليَّة في أبوجا - نيجيريا

ازداد نشاط أتباع القاديانيّة بهذه القارة عموماً، ونيجيريا خصوصاً، في الآونة الأخيرة، برغم كلِّ الجهود المبذُولة سابقاً لإبعاد الناس عنها.

لذا تعيّن الحديث عن نشأتها وعلاقتها بالاستعمار، وانتشارها في إفريقيا:

انتحال مؤسِّس القاديانية لنفسه اسم «أحمد» الوارد في القرآن:

التسمية بـ«القاديانيّة» أو «الميرزائيّة» أطلقَها مسلمو شبه الجزيرة الهنديَّة على نحلة «الميرزا غلام أحمد القادياني»[1]، فيُفهم من الاسم الشخصيِّ لمُؤسِّسها أنها: إمّا منسوبة إلى قريته «قاديان» بإقليم البنجاب الهندي؛ وإمّا منسوبة إلى لقبه العائلي: «الميرزا».

والقومُ يُسمُّون أنفسَهم: «الأحمدية» نسبةً إلى «أحمد»؛ بناءً على تحريفهم للكلمة الواردة على لسان عيسى عليه السلام: ﴿وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ... ﴾ [الصف : ٦]؛ إذ ادَّعَوْا باطلاً أنّ زعيمَهم هو المشارُ إليه بها.

وحيث أحسُّوا بعدم انسجام الدليل مع القضية؛ زعمُوا أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ظهَر مرَّتَيْن في الدُّنيا: مرةً باسمه «محمّد» للعرب، ثمَّ باسمه «أحمد» للعجم! قالوا: «إنما غلام أحمد: محمّد روحيًّا، وأحمدُ جسديًّا»[2]!

ومسلمو لاغوس- التي ابتُلِيَتْ قبلَ غيرها من مدن نيجيريا- عاملوا أتْبَاعَها بمنطق النَّحْلَة السوفسطائي، فأطلقُوا هم عليها اسمَ: «أَوْمَوْدَيْنِيَهْ» باليوربا، ومعناه: صغار أشقياء، وأيضاً: «أَوْمَوْدِيَهْ» بمعنى: صغار أقليَّة، ومُسمَّيات أخْرَى لا داعيَ لذِكْرِها هنا، وذلك لأنّ أوائل معتنقيها بنيجيريا كانوا يومئذ شباباً يافعين.

ظهور القاديانيّة بمَكيدَة استعماريَّة في الهند:

إنَّ أتباعَ القاديانية، الذين يُسمُّون أنفسَهُم بالأحمديِّين، يختلفُون عن سائر المسلمين في

(١) الميرزا غلام أحمد القادياني: (١٨٣٥م - ١٩٠٨م) (٧٣ سنة) مؤسّس الأحمدية، عندما بلغ الخمسين من العمر ادّعى أنّ الله أوحى إليه وبعثه ليجدّد الدين، وقد باشر الكتابة في المواضيع الإسلامية منذ عام ١٨٨٠م حتى عام ١٨٩٠م، فأعلن أنّ الله قد أرسله مسيحاً موعوداً ومهديّاً منتظراً، وظلّ كذلك حتى وفاته في لاهور/ باكستان بمرض الكوليرا في ٢٦ مايو ١٩٠٨م، مخلّفاً وراءه قرابة ٨٠ كتاباً وفرقة القاديانية الضالة. خلفه ٥ من (خلفاء الأحمدية) حتى الآن، فقد خلفه نور الدين القرشي الذي توفي عام ١٩١٤م، ليخلفه ميرزا بشيرالدين محمود ابن مؤسس الأحمدية، وبقي في منصبه حتى وفاته عام ١٩٦٥م، ليخلفه الميرزا ناصر أحمد الذي توفي ١٩٨٢م، تلاه انتخاب ميرزا طاهر أحمد الذي توفي في ١٩ أبريل ٢٠٠٣م، حيث انتخبت الجماعة ميرزا مسرور أحمد- المقيم في لندن- زعيماً لها، ولا يزال. - موقع ويكيبيديا -.

(٢) مقابلة شخصية مع داعية القاديانية بمدينة أكوري بولاية أوندو: المولوي عليّ جُمعة غِيوا، الخميس ١٤٠٨/١/٢٤هـ.

معتقداتهم؛ فهُم كأتباع البهائيَّة.

كانت نشأةُ هذه النِّحلة بالهند عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م بتشجيع من الاحتلالِ البريطاني، وقد أدخلَتْها بريطانيا كلَّ مُسْتَعْمَرَةٍ لَها لتفريق كلمة المسلمين بها؛ تسهيلاً لمهام الاحتلال، فعائلَة مُؤسِّس النِّحْلَة كانت مواليةً لحكومة الاحتلال، فقد قال ميرزا غلام أحمد: «ووالله! إنَّا رأينَا تحتَ ظلِّها أَمْناً لا يُرْجَى مِنْ حُكُومَةِ الإسلامِ فِي هَذِهِ الأَيَّامِ»[١]!

دخول القاديانية إلى إفريقيا؛ بما فيها نيجيريا:

لاشتهارِ أتباعِ القاديانيَّة بالتجسُّس لصالح بريطانيا يومئذٍ؛ لم يُمكِّنْها مسؤولُو دولة فرنسا من دخول مستعمراتها بإفريقيا، وظلَّت القاديانيّة تنظر إلى حكومة فرنسا بوصفها عقبةً أمامَها في إفريقيا[٢].

وكان دخولُ القاديانيَّة إلى نيجيريا[٣] بمؤامرةٍ مكشوفةٍ عن طريق لندن؛ إذ تمَّ تسجيلُها بلاغوس عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م تنفيذاً لسياسة الهدم، وعملاً بنظريَّة: فرِّق تَسُدْ، وفيما يلي قصتها:

كان في لاغوس شابٌّ طموحٌ اسمُه: محمّد باسل أغُسْطو، كان يُعجبه هو ورفاقُه ما يصلُ إليهم بالإنجليزيَّة من إصْدارَاتِ المجلة الإسلامية اللاهورية، ثم مجلة الأديان القاديانيّة التي كانت تصدر من الهند وتوزَّع من لندن إلى المُستعمرات.

وقد أنشأ أغسطو عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م مدرسةً إنجليزيةً لتُدرِّسَ إلى جانب المعارف الغربيَّة القرآنَ بدلاً من الإنجيل؛ فلم يُشَجِّعْه الاستعمار، بل أُغْلِقَتْ بعدَ مُعاناةٍ، ولكنه ما أن أحسَّ بمحبَّة رجالِ الاحتلالِ لنشاط القاديانيَّة حتى استبشر، فعباً هو ورفاقُه استمارات العضويَّة، وسجَّلوا فرعَ القاديانيَّة لدى حكومة لاغوس الاستعماريَّة عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م.

ثُمَّ سافر الرَّجُل لدراسة الطِّبّ بلندن عام ١٩٢٠م، ولكنَّه تحوَّل للتَّخَصُّص في القانُون ليصبح أولَ مُحامٍ مُسلمٍ بإفريقيا الغربيَّة.

وهناك بالمملكة المُتَّحِدَة رأى أتباع الميرزا غلام أحمد القاديانيّ يختصمون حول طبيعة «النبوَّة» التي ادَّعاها صاحبهم، فوجد الرجلُ من ذلك، وبدأ يُراجع نفسَه ويكاتب رفاقَه، فلمّا رجع إلى نيجيريا عام ١٩٢٣م أخفق في إقناع رفاقِه بضرورة الانسحاب من القاديانيَّة؛ فكان هو الطودَ في التوبة منها عام ١٩٢٤م، وأنشأ جمعيَّةً بديلةً أسماها بالإنجليزية: «إسلاميك سوسايتي أوف نيجيريا»، ثُمَّ عُرِّبَ اسمُها عام ١٣٦٦هـ/١٩٤٦م إلى «الجماعة الإسلامية في نيجيريا»، وتوفّي الرَّجُل في ١٩٧١م مسلماً يؤمن بخَتْم النبوَّة[٤].

وكاد خروجُ ذلك الرجلِ أن يكون نَعْياً مُبَكِّراً لموتِ القاديانيّة بإفريقيا الغربيَّة كلِّها، ولكنَّ الاستعمارَ البريطانيّ قدَّم لها تسهيلاتٍ ماديَّةٍ ومَعْنَويَّةٍ مكَّنتها من تنفيذ مشروعاتها[٥].

ثُمَّ إنَّه حينَ مُنِحَ الاستقلالُ الشكليّ للأقطارِ المستعمَرة بإفريقيا؛ استطاعت القاديانيَّةُ بإمكاناتها الماديَّة أن تنتعش، أو على حدِّ تعبير مركزها في ربوة الباكستانية عام ١٩٦٢م: «إنّ نيجيريا حظيت بتدفُّق المبشِّرين الأحمديّين المدرَّبين إليها باستمرار»[٦].

---

(١) الميرزا غلام أحمد: الاسْتِفْتاء، ص ٦٣.

(٢) انظر: المستشرق هومبري جي فيشر البريطاني: الأحمدية، دراسات في الإسلام الحديث على سواحل غرب إفريقية، ص ١٢٩، ط ١٩٦٣م، وكان أصلاً رسالة دكتوراه له بالإنجليزية.

(٣) تشير بعض الدراسات إلى أنها دخلت عن طريق ساحل غانا- كما سيأتي-، وأول من وفَدَ هو الحاج مولوي عبدالرحيم.

(٤) اقرأ: خطاب التَّأبين في جنازة أغسطو، بقلم الحاج إدريس أيندي الثاني.

(٥) Fisher :Ibid Pg 5, 8, 97, 173.

(٦) انظر: تقديم وكيل التبشير القادياني بربوة Preface Pg.iv لكتاب الميرزا بشيرالدين محمود بن الميرزا غلام أحمد: (الحركة الأحمديَّة)، ط٢ ن صدر أنجمن أحمدية - بمهجرهم ربوة. وكان الكتاب أصلاً جزءاً من كلمة ألقيت فيما يُسمَّى «مؤتمر ومبلي» للأديان الموجودة بالإمبراطوريَّة

انتشار القاديانيَّة في نيجيريا وتفرُّق أتباعها إلى فرقتَيْن:

إنَّ نيجيريا واحـدةٌ فقط من الدول التي تزيد الآنَ على (٢٠٦) دول مصابة بالنَّبتة الخبيثة (القاديانيَّة)، وفي نيجيريا كانت لاغوس: المَنْفَذَ الأوّلَ لها وقت اضطراب مسلميها؛ نتيجةَ الصراع الدينيِّ الذي أشعله الاستعمارُ بين أهاليها يومئذ؛ إذ خطَّط الاستعمار لتلقين أولادهم الثقافة الغربيَّة على أيـدي المُنصِّرين آنذاك؛ فجعلَها ذلك أرضاً خصبةً لنبتة القاديانيَّة الخبيثة.

وتمَّ استقدامُ أوَّلِ مبعوثٍ قاديانيٍّ من «صدر أنجُمَن أحمديَّـة» بالهند عبـرَ لندن إلى غـرب إفريقيا، وهو المولويّ عبدالرحيم النيَّار- كان أغسـطو لدى وصوله للدراسة بلندن قد التقى به سنة ١٩٢٠م.

نزل النيَّار أولاً في غانـا، ثمّ اجتازها إلى نيجيريا عام ١٩٢١م، وبادر إلى إنشـاء أولِ مدرسـة إنجليزية قاديانية لَقِيَتْ دَعْماً سَـخِيّاً من رجالِ الاسـتِعْمار، كما أنه مـن دهائه- لمَّا رأى جمعيَّات المسـلمين متناحرة فـي لاغوس يومئـذ- تحالف مع فرقـة تُدعى: «زمرة القرآنيِّين»، ولكنّ هذا الحلـف انفكَّ عام ١٩٣٤م لعدم رضا الآخرين بالتبعيَّة للأوامر الصادرة من شُـعبَة ابنَ المتنبِّئ.

وأخفقت تلك الشُّـعْبَةَ في إخضاع حلفائها لسلطة «صـدر أنجمن أحمديَّة»، فانقسـم أتباعُهـا منذ عام ١٩٤٠م إلى فِرقتَيْن، لكلٍّ منهما وجودٌ في أماكن متفرِّقة بنيجيريا.

فالفرقةُ الموالية لقيادة «صدر أنجمن أحمديَّة» هي المعروفة باسم: «أحمدية البعثة»، ويُسَمُّون أنفسَهُم الآن: «الجماعة الأحمدية الإسـلاميَّة فـي نيجيريا»، وهؤلاء سـارعوا قبيل حادثة الانقسـام إلى إنشاء أول مدرسة إنجليزيَّة قاديانيّةٍ خاصَّـةٍ بهم عام ١٩٣٩م في لاغوس

البريطانيَّة ومستعمراتها، بإنجلترا عام ١٩٢٤م، حيث اختيرت القاديانية لتمثيل الإسلام والمسلمين فيه؛ دعماً لنشاطها.

أيضاً، ولصدر أنجمن اهتمامٌ كبيرٌ بتكثيف مناشط هذه الفصيلة القاديانيّة بنيجيريا.

وأما الفرقـةُ الأخرى المُعادية لسياسـات «صدر أنجمن»؛ فقد احتكرت أملاك الطائفة، وأبقت على اسم جماعة: «الحركـة الأحمديَّة في نيجيريا»، ولهذا تُعرَف بأحمدية الموفمينت Movement، غيرَ أنّ نشاط هذه الفرقة خاصّةً قد تضاءلَ منذ أن أصْدَرَت رابطةُ العالم الإسـلامي عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م فتواها باعتبارِ أتباعِ القاديانيَّة كافرين.

أسـباب ازدياد نشـاط القاديانيّة في نيجيريا في الوقتِ الحاضر:

القاديانيـة مذهبٌ فكريٌّ باطل وهـدَّام، ومخطَّطٌ مدروسٌ يسـعى لإغْواء أغْرَارِ المسلمين، بدَعم من قِبل أعداء الإسـلام، وقد نُقِلَت نبتَتُـه الخبيثة إلىً نيجيريا على حين غفلةٍ من مسلميها بمُؤامرَةٍ استعماريَّة؛ قُصِدَ بها تغييرُ المفاهيم الإسـلاميَّة لديهـم على أيدي بني جلدتهـم، فكانت العمليَّةُ كلّها سـرقةً بلا عنف! ادَّعى مُؤَسِّسُـه في كتابه: (الاسـتفتاء- ص ٩٤)[1] أنَّه مَظْهَرُ الله! وفـي ص ٩٧ ادّعى أنَّه: قد تلقَّـى وَحياً لتَجديد إسلام المسـلمين! وفي سـائر كتُبه الثَّقيلَة ادّعى أنَّه: مُجَدِّدُ الزَّمَان، والمسيحُ المَوْعُودُ، والمَهْدِي المُنْتَظَر، ثمَّ انتهَى إلَى ادِّعاء النُبُوَّة!

ولعلَّ مِنَ المُناسـب أن نعرض مُوجزاً لأبرز وسائل تأثيرهم، والتي نفذُوا من خلالها إلى قلوبِ السُّـذَّج من الناس.

أَبْرَزُ وسائل التَّأْثير القادياني:

أوصى الميرزا غلام أحمد القاديانيّ أتباعَه بوُجُوب إخضَاع الفروع الخارجيَّة لإشراف قيادة عالميّة موحَّدَة؛ لضمان ولائها غير المشـروط لمبـادئ نِحْلَته[2]، فهذا

(١) (الاستفتاء)، ص ٩٤، و ص ٩٧.

(٢) انظر: غلام أحمد: الوصيَّة، ص ٥٧، وهو كُتَيِّبٌ، كتبَهُ باللغة الأرديّة عام ١٩٠٥م، ثم زاد فيه عام ١٩٠٦م بقاديان؛ وطُبِعَت ترجمته الإنجليزيَّة بلاغوس عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م،

عندهم إجراءٌ غيرُ قابلٍ للتغيير[1].

والحقيقة أنّ ٩٩٪ ممن ينتسبون الآن إلى القاديانيّة في نيجيريا هم المُوَالُون لـ«صدر أنجمن أحمدية» تحت قيـــادة خليفتها الذي هو المســـؤول العـــامُّ عنها دوليّاً؛ ويُخاطِبُونَه بلَقَب: «صاحِب القَداســـة خَلِيفَة المســـيح المَوْعُود». والخليفة الحالي هو: الميرزا مَسْـــرُور أحمد القاديانـــيّ- المقيم بلندن-، وهو الـــذي يُعَيِّن مَبْعُوثين من الخارج، يُرسلُهم لإدارَة شُـــؤون فرُوع القاديانيَّة في العالَم؛ ويُنَظِّم التَّنْسِيقَ بينهُم، فيستَحِيل أن يَخْرُجوا على تعْلِيمَاته.

ومن خُطَطِهم دوليّاً التغلغل في الأوساطِ السِّياسيَّة، والتـــي تمكنوا خلالهـــا من الحصول علـــى دعم الأمَم المتَّحدَة لقضاياهم؛ وثمَّةَ اتِّصالات ســـرِّيَّة للتَّعاون بين خليفتهم العالَميّ وبين إســـرائيل وحلفائها شرقاً وغرباً، فلهـــم مركزٌ في قرية «الكبابير» بمدينة حَيْفا، وكان يتمّ تعريبُ كُتُبهم منه، مثل: كتاب المتنبِّئ: (إعجازُ المَســـيح في تفســـير أمِّ الكتـــاب) الذي عُرّب وطُبِـــعَ بالمطبعة الأحمديَّة بجبل الكرمل عام ١٣٥٧هـ/١٩٣٥م.

وكذلك يهْتمُّـــون بالمَشْـــرُوعات الاقتصاديَّة التي تضمن لهم الاكتفاءَ الذَّاتي، ومن ذلك مُنشآتُهم التي هي مناطُ انخداع الناس بنحلتهم، فـــإنّ الإمكانيات الماليةَ لديهـــم مكَّنتْهُم ســـابقاً من توفير مُؤسَّســـات إعلامية وتعليميَّة وصحِّيَّة لا تُحصر، وصارت أساســـاً لنشاطهم اليوم، وقد ذكرت صحيفتُهم «ذي تروث» The Truth: أنّ عددَ منشآت الفِرقة حتى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م زادَ على: ١٦ مدرسة ثانوية و ٧ مستشفيات[2]. وذكرت موسوعتُهم «عقـــد ازدهار مُصَوَّر عن أعـــوام ١٩٧١-١٩٨٠م»، التي أصدرُوها لبيان إنجازاتهم خلالَ عشـــر سنين بالصُّوَر، أنّ عددَ مدارســـهم الابتدائية حتى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م بلغ عشراً[3]. ولا ريب أنَّ العدد قد زاد بأضعافٍ مضاعفة.

لا يكاد قُطْرٌ بإفريقيا يخلُو من نشاطِ القاديانيَّة؛ لأنَّ القارة تعرَّضَت للاستعمار، ولأنَّ من خُطَطِ أتباعِها التغلغل في الأوساطِ السِّياسيَّة والاقتصاديَّة

وهـــل لهم جامعاتٌ بإفريقيا فـــي الوقتِ الحاضر؟ تحقّقنا من الجامعة الأحمديَّة في ربوة بباكستان، والتي التقيتُ ببعضِ أســـاتذتها في أثناءِ جولات ميدانية إليها ســـنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ولا نستبعد أن تكون القاديانية قد أقامـــت جامعاتٍ في بعض القارات والدول الأخرى، وبخاصّة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة؛ وأمّا إفريقيا فلا نعلم، إلا أنهُم يخطِّطُون لذلك في نيجيريا.

ويُحســـن أتباع القاديانية استخدام وسائلِ التواصل الاجتماعي، وبخاصَّة واتسآب وتويتر ويوتيوب، ويمتلِكون محطَّات، مرئيَّةً ومســـمُوعةً، يبثّـــون منها برامجهم إلى العالـــم؛ بما فيه إفريقيا، فإضافـــةً إلى صحيفتهم «ذي تـــروث»- بمعنى: «الحقّ»- لهم قناة أســـموها: تلفزيون الإســـلام الدوليَّة للأحمدية بإفريقيا: MTA، وكذلك لهم محطَّةُ إذاعة أسموها: إذاعة راديو أحمدية.

ويســـتغلّون تقديمَ الخدمـــات التَّعليميَّة والصِّحية لتكثيرِ أتباعهـــم، ولهذا كَثُرَ المُدافعـــون عنهم بدعوى حُقُوق الإنسانِ وحُرِّيَّة الرَّأي!

المبادئ القاديانية.. وإبطالها:

ذكرت فصيلةُ البَعْثَة أنَّها نشـــرت خمسَـــة بياناتٍ في صحيفتَيْ «ديلـــي تايمز» و «الغارديان» النيجيريتَيْن،

وعنوانه بالإنجليزية: Ghulam Ahmad: The Will.

(١) انظر: تعليق المستشرق فيشر على ذلك في كتابه عن «الأحمدية»: Fisher: Ahmadiyya. Pg. ١٨٧.

(٢) 1407H, Pg.6/4/1986C 4/12/The Truth, 5.

(٣) 1980-A Decade Of Progress [Pictorial], 1971, Pg. 6.

ثم أعادت نشـــرها في صحيفتها الدِّعائيَّة «ذي تروث» القاديانيّة في نيجيريا، وفيما يأتي نصُّها:

«بالنظر إلى ما نشـــره بعضُ الزعماء المســـلمين حديثـــاً من العرض الخاطئ لعقائدنا، ومن فتاوى الكفر التي صدرت هنا ضِدَّنا، فإنَّا نُعلِنُ ما يلي:

أوَّلاً: إنَّما نحن مســـلمون، وننطـــقُ بكلمةِ التوحيد، فنقول: لا إله إلا الله محمّدٌ رسول الله.

ثانيـــاً: أنَّنا نُقرُّ بكونِ النبـــيِّ محمّد صلَّى اللهُ عليه وســـلَّم خاتمَ النبيِّـــين، ولكن بمعنى أنـــهُ النبيُّ الأعظمُ والآخـــر، كما نؤمن بـــأنَّ القرآنَ الكريمَ آخرُ الشـــرائعِ وخاتمةُ الهداية.

ثالثاً: إنَّما نعملُ بمُوجب مُعتقَداتٍ إســـلاميَّة جاءت في القرآن الكريم والسنَّة والحديث.

رابعاً: أنَّنا نصدِّق بمُؤسِّـــس الأحمدية غلام أحمد القاديانيّ فـــي ادِّعائه بأنَّهُ: الإمام المهديِّ والمســـيحُ الموعودُ الذي تنبَّأ بمَجيئه النبيُّ الكريمُ محمّدٌ صلَّى اللهُ عليه وســـلَّم في جميع كُتُبِ الأحاديث النبويَّة. وبأنَّهُ وفقَ ذلك ادَّعى غـــلام أحمد القاديانيُّ أنَّه نبيٌّ أُمَّتِيٌّ، بمعنى النبيِّ التابع؛ وهو الذي نالَ هذا الشـــرفَ بفضلِ طاعته ومُتابَعَته للنبيِّ الكريم محمّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، كما جاءَ في القرآن (٤/ ٧٠) [يعنون: النساء : ٦٩]، ونعتقد أنَّ النبيَّ الكريمَ محمّداً صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إنَّما استعملَ كلمةَ: «نبيّ الله» للمســـيحِ الآتي، كما في صحيح مسلم/ كتاب الفتَن.

خامســـاً: من ذلك المُنطَلَق؛ ندعـــو كافَّةَ الجهات المعارضة أن تُنازلنا وتتباحَث معَنا في مسائلِ الخلافِ؛ على ضوءِ القرآن الكريم والحديث وآراء العلماء الربَّانيِّين من المسلمين، وذلك عبر الوسائل الإعلاميَّة التي ترُوق لهُـــم، إمَّا شـــفَهيّاً وإما خَطِيّاً، لعلَّ النـــاس يهتَدُون إلى الصواب»!![1].

(١) من المصادر بالإنجليزية:
(١) The Daily Times of Nigeria dated, 19 / 3 / 1974C, (equivalent to 1394H).
(٣) Ahmadiyya Mission official newspaper: The

إبطال المبادئ التي ذكروها في بياناتهم:

النظر في البيان القاديانيّ الأوَّل:

لا يصـــحُّ منهم ادِّعاء كونهم مســـلمين؛ لأنَّ محمّداً عندَهـــم هو الذي يتصوَّرونه في شـــخص الميرزا غلام أحمـــد؛ بانين مبادئهم على نُصوص مُؤَوَّلة تأويلاً باطلاً؛ تحريفاً لمعانيهـــا، فقد زعمُوا أنَّ كلمةَ «الآخرة»، الواردة فـــي قول الله تعالى: ﴿والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنـــزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة : ٤]، إنما ترمزُ إلى رسالة ســـماويَّة جديدة؛ قُدِّر أزلاً أن يأتي بها غلامُ أحمد، ثمّ زعمُوا أنّ قوله تعالى: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ... ﴾ [الجمعة : ٣]؛ إنما يدلُّ على ظُهُورِ ثانٍ لنبيِّنا محمّدٍ العربيِّ في شخص غلام أحمد القاديانيّ[2]!

ولهذا اســـتدلُّوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى : ٤] على دعواهم أنّ للرسول صلَّـــى اللهُ عليه وســـلَّم ظُهورَيْن في هـــذه الدنيا؛ وأنه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ظهَر أوَّلاً في العرب ظهوراً جلاليّاً باسمه «محمّد»، ثم ظهر ثانياً في العجم ظهوراً جماليّاً باسمه «أحمد»! وأضافوا أنّ الظهورَ الثانيَ أكمل، وهذا الـــذي انبنى عليه تفضيلُهم للغلام الهنديّ العجَميّ على المصطفى القُرشيّ العرَبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم!

ومُـــؤَدَّى اعتقادِهم هـــو: رجعةُ الموتى، وتجسُّـــدُ أرواحهم في أجســـاد غيرهم، وكلٌّ من هذه المعتقدات شـــرٌّ من أخواتها! الأمرُ الذي دلَّ على عدم إيمانهم بيوم الحساب؛ فهُم دهريُّون حقيقةً[3].

1981C=/11/dated 6 ,6-Truth, vol.29 no, 18 Pp. 5 .H 1401/01/10

(٢) انظر: الترجمة القاديانية للقرآن بالإنجليزية، ط ١٩٨١م، ن معبد القاديانية بلندن، وتُباع بمكتبتهم في لاغوس.

(٣) من المصادر:
(١) المسيح الناصري في الهند، ص ٣٤، وهو في الأصل كتابٌ أرديٌّ للمتنبِّئ – عام ١٨٩٩م، فعرَّبه داعيتُهم في حَيْفا مبارك أحمد القادياني.
(٢) مُعتَقَداتُ الجماعَة الأحمديَّة الإسلاميَّة، ص (٣٢-٣٣)، ن معبد القاديانية بلندن بلا تأريخ، وهو كذلك في الأصل كتاب أرديٌّ لبشيرالدين محمُود بن المتنبِّئ، وقد

وقد دقّقنا النظر في المحتوى الفكريّ لمجموع «بنود العهد الخاصِّ بالجماعة الأحمديَّة»The Articles Of Faith Of The Ahmadiyya Movement-In-Islam مـــن «قانون الحركة الأحمدية الإســـلامية فرع نيجيريا» من مُعَدَّلِ عـــام ١٩٣٤م، فوجدنا البندَ الثامنَ يُصَرِّحُ بقولِهم:

«نؤمـــنُ بأنَّ الرجل الذي جـــاءت النُّبؤاتُ عنه على ألسنَةِ الأنبياءِ السابقين بأســـماء عِدَّة، فتحدَّث القرآنُ عنـــه في آية نصُّها: «هو الذي بعـــث نبيّاً في المَكِّيِّين.. وفي آخرين منهم لمَّا يلحقُوا بهم» [!!]، وذلك لكي يكونَ الظهُورُ الثاني لمحمّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم الذي سمَّاه: مســـيحاً نبيّاً ومَهْدِيّاً... إنما ذلك الرجل هو غلام أحمد القادياني، فلا مَسيحَ غيرُه»!

فهـــؤلاء القاديانيُّون في نيجيريا لـــم يتورّعوا عن تصحيف الآيتَيْن (٢-٣) من ســـورة الجمعة، وهما: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُـــولاً مِّنْهُمْ يَتْلُـــو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِـــمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَـــةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (٢) وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيـــزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجمعة : ٢ - ٣]، وبعد انقســـامهم إلى فِرقتَيْن؛ استخلص المســـتقلُّون عن سيطرة خليفة القاديانية هذا القانون لأنفسهم، ثم بعدَ استقلالِ البلادِ عن المســـتعمرِ البريطانيِّ أجرَوْا عليـــه تعديلاتٍ عام ١٩٦٣م، ولكنَّهـــم أبقَوْا على فحوى ذلـــك البند، فقالوا في عزَّةٍ وشِـــقَاقٍ: «نُؤمِنُ بجزْم: بـــأنَّ الرجلَ الذي عنهُ تنبَّأ الأنبياءُ الســـابقُون، فســـمَّاهُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وســـلَّم مُجدِّداً وإماماً لهـــذا الزمان، كمـــا أطلقَ عليه لقب: (المسيح والمهدي).. ذلك الرجلُ هو غلام أحمد القادياني، فلا مَسيحَ آخرَ بعدَهُ»!

فهؤلاء، وإن حرصُوا ظاهراً على عبادات الإســـلام، فإنهم بمُعْتَقَداتهم كســـاجدٍ للصنم، عابدٍ للوثنِ، فلأجل هذا صدرتْ الفتاوى بتكفيرهم؛ لأنّ مَن نطق بالشهادتَيْن ثـــم اعتقد أو قال أو فعل ما هو كُفرٌ كَفَرَ بذلك؛ لنقضه مُقتضى الشهادتَيْن[1].

النظر في البيان القاديانيِّ الثاني:

لا يُقِـــرُّ القاديانيُّـــون بخَتْم النبـــوَّة بمحمّدٍ صلَّى اللهُ عليه وســـلَّم، ولهذا يُلاحظ فـــي بيانهم أنهم قدَّمُوا «الأعظم» على «الآخر»؛ تضليلاً لمن لم يَخْبُر طريقتَهُم في التحايل على النصوص، إنهـــم يُؤوِّلُون النُّصوصَ ثم يبنُون مبادئَهم على النصوص المُؤوَّلَة.

ومما يكشـــف حيلتَهُم أنهُم حيـــن يُتَرجِمُون معاني القرآن إلى أيَّـــة لغةٍ ثانية، لغير العـــرب واليوربا، إنما يُفسِّـــرون كلمةَ «الآخرة» من ســـورة البقرة آية ٤: ﴿... وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ بأنها رسالةٌ أخرى جديدةٌ أوحى

هناك كثيرون خُدِعُوا بالقاديانيَّة؛ ثم نبذُوا الانتماءَ إليها عن اقتناع، بعد أن انتبَهُوا، وتبرؤوا من تلك الشَّجَرَة المَلْعُونَة

طَبَعَت البعْثَةُ القاديانيَّة بلاغوس ترجمة إنجليزيةً له عام ١٩٨٤م: Ahmadiyya Muslim Beliefs

(٣) المادَّة الأولى من القانون المحلِّيّ في تعديله ١٩٦٣م Constitution Of The Ahmadiyya Movement-In-Islam Nigerian Branch.

(٤) مقابلتي لهؤلاء الدُّعاة والزعماء من فصيلة البعثة يومئذ: الألفا صالح بكر غيوا القادياني- عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م بلاغوس؛ والمولوي عبدالغني أولاديبوبو القادياني- عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م بكادونا، وحضر المقابلة المستر محمد تاج الدين أز بَوْنَوْجَوْ الإجِيبُوأَوْدَيْوِيّ القاديانيّ؛ والمولوي علي جمعة غيوا القادياني بإبادن- عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م وإن كان مقر عمله أكُورَيْ.

(٥) مقابلتي لكَبِير فرقة قاديانيّة الموفمينت المحليِّين غير المنبطحين لسلطة الخليفة، وهو الإمام يوشع بي. أوْ. شَوْدَيْنْدَي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(١) اقرأ في ذلك مثلاً: فتوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة في حكم من بدَّل شرائع الإسلام.

بها اللهُ بعدَ القرآنِ إلى مؤسّـس القاديانيَّة! وليس من عاقلٍ إلا ويعلمُ أنّ «الآخـرة» إنما يُرادُ بها يوم القيامة، ولكنَّ هـؤلاء في المـادة الأولى من قانونهـم المَحَلِّي صرَّحُوا بعدَم تنفيذ تعاليم النبي صلَّى اللهُ عليه وسـلَّم [يريدون سـنَّتَهُ] إلا وفقَ ما قد وجَّهَهم به المتنبِّئ غلام أحمد الذي زعم في كتابه: (سـفينة نوح - ص ١٦) أنه جاءَ لتكميل الإسـلام! فلا غروَ أنه شرع لهم بذلك من الدين ما لم يأذنْ به اللهُ.

النظر في البيان القاديانيِّ الثالث:

من عقائد الإسـلام خَتْم النبـوَّة بمحمّد صلَّى اللهُ عليه وسـلَّم، ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُـولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ [الأحزاب : ٤٠].

وهم قد رفضُوا تفسـيرَ قوله تعالـى الذي جعلَ محمّداً صلَّى اللهُ عليه وسـلَّم ﴿خَاتَـمَ النَّبِيِّينَ﴾؛ بمثل الحديث المتفق عليه عن جبير بـن مُطْعِم- رضيَ اللهُ عنه- قال: قال رسـول الله صلَّى اللهُ عليه وسـلَّم: (لي خمسـةُ أسـماء): (أنا محمّد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يُمْحَى بيَ الكفرُ، وأنا الحاشرُ الذي يُحشَر الناسُ علـى عقبي، وأنا العاقـبُ، والعاقب الـذي ليسَ بعدَهُ نبيٌّ)[١]، فاتَّضـح أنه لا يُولَد البتَّة بعدَ محمّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم نبيٌّ آخرُ يعقبهُ.

فالأحاديثُ صريحة في خَتْـم النبوَّة بمحمّد صلَّى اللهُ عليه وسـلَّم، ومنها قولهُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لابن عمِّه وصهره، أعني أبـا تراب عليّ بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنهُ، لمَّا خلَّفهُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بالمدينة لرعاية شؤون نسائه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وخرج صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلى غزوة تبوك...: (ألا ترضَى أن تكونَ منِّي بمَنزلَة هارونَ من موسـى! إلا أنه ليس نبيٌّ بعدي) كما في البخاري، وعند مسلم: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى! غير أنه لا نبيّ بعدي)[٢].

فمثل هذه الأحاديث من جوامع كلمه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فحاشاه أن يكون قد نطق بما يوهم إمكانيَّةَ النبوَّة مـن بعده، بل هذه الأحاديث نصوصٌ قاطعةٌ بنفي النبوَّة عن كلِّ أحدٍ بعدَهُ.

ولكـن القاديانيّين يعارضون منطوق قوله صلَّى اللهُ عليه وسـلَّم: (لا نبيّ بعدي) بنزول المسيح عيسى عليه السـلام آخرَ الزمان، فيتَّخذُون من ذلك ثغرةً للإضلال، مع عدَم وجود التعارض أصلاً؛ إذ كان المسـيحُ عيسى عليه السـلامُ نبيّاً، وحينَ ينزلُ بإذن الله سـيظلُّ بنبُوَّته السابقة، ولكنه سوف يحكُمُ بشريعة الإسلام، فالحديثُ ينصّ على نفي ولادة نبيٍّ آخرَ بعدَ محمّد صلَّى اللهُ عليه وسـلَّم الذي به خُتِمَت النبوَّةُ والرسالةُ، فلا منافاة بين عقيـدة خَتْم النبوَّة بمحمّد صلَّى اللهُ عليه وسـلَّم وبين نزول المسيح عيسى عليه السلام آخرَ الزمان.

فليس الأمرُ كما يدَّعي القاديانيُّون زوراً أنهم يعملُون بموجـب القرآن والحديث، بل إنهم عـن طريق التأويل الباطـل المحرِّف ينكـرُون كلَّ حديثٍ خالـفَ هواهم، وهكذا أنكروا بشـدَّة الأخذَ بالحديث الصحيح القائل: (مَن بـدَّل دينَه فاقتلُوه)[٣]، فيقولون: إنه وإن كان حديثاً صحيحاً إلا أنه يُناقضُ صريحَ قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ...﴾ [البقرة : ٢٥٦][٤].

ومن الملاحظ من بيانهم أنهم فرَّقوا بين «السنَّة» و «الحديث»؛ لأنّ السنَّة عندَهم ما أقرَّه صاحبهم الميرزا غـلام أحمد القاديانيّ بوَحْيه الخـاصِّ الذي زعم زُوراً أنّ اللـهَ أمَرَه أن يُبدِّل به المَفاهيـمَ، فتَبِعُوه على اتِّهام الصحابة- رضي اللـه عنهم- بالتَّصرُّف في الأحاديث؛

(١) أوَّلُه برواية البخاري برقم (٤٨٩٦)، ومن قوله: «أنا محمّد» إلخ.. لفظ مسلم، في الفضائل/ باب أسماء النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، برقم (٢٣٥٤).

(٢) متفق عليه، البخاري في المغازي/ باب غزوةِ تبوك، برقم (٤١٥٤)، ومسلمٌ في فضائل عليّ رضيَ الله عنه، برقم (٢٤٠٤).

(٣) رواه البخاري برقم (٣٠١٧)، وأحمد في المسند برقم (١٨٧١).

(٤) كما ذكره لي داعيتُهم المولوي عليّ جمعة غيوا القادياني النيجيري؛ في مقابلتي له عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

فلا يُقِرُّون من الصِّحاح ما خالفَ ادِّعاءَاته[1].

إنّ مما يُنقَدُ به مبدأهُم المتناقض مُخالفَته لمنطوق قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ...﴾ [الحشر : ٧]، فقد قال الرسول صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: (لا أُلْفِيَنَّ أحدَكُم مُتَّكئاً على أريكته؛ يأتيه الأمرُ من أمري، ممَّا أمَرتُ به أو نَهَيْتُ عنْهُ، فيقول: ما أدري! ما وجدنا في كتاب الله اتَّبعنَاه)[2].

النظر في البيان القاديانيِّ الرابع:

إنّ الأخبارَ الواردة في المسيح والمهدي صحيحةٌ، لكنَّهُما شخصان مُختلفان، لا شخصاً واحداً كما يَدَّعي القاديانيُّون! فالمهديّ غيرُ عيسى، وأما حديث: (لا مهديّ إلا عيسى)[3]، فهُو حديثٌ مُختَلفٌ في سَنده بسبب تضعيف بعض العلماء، كالحاكم وابن حجَر، للراوي الذي تفرَّد به، وهو محمد بن خالد الجُنديُّ الصَّنعَانيُّ المُؤذِّنُ شيخ الإمام الشافعيِّ، وقد وثَّقه بعضُهُم، ومنهم ابنُ كثير والشوكاني. ولمخالفة متن هذا الحديث ما صحَّ في كون المهدي من عِتْرَة النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ فقد ذكرَه بعضُ أهل الصناعة من العلماء في عِدَادِ الأحاديث الموضوعة[4].

وعلى فرض صحَّة هذا الحديث مَتْناً، مع أنّ ظاهرَ معناه يُخالف غيرَه ممَّا هو أصحُّ منهُ اتِّفاقاً، فإنَّه عندَ التحقيق تبيَّن عدَمُ التعارض بينَه وبينَ غيره حقيقةً، فإنَّ توجيهَ معناهُ يكون أنَّه: لا مهديَ معصومَ كاملَ العصمَة غيرُ المسيح عيسى عليه السلام؛ لأنَّهُ كان نبيّاً في ذي قبلُ، والأنبياءُ أكملُ من سائر أولياء الله، فكونُه مهديّاً معصوماً لا يمنعُ وجودَ مهديٍّ غيره ممن ليسُوا معصومين، كالخلفاء الراشدين رضيَ اللهُ عنهم، والمُنتَظَر، فإنّ لفظةَ «المهدي» ليست اسمَ علم؛ لا للمسيح عليه السلام ولا لأولئك الخلفاء، فضلاً عن المُنتَظَر وغيره، بل «المهديّ» لقبٌ، والألقابُ يردُ فيها التشاركُ.

ثمّ بالنسبة لإشارتهم لآية القرآن برقم (٧٠/٤)، فذلك حسبَ مصطلحهم في ترقيم المصحف؛ وهو مما تَحَذْلَقُوا به في منطقهم؛ ليخالفُوا المسلمين في كلِّ صغيرةٍ وكبيرة، وأما لدى المسلمين فالرقم هو: (٦٩/٤) كما أثبتناً به النصّ، وإنَّما رمزوا للآية بذلك تمويهاً لكي يتفادَوْا به مُؤاخَذتَهُم بغلطَة أخرى تعمَّدُوها في تحريف كلام الله! فإنهُم حينَ انتحلُوا لقبَ المهديّ لمُعَظَّمهم الميرزَا غلام أحمد، الذي زعمَ لهم أنه كذلك المسيحُ الموعودُ، نادَوْا باستمرار النُّبُوَّة في الإسلام؛ لأنَّ المسيحَ عيسى عليه السلام كان نبيّاً، ومُعَظَّمُهم ادَّعَى أنَّه مَثيلُ عيسى في الرُّتبة! ولذلك أوردُوا ما زعمُوه نصّاً قرآنيّاً هكذا: «ومن يُطِع اللهَ ورسولَهُ هذا فأولئك مِنْ الذين...»! ولكنَّ الصحيحَ الثابتَ من سورة النساء في الآية ٦٩: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء : ٦٩]، إنما هنا ﴿والرسولَ﴾ وليس «ورسولَه هذا»، وكذلك شتَّانَ ما بين معاني ﴿مَعَ﴾ و «مِنْ»!

النظر في البيان القاديانيِّ الخامس:

هذا البيان القاديانيّ وَهْمٌ من النوع البديع جدّاً! يَسعَون به لإرْغام المسلمين على قَبُول الأمر الواقع،

---

(١) من المصادر: كتاب: حمامة البُشْرَى إلى أهل مكّة وصلَحاء أمِّ القُرَى، للمتنبِّئ، عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص ٤١ و (١١٦-١١٨)، و (١٨٦-١٨٧).

(٢) رواه أحمد في المسند (٨/٦) برقم (٢٣٩١٢)، وأبو داود برقم (٤٦٠٥)، والترمذي برقم (٢٦٦٣)، وقال: حسن صحيح؛ وقد رواه بعضُهُم مُرسَلاً، وذكره ابن ماجه في مُقدِّمة سُنَنه برقم ١٣، واللفظُ هُنا للحاكم في المستدرَك (١٠٨/١، ١٠٩)، قال الألباني: (صحيحَ)، حديث رقم (٧١٧٢) في صحيح الجامع.

(٣) أخرجه الحاكم (٤٨٨/٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٦١/٩)، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٨١٢/٤)، وأخرجه ابن ماجه بلفظ: (ولا المهدي إلا عيسى ابن مريم)، برقم (٤٠٣٩)، (١٣٤٠/٢)، وغيرهم، وقد حكم الذهبي في «الميزان» في ترجمة محمَّد بن خالد على قوله: «لا مهدي إلا عيسى ابن مريم» بالنكارة.

(٤) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، بأرقام (٧٧، ٨٠، ٨١-٨٢)، وحديث رقم (٦٣٤٨) في ضعيف الجامع الصغير.

ولكن هيهات! فقد ماتَ مُؤسِّسُ النِّحْلَة إثْرَ المُباهَلَة بينَهُ وبينَ أحد علماءِ الهندِ الشيخ ثناء الله الأمر يتساريّ، حيث تَحَدَّاه المتنبِّئُ عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، وكان الدعاء: أن يُميتَ اللهُ تعالى المُبْطِلَ منْهُما في حياةِ خَصْمِه بِدَاءِ الهيضَة والطَّاعُون، فأُصيبَ المتنبِّئ بذلك الداءِ ومات سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وأمَّا خَصْمُه: الأمر يتساري؛ فقد عاشَ مُعافًى، وتُوفِّيَ عام ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م.

وتبيَّن للناسِ بذلك دَجَلُ مُعَظَّم القوم المُفْتَري غلام أحمد القادياني، وهم عاجِزُون عن دَفْعِ الخزْيِ المُبينِ الذي يلحَق بهم كلَّما تجرَّؤوا على عقدِ حوارٍ مع المُسلمين، فكم بُهِتُوا في باكستان ونيجيريا، وقد ناظَروني ببلدتي إجَيْبُو إغْبَوْ- كما ذكرت-؛ فعرَفَ الناسُ خُروجَهُم علَى عَقيدَة المُسلمين الصَّحيحَة.

السَّبب المباشر لتوبة الكثيرين من الانتماء إلى القاديانيّة في نيجيريا، ونماذج للتائبين:

انعقدت في ربيع الأول ١٣٩٤هـ/أبريل ١٩٧٤م دورةُ مؤتمر المنظمات الإسلامية التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، فأصدر المؤتمرُ قرارَه رقم (١/٩) مُعلناً كفرَ طائفة الأحمديِّين التابعين لحركة مُدَّعي النُّبُوَّة الميرزا غلام أحمد القادياني، ومؤكِّداً به خروج تلك الطائفة على الإسلام، وموصياً حكومات المسلمين بمقاطعة المنتمين إليها جميعاً.

وحيث شارك في المؤتمر ٥٨ عضواً تأسيسيّاً للرابطة، يُمثِّلون الدول والأقليَّات الإسلامية في المعمورة، فقد كان للقرار صَدًى واسعٌ داخل العالم الإسلاميّ وخارجَه[1].

ولأجل ذلك سُقِطَ في أيْدِي أتباع القاديانيّة بإفريقيا، وخرجَ الناس منها في غامْبيَا وبنينَ وسيراليون بغربيِّ القارة، وكذلك تَعرَّضُوا للمضايقة في شرقيِّها، فلا غَرْوَ أنَّه قدْ تاب جمهورُ أعضاء فِرقة «أحمدية الموفمينت» عن القاديانيَّة زرافات، فأنشؤوا ما أسمَوْهُ جماعة: «حركة أنوار الإسلام في نيجيريا»، وهي جماعة مشهورةٌ في نيجيريا[2].

ولقد وجدنا أكاديميِّين بعد أن خُدِعُوا قد انتبَهُوا؛ فنَبَذُوا هَذه الشَّجَرَةَ المَلْعُونَة التي تُسمَّى بالقاديانيّة، ونذكر منهم:

البروفيسور إسماعيل أَديسَا بابالُتْدَيْ جَوْسَى: خَبير الصَّحافة، الذي قادَ زملاءَه إلى الخروج الجماعيّ من القاديانيّة، فأنشؤوا جماعة أنوار الإسلام عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، رحمه الله.

الأستاذ الجامعيّ البروفيسور إسماعيل أَيَنْدَا بابالُتْدَيْ بَالَوْغُنْ: دَرَسَ بجامعة لندن، وسبقَ له نَفَسٌ طويلٌ في الذَّوْدِ عن الأحمديَّة، ولكنَّه مَضَى نحو التَّوبَة النَّصُوح إلى الله في سبتمبر ١٩٧٤م، وكتب في صحيفة سُنْدَيْ اسْكَيْتْش، بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٩م، مَقالته: لِمَاذَا تَبَرَّأْتُ مِنَ الأَحمَدِيَّة؟، رحمه الله.

الأستاذ الجامعيّ الأَلْمَعيّ البروفيسور داؤود أَوْلاوَالَيْ شئث نَائِبِي: انْقَطعَتْ علاقَتُه بِأَتْبَاعِ القاديَانِيَّة، وأقام بالمملكة المتَّحِدَة، فلمَّا عادَ إلى نيجيريا أسَّس جمعيَّة «الأمة المُسْلِمَة لِجَنُوب غَرْبِيِّ نَيجيريَا» ﴿MUSWEN﴾، ومقرُّها بِإبَادَن؛ وهو السكرتير التَّنْفِيذيّ لها، ولا يزال حيّاً يُرْزَقُ، وكان معنا في اللجنة الوطنيَّة للعلماء المُرافقين لحجيج نيجيريا قبل تَنَحِّيه لشعوره بالوهن.

(١) انظر: رابطة العالم الإسلامي عشرون عاماً على طريق الدعوة والجهاد، ص (٧١-٧٢)، من إصدارات الرابطة بمكة سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(٢) اقرأ في ذلك هذه المصادر:
(١) الحاج بدماص أ. أَوُغُنْبَامْبِي: موجز تأريخ جماعة الحركة الأحمدية الإسلامية في نيجيريا. وهي مُذكِّرةٌ له ألقاها في الاجتماع السنويِّ السبعين، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، لِلْمُخَلَّفين في الأحمدية الموفمينت؛ خلافَ الأنواريِّين.
(٢) المولوي نور محمد نسيم صائفي القادياني: ماهيَّة الخلاف (أي ما هو الخلاف؟)، وكان في الأصل مقالة لهذا المؤلف الذي عمل مبعوثاً بين أعوام ١٩٤٧-١٩٦٤م، نُشرت في الصحيفة القاديانيّة «ذي تروث» The Truth، ثم أفردتها صدر أنجمن أحمدية- في ربوة الباكستانيَّة- بالطباعة في كُتَيِّب بدون تأريخ.
(٣) جماعة أنوار الإسلام: كيف تعرف جماعتك؟! مذكرة ألقيت بمناسبة افتتاح مسجدها في أوجوغيوا بلاغوس، عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

فهؤلاء خُدِعُوا بالقاديانيَّة؛ ثم نبذُوا الانتماءَ إليها عن اقتناع، كما صارحني به الشيخ إبراهيم عُمَر كَابَوْ الذي كان رائدَ االقاديانيِّين الهاوساويِّين، في مقابلتي له عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م بمدينة كَنَوْ، فقد تابَ هو أيضاً منها، ومات قبل سنوات.. رحمه الله، ولهذا لا نَسْتَبْعِد أن يَحْذُوَ حَذْوَهم أولئك الذين ما زالُوا مُسْتَمْسِكين بها.

مراكز القاديَانيَّة في إفريقيا عامّة، ونيجيريا خاصّة:

لا يكاد قُطْرٌ بإفريقيا يخلُو من نشاط القاديانيَّة؛ لأنَّ القارة تعرَّضَت سابقاً للاستعمار الأوروبي، ولأنَّ من خُطَط أتباعها التغلغل في الأوساط السِّياسيَّة والاقتصاديَّة؛ فإنّ سلطات بعض الدول تفسح المَجالَ أمامَهم لفتح المدارس والمستشفيات وغيرها.

وبينما دعايتُهم تنصُّ على أنّ عدد أتباع الأحمدية القاديانية أكثَر من مائتَيْ مِلْيَوْن نسمة؛ تشير بعض التقارير إلى أنهم لا يجاوزون خمسة ملايين فقط في العالم[1]، غير أنهم يقومون بدور الأفعَى التي تبثّ سمومها بدول إفريقيا خاصّة، حيث يقوم أكثر من ٥٠٠٠ داعية أحمديّ فيها بالدعوة إلى ملّتهم[2].

وفيما يأتي بعض الدول التي توجد فيها القاديانيَّة بإفريقيا:

في جنوب إفريقيا: لهم وجود في جوهانيسبوغ وماريشيوس وما جاورها، وفي شمال إفريقيا: عَظُمَ خطرُهم في مصر وتونس والجزائر والمغرب، وفي شرق إفريقيا: ما زالت موزمبيق وتنزانيا وأوغندا وغيرها تعاني من أعمال التخريب القادياني، وفي غرب إفريقيا: لهم مراكزُ قويةٌ في غامبيا وغانا وليبيريا وسيراليون، وأمّا نيجيريا فإنّ للقاديانيِّين وجوداً ملموساً في:

ولايات شماليّ نيجيريا ووسطها: كانَوْ وكادُونا وباؤُتْشي ومايدُوغُري وإلورن وجَوْس، وغير ذلك من مُدن الشمال، فضلاً عن أراضي إيجَو، وحيثُ امتدَّ نشاطُهم إلى العاصمَة الفيدراليَّة في الآونة الأخيرة؛ فقد بدؤوا يخطِّطُون الآن لنقل مركزهم القياديِّ من لاغوس إلى أبوجا؛ فمَنَحَتْهُم الحكومَة أرضاً واسعَةً على طريق مَاسَكَا-كَيْفي، ومن المرافق التي ينوون توفيرها بأبوجا: «المدرسة الأحمدية للثانوية العامّة» Ahmadiyya Comprehensive College.

ولايات غربيّ نيجيريا وشرقيّها: نشاطُهم قويٌّ في إبادان وشاكي وأَوْيُوْ وإيلِيْئِيفِيْ وأبَيْأَوْكُوتا وأَوْنْدو وإجَيْشا وإجَبُو، وأراضي إيبَوْ، وأهمُّ مُدُن الجَنُوب.

ومنشآتُهم مُنتشرة في مناطق مختارة، يُعطون الاعتبارَ في أوْلَويَّة ذلك لمدى خصوبة الموْقِع وقابليَّته لنَوْع البرامج التي يرَادُ تَنْفِيذُها به، ولهذا حظيت ولايات لاغوس وأوغن وكانو بعدد كبير من مُنشآتهم، ففي ولاية لاغوس تُوجَدُ مكتبتُهم الكُبْرَى في إيدُومَاغْبَوْ، ومركزهم الرئيس في أوجوكورو-أغيغي، وكذلك في ولاية أوغنْ يوجدُ معهدُهم الأكْبَرُ لإعداد دعاة القاديانية في إلارَو، بل في الشمال يُوجدُ أكبرُ مُستشفًى قاديانيّ في مدينة كانو.

خلاصة ومقترحات:

القاديانيَّةُ، كما هو الاسم الذي أطلقه المسلمون على نِحلَة الميرزا غلام أحمد القادياني، أو الأحمدية كما يُسمِّي أتباعُه أنْفُسَهُم، مَكْرٌ وخِدَاعٌ من الاسْتِعْمار الغربيّ؛ ولا يمكنُ القَبُولُ بها.

وليس هناك ما يَمْنع إذا أُنْشِئَتْ مَراكزُ إسلاميةٌ بالعواصم- على المنهج الصحيح -، تُخصّص أجنحةٌ فيها للبحوث عن القاديانية والشِّيعَة وغيرهما من الفرق.

ومن هنا؛ نقترح تكثيفَ الجهودِ في دَعْم القِلَّة المَناهضين لتَحْريفات القاديانية، فيما يقدّمون من برامج إذاعيَّة وتليفزيونية وصحافية، وكذلك تقديم المِنَح الدراسيَّة لمن يتخصص في هذا المجال؛ مع التَّأكُّد من أنّ أتباعَ القاديانيّة لم يستغلُّوا فاقتهم لتسهيل طُرُق الدراسات المُضِلَّة لَهم. والله المستعان! ■

(١) BBCArabic.com أخبار العالم الطائفة "الأحمدية القاديانية" بين من يؤيد إسلامها ومن يعارضه، الرابط/ http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/stm.7492128/newsid_7492000.

(٢) الشرطة المصرية تلقي القبض على بعض أتباع الأحمدية بعد أدائهم فريضة الحج في القاهرة - RT Arabic/ .

الإيكواس تنجح في تسوية أزمة الرئاسة في جامبيا

د. بدر حسن شافعي
خبير الشؤون الإفريقية - جامعة القاهرة

تُعدّ «الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا»، والمعروفة اختصاراً باسم «إيكواس ECOWAS»، من أوائل المجموعات الاقتصادية التي حرصت على إيجاد فرعٍ أمنيٍّ لها من أجل تسوية الصراعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، أو الصراعات الداخلية فيها، وكانت لها جهودٌ مهمّةٌ عبر التدخل بمختلف الطرق[1]، بما في ذلك التدخل العسكريّ في صراعات: ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج.

لذا؛ فإنّ تدخّل الإيكواس في أزمة غامبيا ليس جديداً، أو فريداً، لكن ربما الجديد هو نجاحها في إنهاء الأزمة في حوالي ٤٢ يوماً فقط، بل إنّ الأزمة كان يمكن لها أن تُحلّ بأسرع من ذلك خصوصاً بعدما اعترف الرئيس المنتهية ولايته يحيى جامع بهزيمته أمام خصمه آداما بارو، لكن نظراً لطلب المعارضة محاسبته مدنيّاً على الفساد الماليّ والإداري، وجنائيّاً على انتهاكات حقوق الإنسان، بل الحديث عن ضرورة عودة البلاد لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، قلب جامع الطاولة خشية تعرّضه لنفس مصير سلفه في ساحل العاج لوران جباجبو.. ومن ثمّ يصبح السؤال: لماذا تدخلت الإيكواس، وما شروط نجاح هذا التدخل، وهل هناك استثناءات لذلك؟

(١) كان هذا موضوع رسالة الماجستير للكاتب (د. بدر حسن شافعي)، منشور في كتاب بعنوان: (تسوية الصراعات في إفريقيا – نموذج الإيكواس)، ط١ – القاهرة – دار النشر للجامعات – ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، يمكن الرجوع إليها على شبكة الإنترنت، وفيها مزيد من التفصيل.

أولاً: جذور الأزمة:

يمكن القول بأنّ أزمة الانتخابات الرئاسية التي برزت على السطح، بعد إجرائها في الأول من ديسمبر ٢٠١٦م الماضي، هي أزمة متوقّعة لنظام ظلّ جاثماً على صدور البلاد والعباد منذ انقلابه العسكريّ عام ١٩٩٤م على داودا جاوارا أول رئيس للبلاد بعد استقلالها عن التاج البريطاني، فجامع عمل على تزوير كلّ الانتخابات التي خاضها لصالح حزبه (التحالف من أجل إعادة التوجيه والبناء الوطني APRC)، وكذلك التنكيل بكلّ خصومه ومعارضيه، وكان آخرها الانتخابات قبل الماضية عام ٢٠١١م، ما دفع الكثير من الأحزاب إلى مقاطعتها، والعزم هذه المرة على الإطاحة به عبر اتفاقها على مرشّحٍ واحدٍ من أجل إسقاطه، برغم أنّ مؤشرات القمعٍ وعدم الشفافية كانت بارزة في الفترة التي سبقتها، ما حدَا بالإيكواس إلى رفض إرسال وفدٍ تابعٍ لها لمراقبتها.

وهناك مجموعة من العوامل ساهمت في خسارة جامع لهذه الانتخابات، أبرزها ما يأتي:

١ – تراجع الحريات، وزيادة أعمال القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، فالمنظمات الحقوقية الإفريقية والدولية تصفه بأنه: «أسوأ حاكم في غرب إفريقيا»، وتتهمه بارتكاب جرائم قتل، وإخفاء قسري، وإعدامات خارج القانون، وبالتضييق على الحريات[2].

٢ – توحّد المعارضة حول مرشحٍّ واحد؛ برغم قلة خبرته السياسية.

٣ – تردّي الأوضاع الاقتصادية في البلاد من خلال مجموعة من المؤشرات، أبرزها:

أ – ضعف الناتج المحليّ الإجماليّ للبلاد الذي لم يتجاوز بليون دولار؛ بحسب بيانات البنك الدوليّ عام ٢٠١٢م، وفي عام ٢٠١٣م احتلت غامبيا المرتبة

(٢) سيدي عبد المالك، التداعيات الداخلية والإقليمية لتنحي جامي عن السلطة بغامبيا، الجزيرة نت، ٢٠١٧/١/٢٤م، الرابط: www.aljazeera.net/knowledgegate/-/1/opinions/2017

١٤٧ من إجمالي ١٨٤ في «سهولة إدارة الأعمال».

ب - تراجع قيمة العملة الوطنية (دالاسي Dalasi) في مواجهة العملات الأخرى، وبخاصّة الدولار واليورو والإسترليني، فقد تراجعت أمام الأخير بمقدار ١٢,٦٪، وأمام الدولار بمقدار ١١,٨٪، وأمام اليورو بمقدار ١٢٪ عام ٢٠١٣م؛ مما جعلها تضع قيوداً على تغيير العملة الأجنبية، كما قامت بتثبيت سعر الصرف، فقد أعلن جامع أنّ الدولار يساوي ٣٧ دالاسيس. وقد ترتب على ذلك زيادة التضخم وقلّة الدعم الحكومي، مما كان له تأثير سيئ على المواطن من ناحية، واضطرار الكثير من رجال الأعمال إلى الانتقال لبلدانٍ مجاورة، وبخاصّة سيراليون[١].

وكما سبق القول؛ فإنّ الأزمة كان يمكن لها أن تنتهي سريعاً بعد إقرار جامع في اليوم التالي بهزيمته، حيث قال: «إنّي لأنتهز هذه الفرصة لأُهَنِّئَ السيد آداما بفوزه، إنه نصرٌ واضح، أتمنى له وللشعب الغامبي عامّة كلّ خير»، لكن تلويح المعارضة بمحاسبته ماديّاً وجنائيّاً؛ دفعه إلى الطعن في نتائجها بعدها بأسبوع، وإعلانه عدم تخلّيه عن السلطة، فقد صرَّح جالو تامبا غانغ، وهو أحد قادة المعارضة السياسية، بأنه «سوف يُحاكَم (يقصد: جامي)؛ لا أقول خلال سنة؛ بل ربما في أقلّ من ذلك».

كما أبدت المعارضة نيتها في عودة غامبيا لعضوية محكمة الجنايات الدولية التي كان جامي قد جمَّد عضوية غامبيا بها، كما صرّحت المعارضة بأنّ المتابعات المحتملة لنظام جامي ستكون على أساس اتهاماتٍ لقوات «أمن الدولة» بحملات تعذيبٍ وقتل بعض الصحافيين ورموز المعارضة وشخصياتٍ دينية.

قد يكون التهديد بالمتابعة القضائية لنظام جامي تسبَّب بانزعاج في قطاعات عدّة، خاصّةً بين تشكيلاته السياسيةً، وحلفائه من رجال الأعمال وبعض الشخصيات في هرم المؤسسة العسكرية[٢].

وقد تفاقمت الأزمة بعد استيلاء القوات المسلحة التابعة له على اللجنة الانتخابية في ١٣ ديسمبر، وإعلانه حالة الطوارئ في البلاد، ثم إعلان البرلمان في اليوم الأخير لولايته (١٨ ديسمبر) تمديد هذه الولاية لثلاثة أشهر، ما دفع الإيكواس والمجتمع الدوليّ لبحث كيفية إنهاء هذه الأزمة.

ثانياً: الأبعاد الخارجية ودورها في الأزمة:

لقد بات واضحاً أنّ هناك توترات سادت العلاقات بين غامبيا ومحيطها الإقليميّ والدوليّ خلال فترة حكم جامع؛ مقارنةً بسلفه جاوارا، هذه التوترات ربما ساهمت في حدوث تضامنٍ بين هذه المستويات على الإطاحة به بهذه السهولة.

١ - الأبعاد الإقليمية:

كما سبق القول؛ فقد توتّرت علاقات جامع الإقليمية مع دول الجوار، وبخاصّة السنغال، فضلاً عن وجود مصالح دول أخرى ساهمت في التدخل من ناحية ثانية.

ويلاحظ أنّ العلاقات بين غامبيا والسنغال كانت وطيدة في فترة الرئيس داودا جاوارا، فقد ساعدته السنغال في التغلّب على الانقلاب الذي وقع ضدّه عام ١٩٨١م، وبعدها بعام دخل البلدَان في اتحاد أُطلق عليه: «سينيغامبيا»، استمر في الفترة من ١٩٨٢م حتى ١٩٨٩م.

لكن العلاقات توتّرت مع «دكار» بعد تقارب جامع من كلٍّ من موريتانيا ذات الخلافات التقليدية مع السنغال من ناحية، ودعمه لمتمردي «كازامنس»

(١) Anders Corr, and Naheed Vadsaria, Monetary Instability, Small Business Flight, and Protectionism, Journal of Political Risk, Vol. 1, No. 4, August 2013.

(٢) فريدوم أونوهوا، د. إلياس. س. إنفوو، الأزمة السياسية في غامبيا وجهود التسوية الإفريقية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ يناير ٢٠١٧م.

الذين يطالبون باستقلال هذا الإقليم عن السنغال من ناحية ثانية، وازدادت الأوضاع تدهوراً بعد اتهام «دكار» لجامع بأنه وراء محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد عام ٢٠٠٦م.

لذا؛ هناك مَن يرى أنّ السنغال وجدت الفرصة سانحة في الإطاحة به، خصوصاً بعد إلغائه الاتحاد بين البلدَيْن، والذي كادت السنغال بموجبه أن تبتلع غامبيا، فهي لا تريد إقامة ديمقراطية حقيقية في غامبيا، وإنما تريد استعادة نوعٍ من الوصاية والسيطرة على هذا البلد الصغير[١].

أما نيجيريا- التي برزت في طليعة القوات المتدخلة في غامبيا- فتدفعها أطماعها الاقتصادية، المتمثلة في تأمين استثماراتها الضخمة بغامبيا، والمنتشرة في العديد من القطاعات الحيوية، كالقطاع المصرفيّ- مثلاً[٢]-.

وفي المقابل؛ كانت موريتانيا ربما الدولة الوحيدة الداعمة لجامع، خصوصاً في ظلّ خلاف الجانبَيْن مع السنغال، وتشابه الحكم في كلتيهما، فكلاهما جاء بعد انقلابٍ عسكري، ثم تحوّل إلى حكم مدني، وربما العلاقة بينهما تمتد إلى الرئيس معاوية ولد الطايع الذي دعمه جامع في خلافه مع السنغال، وفي المقابل أنقذته نواكشوط من محاولةٍ انقلابية وقعت ضدّه عام ٢٠٠٦م بدعم سنغالي، وذلك أثناء وجوده في زيارة لموريتانيا[٣]، لذا سعى ولد عبدالعزيز إلى الوساطة من أجل إنقاذ جامع من المساءلة خشية تكرار ذلك معه، بل هناك مَن يرى أنّ عبدالعزيز كان يرغب في بقاء جامع في السلطة؛ لأنه- هو نفسه- يفكّر في البقاء في السلطة إلى ما بعد انتهاء ولايته الثانية في ٢٠١٩م[٤].

وهناك فريقٌ آخر يرى أنّ جامع ساهم في زيادة معارضة دول الإيكواس له عقب اعتراضه على رغبة الجماعة في وضع معايير بشأن حدود فترات الرئاسة لتكون فترتَيْن فقط، وهي الفكرة التي طُرحت في قمّة الإيكواس في غانا عام ٢٠١٥م، ولكنها قوبلت باعتراضٍ شديدٍ من جامع ورئيس توجو، ولم يحدث عليها إجماع، لذا تمّ إسقاطها[٥].

٢ - الأبعاد الدولية:

لقد توترت أيضاً علاقات جامع الدولية، خصوصاً مع بريطانيا الدولة المستعمرة الأم، وخصوصاً بعد انسحابه من رابطة الكومنولث ٢٠١٣م، واصفاً إياه بالاستعمار الجديد، وفي الحقيقة: هناك خلافٌ تاريخيٌّ بين الجانبَيْن، ففي ٢٠١١م اتهم جامع بريطانيا بدعم المعارضة قبل الانتخابات، في حين انتقدت لندن الحكومة في غامبيا واتهمتها بأنّ «سجلها سيئ في مجال حقوق الإنسان، والذي شمل سلسلة إعدامات نُفذت العام الماضي»[٦].

كما استفز جامع الخارج بعدما أعلن في نهاية ٢٠١٥م عن تحويل الدولة إلى جمهورية إسلامية، في خطوةٍ قال إنها تهدف أيضاً إلى تخلّص بلاده بشكلٍ أكبر من ماضيها الاستعماري، كما أعلن التمكين للّغة العربية في البلاد التي تعدّ الإنجليزية لغتها الرسمية، وسوّغ ذلك أيضاً بأنه يريد تخليص البلاد من الإرث الاستعماري.. وإن كان هدفه كسب ودّ الشعب قبل خوضه الانتخابات الرئاسية؛ خصوصاً أنّ قرابة ٩٥٪ من الشعب مسلمون.

---

(١) محمد الأمين ولد الفاضل، من مفارقات الأزمة الجامبية، الرابط: http://www.rimnow.com/a67-2017-6209-10-42-17-23-01.html

(٢) سيدي عبد المالك، مرجع سابق.

(٣) شعبان عبدالرحمن، غامبيا.. النفاق الدولي والإفريقي في أزمة الرئاسة!، عربي ٢١، ٢٣ يناير ٢٠١٧م.

(٤) محمد الأمين ولد الفاضل، من مفارقات الأزمة الجامبية، مرجع سابق.

(٥) West African leaders shelves third-term ban proposal, B.B.C, 20 May 2015. http://www.bbc.com/news/world-africa-32808685

(٦) جامبيا تعلن انسحابها من رابطة الكومنولث، قراءات إفريقية، ٣/١٠/٢٠١٣م، الرابط: http://www.qiraatafrican.com/home/new

كما أنّ لـــه – برغم ذلك- مواقف ســـابقة ضدّ الإســـلام، ومن ذلـــك رغبته في كســـب ودّ الولايات المتحـــدة بعد أحداث ســـبتمبر ٢٠٠١م، حيث شـــنّ هجوماً على الحجاب، وقال حينها إنه سيقوم بـ«حبس أيّ فتاة ترتدي الحجاب»[١].

كما أنّ خطوة ســـحب جامـــع عضوية بلاده من المحكمة الجنائية الدولية ساهمت أيضاً في استفزاز البعـــض، خصوصاً بعد تهكّمه عليهـــا ووصفها بأنها «محكمة القوقـــاز»International Caucasian Court.

يضاف إلى ما سبق: اتهامات دولية بأنّ بلاده باتت مقرّاً لعمليات غسيل أموال تابعة لحزب الله اللبناني، فضلاً عن كونها معبراً لتجارة المخدرات القادمة إلى أوروبا من أمريكا اللاتينية عبـــر غامبيا، ففي يونيو ٢٠١٠م تـــمّ ضبط طنّين مـــن الكوكايين بقيمة مليار دولار فـــي طريقها إلى أوروبا، بل يلاحظ أنّ علاقاته الخارجية شـــابها التوتر أيضاً مع الولايات المتحدة التي كانت أكبر الداعمين لسلفه جاوارا، والتي علّقت المساعدات الإنسانية عن البلاد منذ انقلاب ١٩٩٤م وحتـــى ٢٠٠٢م (تاريـــخ إجراء الانتخابـــات)، وذلك وفقاً للمادة ٥٠٨ من قانون المســـاعدات الخارجية، خصوصاً مع توجّه جامع صوب كلٍّ من كوبا وليبيا[٢].

٣ - أسباب اهتمام الإيكواس بالتدخل:

هنـــاك مجموعةٌ من الأســـباب؛ بعضها يرتبط بمبادئ الإيكـــواس، وبعضها يرتبط بالدول الأعضاء، وارتباط تدخلها من عدمه بمصالحها من الأزمة، لذا فالسؤال الذي يطرح نفســـه: لماذا تدخلت المنظمة فـــي حالة جامع ولم تتدخل في حالات أخرى؟ ولماذا وصل الأمر إلى التهديد العسكري، والذي دعمته بقوةٍ كلٌّ من نيجيريا والسنغال؟

هناك عدة تفســـيرات لهذا التدخـــل؛ منها: أنّ المنظمة كان عليها الاختيار ما بين خيار عدم التدخل واللامبالاةcarelessness ؛ علـــى اعتبار أنّ الأولوية هي تحقيق الاستقرار؛ حتى في ظلّ وجود حكّام مستبدين «أقوياء»- كمـــا حدث في حالات أخـــرى-، أو خيار التدخـــلinvolvement والانحيـــاز للديمقراطية؛ حتى إن ترتّب عليها بعض المشكلات.

ويبـــدو أنّ الإيكواس مالت للخيار الثاني بســـبب تجاربها الســـابقة، ويُقصد بها خبرة استمرار الحرب الأهليـــة في ليبيريا وســـيراليون لعقـــود، والتداخل بينهما بسبب طبيعة النُّظم الأوتوقراطية، ما جعلهما ينسحبان، أو يؤثران في دول أخرى من أعضائها، بل على دول أخرى في القارة[٣].

وهنا لا بد من الإشـــارة إلى تجربـــةٍ فريدةٍ إلى حدٍّ كبير، تميزت بها الإيكواس عن ســـائر المنظمات الإقليمية الأخرى في القارة، وهي تدشينها مبدأ: عدم القبول بالوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها بطريقة غير ديمقراطيـــة، وهو ما يُعرف بمبدأ الدســـتورية constitutionalism الذي بـــات يتفوق على فكرة الســـيادة الوطنية، فالمادة ٩ من بروتوكول الإيكواس للديمقراطية والحكم الرشـــيد تنصّ على: أنه يجب على الطرف و/أو المرشّـــح الذي خســـر الانتخابات الاعتراف بالهزيمة للحزب السياســـي و/أو المرشّح الذي أعلن فوزه، وذلك ضمن المهلة المنصوص عليها في القانون، وقد تمّ تطبيقه في ساحل العاج وغيرها، بما ســـمح بوصول قـــادة المعارضة للســـلطة، مثل: «نانا أكوفو» في غانـــا، «محمد بخاري» في نيجيريا،

(١) رضوة حسن، جامبيا.. المسلمون ضد «سرطان العلمانية»، - إسلام أون لاين.نت/ ٢٩-١٠-٢٠٠٣م، الرابط: http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-article03.shtml/29/10

(٢) غامبيا، موسوعة ويكيبيديا العالمية «باللغة العربية»، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

(٣) Hans Dembowski, Gambia: ECOWAS assuming responsibility for region's problem, 2017/01/6 https://www.dandc.eu/en/blog/gambia-ecowas-assuming-responsibility-regions-problem

«الحسن واتارا» في ساحل العاج، «إيلين جونسون سيرليف» في ليبيريا.

كما أنها ترفض أيضاً فكرة مشاركة الحكام الذين خسروا الانتخابات في السلطة وفق نمط المشاركة power sharing ، كما حدث في كينيا وزيمبابوي عام ٢٠٠٨م، والخشية من انتشار عدوى المشاركة في حالاتٍ أخرى في الإقليم، مما يقضي على فكرة وجود منافسة أو مرشحين ابتداءً؛ ما دام الأمر ينتهي بتقاسم السلطة، وهو يخالف الإجراءات الدستورية، بل إنها ترفض من البداية الرقابة والإشراف على الانتخابات حال وجود مؤشراتٍ تشير إلى أنها ستكون غير نزيهة؛ كما في حالة ساحل العاج ٢٠١٠م، أو حالة غامبيا ٢٠١٦م.

وهي تمتاز- أي الإيكواس- عن غيرها من المنظمات، كالسادك أو الإيكاس، بالريادة في وضع معايير بخصوص الانتخابات والمراقبة عليها، فقد سبق لها رفض قرار المحكمة العليا في ساحل العاج عام ٢٠١٠م؛ بشأن إلغاء النتائج في بعض الدوائر التي فاز فيها مرشّح المعارضة آنذاك الحسن واتارا ضد الرئيس جباجبو، ما يعني فوز الأخير بخلاف الواقع، كما رفضت- بالتعاون مع الأمم المتحدة- فكرة التفاوض بشأن المشاركة في السلطة بين جباجبو وواتارا؛ بالرغم من أنّ الاتحاد الإفريقي، ومن خلال حلفاء جباجبو كأنجولا، طرح فكرة المشاركة. بل أصرت الإيكواس- بدعم دوليٍّ وفرنسيٍّ تحديداً- على التدخل للإطاحة به، خصوصاً أنّ جباجبو كانت له علاقات سيئة مع دول الجوار، وبخاصّة: بوركينافاسو – توجو – نيجيريا[1]، وهو ما يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ حالة جامع في غامبيا.

وإن كان هناك مَن يرى أنّ هذه المبادئ ربما يتمّ تطبيقها بمعايير مزدوجة، سواء داخل الإيكواس، أو حتى داخل القارة الإفريقية، ويسوق هؤلاء عدداً من الأمثلة على ذلك[2]:

أولاً: عدم تحرك السنغال، أو الإيكواس، أو المجتمع الدوليّ ومجلس الأمن، عندما قاد النقيب «سونغو» انقلاباً في مالي على الرئيس المنتخب «أمادو توري»، في مارس ٢٠١٢م، برغم لجوء الأخير إلى «السنغال» التي استقبلته كلاجئ؛ وليس بوصفه رئيساً شرعيّاً؛ ينبغي تحريك مجلس الأمن وتحريك قوات إفريقية لتمكينه من العودة لحكم البلاد!

ثانياً: عدم التحرك عندما قام الجنرال الموريتانيّ محمد ولد عبدالعزيز بانقلابه، في أغسطس ٢٠٠٨م، على أول رئيسٍ موريتاني منتخب، هو سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله، بعد عامٍ واحدٍ من حكمه، حيث لم تتحرك السنغال ولا مجلس الأمن ولا المجموعة الأوروبية، ولا فرنسا صاحبة الإرث الاستعماريّ في موريتانيا وصاحبة النفوذ فيه، لإعادة الرئيس المنتخب، وربما السبب أنّ الغرب كلّه ضاق من ولد الشيخ؛ خصوصاً بعد اتخاذه خطوات نحو بناء بلده، والانطلاق به نحو الانعتاق من الهيمنة الاستعمارية.

ثالثاً: أسباب نجاح الإيكواس في الإطاحة بيحيى جامع:

هناك مجموعةٌ من العوامل تفسّر هذا النجاح؛ بعضها داخلي، وآخر إقليمي ودولي، على النحو الآتي:

١ – حدوث انقسامٍ داخل المؤسسة التنفيذية والعسكرية بشأن جامعٍ، فقد استقال نائبه، وعدد من أعضاء حكومته، كما أعلن رئيس الأركان عدم مواجهته قوات الإيكواس حال تدخلها، فضلاً عن وجود تأييدٍ شعبيٍّ كبير لهذا التدخل.

٢ – التفاهم الكبير بين المنظمات الإقليمية

(١) Peter Penar, How The Gambia is testing West Africa's resolve to protect democracy https://theconversation.com/how-the-gambia-is-testing-west-africas-resolve-to-protect-democracy-71173

(٢) شعبان عبد الرحمن، غامبيا.. النفاق الدولي والإفريقي في أزمة الرئاسة، عربي ٢١، ٢٣ يناير ٢٠١٧م.

«الإيكواس»، والقارية «الاتحاد الإفريقي»، والدولية «الأمم المتحدة»، فقد تميزت الإيكواس بالتنسيق مع الأمم المتحدة في عملية الوساطة وجهود التدخل، ليس في أزمة غامبيا فحسب، وإنما في غيرها من الأزمات، عكس الحال في مناطق أخرى، حيث تفضّل المنظمات الإقليمية العمل بصورة منفردة. هذا الاهتمام بالتشاور أخذ صفة الاستمرارية مع مجلس الأمن بعد انتخابات ساحل العاج عام ٢٠١٠م، وتكرر في انتخابات غامبيا الأخيرة.

٣ – تأييد الاتحاد الإفريقيّ لتدخل الإيكواس، فقد رفض الاتحاد الاعتراف بجامع رئيساً بعد انتهاء ولايته في ١٨ يناير، ففي جلسته المنعقدة في ١٢ يناير ٢٠١٧م أشاد مجلس السّلم والأمن بجهود الإيكواس، وتأييده كلّ ما انبثق عن اجتماع قمّتها العادية رقم ٥٠ في أبوجا ١٧ ديسمبر ٢٠١٦م، والتي تضمّنت اتخاذ كلّ الإجراءات والوسائل الضرورية لاحترام إرادة الشعب الجامبي، واستناداً للمادتين ٢٤، ٣٥ من ميثاق الاتحاد الإفريقيّ للديمقراطية والانتخابات والحكم، والمادة ٧ فقرة (م) من ميثاق مجلس السّلم والأمن، وفي إطار تعزيز إرادة الشعب ودعمها يقرّر الآتي:

– احترام نتائج الانتخابات، والتأكيد على سياسة الاتحاد في عدم التسامح مطلقاً مع أي انقلابات أو تغييرات غير دستورية في الحكومات «بند ١»، وأنّ الرئيس جامع لن يصبح رئيساً معترفاً به بعد يوم ١٨ يناير.

– تحذير جامع من العواقب التي يمكن أن تنجم عن عدم تركه للسلطة؛ سواء ما يتعلق منها بحدوث عنفٍ أو انتهاكات لحقوق الإنسان «بند ٣».

– الترحيب بالتعاون الدوليّ والإقليميّ لدعم جهود الإيكواس في عملية التسوية «بند ٧»[١].

٤ – دعم مجلس الأمن لجهود الإيكواس في التسوية دون التسوية العسكرية؛ إذ كان هناك تباينٌ داخل المجلس حول سبل تسوية الأزمة، وحدود التفويض الممنوح للإيكواس في هذا الشأن، وهو ما بدَا منذ تقديم السنغال- بوصفها عضواً غير دائم بالمجلس- لمسوّدة مشروع قرار التدخل، حيث كان هناك تحفّظ روسي مصري على أمرَيْن، هما:

الأول: الاعتراض على عبارة: «دعم المجلس الكامل لجهود الإيكواس، وتأييد اتخاذها كافة الإجراءات الضرورية لذلك»، بما يعني أنها تتضمن الإجراءات العسكرية عند الاقتضاء، مما دفع السنغال لحذف هذه العبارة: «اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية»، ووضعت مكانها عبارة: «احترام الشعب الجامبي».

الثاني: الاعتراض على الفقرة الخاصّة بأنّ الأزمة في غامبيا تهدّد السّلم الأمن الدوليّ استناداً للمادة ٣٧ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ بما يعني إمكانية استخدام القوة[٢].

وباختصار؛ كانت هناك عدم رغبة في شرعنة التدخل العسكريّ للإيكواس لتمكين بارو، لذا جاء النصّ النهائيّ ليشير إلى تفضيل الحلول السلمية دون الإشارة إلى الحلول العسكرية، فقد تضمّن القرار ما يأتي[٣]: «يعرب المجلس عن دعمه الكامل لـ (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) في التزامها بضمان احترام إرادة شعب غامبيا كما تمّ التعبير عنها بحرية في نتائج الانتخابات، وذلك باتباع السبل السياسية في المقام الأول «البند ٦» »؛ لكنه لم ينصّ على البند السابع أو حتى إجراءات التدخل العسكري، بل كان واضحاً أنّ المجلس يرغب

(١) PEACE AND SECURITY COUNCIL 647TH MEETING ADDIS ABABA, ETHIOPIA 13 JANUARY 2017, pp2-3.

(٢) Resolution on The Gambia , 19 JAN 2017, http://www.whatsinblue.org/2017/01/-resolution-on-the-gambia.php

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٧ الصادر في ١٩ يناير «الأمم المتحدة / RES/2337 2017» النسخة العربية.

في الحلّ السّلمي، وذلك عن طريق طلبه من القوات المسلحة الجامبية بضبط النفس «بند ١٠»، كما طلب كذلك من قوات الدفاع والأمن التحلّي بأقصى درجات ضبط النفس للحفاظ على جوٍّ من الهدوء في البلاد، وأكد على واجبها والتزامها بوضع نفسها تحت تصرف السلطات المنتخبة ديمقراطيّاً؛ واتضح ذلك أيضاً من «البند ١٢» الذي يطلب فيه من الأمين العام أو ممثله: «إمكانية قيادة حوارٍ سياسيٍّ في البلاد».

٥ - اختلال ميزان القوة بصورةٍ كبيرةٍ بين القوات المتدخلة وجيش غامبيا، فقوات الإيكواس المستعدة للتدخل بلغ قوامها ٧ آلاف جندي، وتشمل قوات من: (السنغال، نيجيريا، غانا، مالي، توجو)، فضلاً عن القوات المؤيدة لبارو، والبحرية، والتحالف الوطني التابع له، في مقابل «التحالف من أجل الوطنية وإعادة البناء» (الحزب الحاكم) وما بقي من قواتٍ مؤيدة له؛ ربما لم يتجاوز عددها- بحسب بعض المصادر- (١٨٠) جنديّاً، مما اضطر جامع إلى الاستعانة بكلٍّ من: قوات المرتزقة (١٧٣٣)، وحركة القوات الديمقراطية لإقليم كازامنس المتمردة في السنغال، ليصبح الإجمالي: (٢٥٠٠) جندي.

ولقد كانت هذه القوات التي أُطلق عليها: «عملية تدخل الإيكواس» جاهزة للتدخل برّاً وبحراً وجوّاً، بل كانت على الحدود.

وفي التوقيت نفسه الذي قام فيه بارو بأداء القسم في سفارة بلاده بالسنغال؛ تدخلت قوات السنغال وغانا مع دعم بريٍّ وبحريٍّ من نيجيريا، وصارت غامبيا محاصرة بحريّاً، وفي الساعات الأولى من التدخل وقعت اشتباكات بين قوات السنغال ومؤيدي جامع وجبهة كازامنس في مسقط رأسه في قرية كانيالي الحدودية، وأعلنت السنغال نجاحها في السيطرة عليها، لكنها أوقفت الهجوم من أجل إعطاء مهلة للحلّ السلمي، وقام كلٌّ من الرئيس الموريتانيّ ورئيس غينيا، فضلاً عن مبعوث الأمم المتحدة إلى الإقليم، والأمين العام السابق للإيكواس محمد بن شامباس، بالتوسط من أجل إقناع جامع بالتخلّي عن منصبه، كما أعلن رئيس أركان الجيش عثمان بادجيمين انحيازه لبارو، وأنّ الجيش لن يحارب القوات المتدخلة، مما أجبر جامع على التنحّي خلال يومَيْن فقط، وبعد رحيله بقي ٤ آلاف من قوات الإيكواس لتهيئة الأجواء لعودة بارو، وبعدها بخمسة أيام عاد بارو الذي طلب من قوات الإيكواس، التي تقلّصَ عددها إلى (٢٥٠٠) جندي، للبقاء لمدة ستة أشهر على الأقلّ لاستتباب الأمر له، وفي ٨ فبراير أعلن مكتب الرئيس مدّ مهمّة الإيكواس لثلاثة أشهر أخرى[١].

رابعاً: التحديات التي تواجه الرئيس الجديد:

توجد مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي ينبغي للرئيس الجديد (آداما بارو) مواجهتها والتغلّب عليها، سواء في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، أبرزها: اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية لتحسين علاقاته بالخارج، وهو ما تعهّد به خلال حملته الانتخابية، حيث تعهّد حينها بأنه سيتخذ بعض الإجراءات التصحيحية لما اتخذه جامع بخصوص معاداة الغرب[٢].

ويبدو أنّ الرجل شرع في ذلك على الفور، خصوصاً في تحسين العلاقات مع بريطانيا التي أقام بها خلال فترة دراسته لإدارة الموارد، ثمّ عمله بها حارس أمن في بعض المتاجر الكبيرة، وهو ما لم ينكره خلال حملاته الانتخابية، حيث اعترف بالفضل لفترة بقائه في بريطانيا التي

---

(١) ECOWAS military intervention in the Gambia.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:
Gambia crisis: Everything you need to know about the battle to remove Yahya Jammeh,the telegraph,
http://www.telegraph.co.uk/news/2017/01/18/gambia-crisis-everything-need-know-battle-remove-president-yahya

علّمته كيفية الاستفادة بالوقت والعمل لساعات طويلة، لذا سعى إلى إلغاء قرار انسحاب بلاده من الكومنولث عقب لقائه وزير الخارجية البريطانيّ بوريس جونسون منتصف فبراير الماضي، وتأكيد الأخير أنّ غامبيا التي تسعى للخروج من عقدَيْن من الحكم الاستبدادي؛ ستعود مجددّاً بأسرع ما يمكن إلى الكومنولث[١]، كما ألغى عطلة يوم الجمعة، وبات العمل بها نصف يوم، حيث رأى أهمية زيادة ساعات العمل في البلاد من ٣٢ ساعة، بواقع ٨ ساعات يوميّاً، من الاثنين إلى الخميس لتصبح ٣٦,٥ ساعة[٢].

أما باقي التحديات الأخرى؛ فهي:

١ – تعزيز المصالحة الوطنية؛ من خلال الاعترافات والمساءلة، والعفو أيضاً، ويرتبط بذلك التخلّي عن فكرة الإثنية وتمييز بعض الإثنيات؛ مثل «الديولا» التي ينتمي إليها جامع.

٢ – التركيز على الإصلاحات المستقبلية المطلوبة للنهضة بالبلاد، خصوصاً بعد اكتشاف سرقة جامع لمبالغ تقدّر بـ ١١,٣ مليون دولارٍ أميركيٍّ من الخزانة العامّة في الأسبوعين الأخيرين من حكمه.

٣ – تحسين العلاقات المدنية العسكرية في البلاد، ويرتبط بها تحديات إقامة الأمن والأمان في البلاد، فلا بد من إدراك أنّ البلاد كانت ممزقة ومنحازة قبل الانتخابات، حتى إن لم تشهد عنفاً.

٤ – استعادة دَوْر القانون والعدالة.

٥ – المبادرة في وضع برامج بناء القدرات الجديدة؛ لتشجيع الحكومة المركزية، وحكومة المحليات أيضاً[٣].

٦ – الحاجة لضخ كميات جديدة من العملة الورقية المحلية «دالاسي»، وذلك للتخلّص من العملة القديمة التي تحمل صورة جامي؛ من أجل طَي صفحة الرجل، ومحو أثره وطمس صورته في غامبيا الجديدة[٤].

٧ – تحدّي ولاء المؤسسة العسكرية؛ كونها تتكون بشكلٍ رئيسٍ من أفراد قومية «ديولا»، وساهمت فترات حكم جامع في تغلغلها وتنفّذها في الأجهزة الأمنية والعسكرية، بعد أن كانت من أكثر القوميات تهميشاً.

٨ – تحدي توتر العلاقات الإقليمية والدولية لبلاده؛ بسبب قرارات جامع.

وهناك مجموعة من التوصيات يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي، وزيادة مشاريع صغار رجال الأعمال، وثقة المستثمرين الأجانب، وكذلك زيادة الناتج المحلي الاجمالي، مثل: التخلّي عن ثبات سعر الصرف، مما يساهم في تقليل أسعار الواردات، كما سيشجّع المستثمرين على الإبقاء على استثماراتهم في البلاد، وكذلك تقليل الضرائب والتعريفة الجمركية، والتأكيد على أنّ حصيلتها سيتم توجيهها إلى البنية التحتية، بما في ذلك بناء الطرق والاستثمار في شركة غامبيا الوطنية للكهرباء والماء[٥].

---

(١) غامبيا تبدأ رحلة العودة إلى الكومنولث، صحراء ميديا، ١٥ فبراير ٢٠١٧م، الرابط: http://www.saharamedias.net

(٢) وكالات: غامبيا: آداما بارو يلغي عطلة يوم الجمعة، صحراء ميديا، الرابط: http://www.saharamedias.

(٣) حول هذه التحديات، انظر:
Ebrima Ceesay, Reconciliation Or Revenge: 2016/05/Gambia's Post-Election Dilemma, 12 http://www.liberianobserver.com/commentaries/reconciliation-or-revenge-99s-post-election-dilemma%80%gambia%E2

(٤) سيدي عبد المالك، مرجع سابق.

(٥) Anders Corr, and Naheed Vadsaria, Monetary Instability, Small Business Flight, and Protectionism, Journal of Political Risk, Vol. 1, No. 4, August 2013

لقد أكد بارو في إحدى خطبه على إعطائه أولوية لقطاع الزراعة الذي تعرض لتدهورٍ شديٍ في عهد جامع، كما أكد أنّ الأولوية الثانية هيَ استقلال القضاء؛ بحيث لا يكون لأي سلطة الهيمنة عليه، وكذلك توفير الوظائف للمواطنين، فضلاً عن تقليص سلطات الرئيس.

ولعلّ إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في موعدها المقرر في أبريل المقبل في أجواء من النزاهة والحرية، لاستكمال خارطة الطريق الخاصّة بالانتخابات في البلاد، والتي بدأت في ديسمبر ٢٠١١م، يُعدّ بمثابة أول اختبارٍ حقيقيٍّ له.

خامساً: الدروس المستفادة من الأزمة في غامبيا:

في النهاية؛ هناك بعض الدروس المستفادة من الأزمة الأخيرة في غامبيا، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١ – أنّ سيادة الشعب ربما تكون لها الكلمة على سيادة النُّظم[١]، لكن بشروط؛ منها وجود دعم إقليميٍّ ودوليٍّ لإرادة هذه الشعوب، والرغبة في التدخل الحقيقي لدعمها.

٢ – أنّ فكرة التدخل لا تنجح إلا في وجود قوى محرّكة لها، كالسنغال ونيجيريا في حالة غامبيا، ونيجيريا في حالة ليبيريا وسيراليون من قبل، وكذلك في ظلّ وجود تأييدٍ إقليميٍّ ودوليٍّ لها، وإلا قد يعطل فيتو واحد في مجلس الأمن التدخل في قضية عادلة كقضية سوريا.. وغيرها كثير.

٣ – أنّ النُّظم المستبدة تخشى من فكرة المساءلة والمحاسبة، وهو ما أطال أزمة غامبيا بعض الشئ، بل لم تنته إلا بعد حصول جامع على ضمانات بعدم مساءلته، بل الاحتفاظ بممتلكاته، وهو ما يطرح بدوره تساؤلاً يحتاج إلى إجابات عن: فكرة الموازنة بين خروج النظام دون مساءلة من أجل استتباب الديمقراطية، أو القبض على الحكام المستبدين حتى إن كلّف ذلك دخول البلاد في حربٍ أهليةٍ بين أنصار النظام ومعارضيه، بل يزداد الأمر تعقيداً عند وجود قواتٍ متدخلة للإطاحة بالديكتاتور الحاكم.

٤ – ويرتبط بذلك تساؤلٌ آخر هو: هل يمكن أن تعيد الإيكواس– بعد تجربة غامبيا– طرح مشروعها بشأن تحديد المدى الزمنيّ للرئاسة بفترتَيْن؟ ثم هل يمكن تعميم ذلك على كلّ القارة، خصوصاً في ظلّ سعي بعض القادة لتوريث الحكم بطريقة غير ديمقراطية، مثل موسيفيني في أوغندا وسعيه لتمهيد الطريق أمام نجله، الأمر نفسه في غينيا الاستوائية؛ حيث يسعى الرئيس أوبيانغ نغيما لسلوك النهج نفسه؛ خاصّةً بعد اختياره لنجله نائباً له، وغير ذلك كثير[٢]؟ ■

(١) Kwadwo Appiagyei-Atua , Democratic convolution in The Gambia: To intervene or not?, Jan 19, 2017.
https://www.pambazuka.org/democracy-governance/democratic-convolution-gambia-intervene-or-not

(٢) Oladiran Bello Gambia's crisis proves Africa's democratic resolve,
http://www.saiia.org.za/opinion-analysis/gambias-crisis-proves-africas-democratic-resolve

الدستور في إفريقيا..
مراجعات تحت الطلب
(قراءة في الآليات والأسباب والتداعيات)

د. السيد علي أبو فرحة

مدرس العلوم السياسية – كلية السياسة والاقتصاد
بجامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية

«الدّستور» هو تلك الوثيقة الرفيعة التي تمثّل النظام الرئيسي لمختلف النُّظم السياسية المعاصرة، ديمقراطية وغير ديمقراطية، ويتطلب إعادة النظر فيها، بأي صورةٍ، أو مراجعاتها، إجراءات خاصّة[1].

ويُفهم عمليّاً أهمية تلك الوثيقة في النُّظم الديمقراطية؛ باعتبارها القانون الأسمى الذي ينظّم ما دونه داخل البنية التنظيمية للدولة، أما الدول غير الديمقراطية؛ فقد يرى البعض عدم أهمية الدستور فيها؛ باعتبارها دولاً تفقد محدّداً رئيساً من محدّدات التعريف الإجرائي للديمقراطية، وهو حكم القانون، إلا أنه مع غياب تلك السّمة عمليّاً بأرض الواقع؛ فإنّ الدولة غير الديمقراطية لا تندفع بحالٍ لإعلان ذلك صراحة.

وعليه؛ تنهض أهمية الدستور، خاصّة في تلك الأخيرة، والتي يتسع نطاقها لتشمل كثيراً من الدول الإفريقية- وهي محلّ هذه الدراسة- بوصفه وثيقةً موسمية، تخضع لمساحاتٍ واسعةٍ من التسييس وعمليات التجميل وفقاً لاعتباراتٍ عدّة، داخلية وخارجية متفاوتة، وعليه؛ تسعى هذه الدراسة للإجابة عن عدة تساؤلات رئيسة، كما يأتي:

أولاً: لماذا تُكتب الدساتير؟

تُكتب الدساتير عادةً لسببٍ تاريخيٍّ رئيسي، وهو تقييد السلطة الحاكمة وصلاحياتها، ومراجعتها في سبيل كبح انتهاكاتها، كمحصّلةٍ لخبرة الثورات الأوروبية في مواجهة الملكيات وانحسارها لصالح الدولة القومية، وتتفرع عنه أسبابٌ فرعيةٌ تُوصف بالاستمرارية والثبات النسبي، وتتمثل تلك الأسباب في تحديد شكل الدولة، بسيطةً أو مركبة، وتحديد طبيعة نظام الحكم، ملكيّاً أو جمهوريّاً، وشكل الحكومة التي تتراوح في الغالب بين الرئاسية والبرلمانية.

وأيضاً يهدف الدستور إلى تنظيم السلطات العامّة في الدولة؛ وبيان الحقوق والواجبات الأساسية للأفراد والجماعات فيها.

ومن هنا؛ يتضح لماذا تُولي النُّظم غير الديمقراطية أهمية خاصّة للدساتير- وهو المفهوم في حالة الدول الديمقراطية-؛ باعتبارها الأداة التي تُكسب تصرفاتها غير الشرعية صبغة المشروعية القانونية.

ثانياً: لماذا تُعدّل الدساتير؟

بصرف النظر عن الآليات القانونية المختلفة، والتي غالباً ما تكون معقدة، لتعديل الدساتير بصفةٍ عامّة، فإنّ الأصل أنّ الدساتير تُكتب لتستمر في المدى المتوسط، ما دام غرضها المنشود قد تحقّق، وهو ضمان استقرار العلاقات المؤسّسية والقانونية داخل الدولة، وعليه؛ لا تُعدّل الدساتير إلا لحدوث طارئٍ جوهريٍّ يؤثّر في البنية التنظيمية للدولة والسياقات التي أنتجت الدستور، كالثورة أو الانقلاب العسكري أو الحرب الأهلية على سبيل المثال، أو لنشوء ضرورةٍ مجتمعيةٍ أو سياسيةٍ

(١) الدستور: كلمة فارسية معرّبة، وتُشير في كتب التراث العربية إلى «النسخة المعمولة للجماعات، كالدفاتر التي منها تحريرها، ويُجمع فيها قوانين الملك وضوابطه»؛ كما جاء عند الصفاني، وتُشير في «مفاتيح العلوم» لابن كمال باشا إلى «نسخة الجماعة، ثم لقّب به الوزير الكبير الذي يُرجع إليه فيما يُرسم في أحوال الناس؛ لكونه صاحب هذا الدفتر»، وأصل الكلمة بفتح الدال، وإنما ضُمت لمّا عُربت لتلحق بأوزان العرب، فليس الفتح خطأً محضاً كما زعمه الحريري، وقد ولعت العامّة بإطلاقه على معنى «الإذن».

ملحّة تدفع نحو تعديله، فعلى سبيل المثال هدفت إحدى تعديلات الدستور الأمريكيّ لتجريم العبودية[1].

ولكن هل تختلف الخبرة الإفريقية بشأن تعديل الدساتير وسياقاتها، من حيث آلياتها وأسبابها وتداعياتها، عن الخبرة الغربية؟ هذا ما تحاول الأسئلة الآتية الإجابة عنه.

ثالثاً: لماذا تُعدّل الدساتير في إفريقيا؟

شهدت القارة الإفريقية جنوب الصحراء ٢١ عملية إصدار دستور جديد، أو تعديل الدستور القائم، وذلك منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (عام ٢٠١٠م)، يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (١): يوضح أسماء الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي شهدت تعديلاً دستوريّاً/دستور جديد، منذ عام ٢٠١٠م

م	اسم الدولة	تاريخ صدور الدستور الجديد	تاريخ آخر تعديل دستوري
١	جيبوتي	١٩٩٢	٢٠١٠
٢	غينيا	٢٠١٠	
٣	كينيا	٢٠١٠	
٤	مدغشقر	٢٠١٠	
٥	ناميبيا	١٩٩٠	٢٠١٠
٦	النيجر	٢٠١٠	
٧	الكونغو الديمقراطية	٢٠٠٥	٢٠١١
٨	موريشيوس	١٩٩١	٢٠١١
٩	سيشل	١٩٩٣	٢٠١١
١٠	بوركينافاسو	١٩٩١	٢٠١٢
١١	غينيا الاستوائية	١٩٩١	٢٠١٢
١٢	موريتانيا	١٩٩١	٢٠١٢
١٣	جنوب إفريقيا	١٩٩٦	٢٠١٢
١٤	الصومال	٢٠١٢	
١٥	إفريقيا الوسطى	٢٠١٣	
١٦	جنوب السودان	٢٠١١	٢٠١٣
١٧	زيمبابوي	٢٠١٣	
١٨	زامبيا	١٩٩١	٢٠١٥
١٩	أوغندا	١٩٩٥	٢٠١٥
٢٠	السودان	١٩٩٨	٢٠١٥
٢١	رواندا	٢٠٠٣	٢٠١٥

المصدر: من تصميم الباحث استناداً إلى البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لقاعدة بيانات دساتير العالم، عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.constituteproject.org/?lang=en

جيبوتي:

شهدت جيبوتي في أبريل ٢٠١٠م تعديلاً دستوريّاً على دستورها الصادر عام ١٩٩٢م، حيث تمّ التصديق على مقترح القانون رقم (٩٢/١٠) المعدِّل للدستور، في ١٥ فقرة، في الأساس تتصل بدين الدولة (الإسلام) واللامركزية وحقوق الإنسان والتعدّدية[2]، إلا

(١) التاريخ الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية، برنامج بناء الدساتير، المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الرابط:
http://www.constitutionnet.org/ar/country/constitutional-history-united-states-america

(٢) يتكون مقترح القانون رقم (١٠/٩٢) المعدل للدستور من ١٥ فقرة، تتعلق بقضايا أساسية، من قبيل:
- الإسلام: فيؤكد في ديباجته أنّ الإسلام دين الدولة، وأنّ القيم الإسلامية السمحة جزء لا يتجزأ من هوية الشعب الجيبوتي.
- التعددية والتكتلات الحزبية: إذ يؤكد أنّ هذه المسألة

أنّ الهـــدف الحقيقيّ لهذه التعديلات هو تعديل المواد الخاصّة بترشّح رئيس الجمهورية[١]؛ حتى يتمكن الرئيس عمر جيلة، الذي تولّى الحكم عام ١٩٩٩م، مـــن البقاء في منصبه لفترة ولايةٍ ثالثةٍ حينها[٢].

غينيا كوناكري:

شـــهدت غينيا عام ٢٠١٠م إصدار دســـتورٍ جديدٍ لها، وإجراء انتخابات رئاســـية في العام نفسه، أسفرت عن فوز «ألفا كوندي» السياسيّ والمعـــارض المخضرم، في أعقـــاب حالةٍ من التوتر شـــهدتها البـــلاد لعامَيْن تقريبـــاً؛ بعد الانقلاب الذي قام به النقيب «موســـى داديس كامارا» الذي اســـتولى على الســـلطة إثر وفاة «لانســـانا كونتي» الذي حكم البلاد لفترة طويلة منذ ١٩٨٤م[٣]، إلا أنه لم يمكث أكثر من عامَيْن، حيث تعـــرّض لمحاولة اغتيالٍ في ٣ ديســـمبر ٢٠٠٩م على يد مساعده الميداني، سافر بعدها للعلاج في المغرب، ثم استقر في بوركينافاسو، وابتعد بعدها عن المشهد السياسي.

وقد فاز «ألفـــا كوندي» بولايةٍ ثانيةٍ في ظلّ دستور ٢٠١٠م، في الانتخابات التي أُجريت في ١١ أكتوبر ٢٠١٥م، بنســـبة ٥٧,٨٪ من أصوات الناخبين[٤].

كينيا:

صدر الدســـتور الأول لكينيـــا عام ١٩٦٣م، أعقبه تعديلٌ جذريٌّ عام ١٩٦٤م، يصفه البعض بدستور ١٩٦٤م، واستمر العمل به مع إجراء بعض التعديلات الدستورية في أعوام ١٩٨٢م، ١٩٩١م، وصولاً لإقرار الدستور الجديد في ٢٠١٠م، وهو الدستور الذي جاء بعد مراجعات دستورية تمّت على مرحلتَيْـــن: الأولى من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٤م، وانتهت برفض الكينيّين لمشـــروع الدستور في استفتاء ٢٠٠٥م، ليستمر العمل بدستور ١٩٦٣م، حتى وصلت كينيـــا لمحطة الانتخابات المتنازع عليها في ٢٠٠٧م، وما صاحبها من موجات عنفٍ سياسيٍّ غير مســـبوقة، وانتهت باتفاقٍ لاقتسام السلطة؛ ضمن بنوده إجراء إصلاحات دستورية واسعة، وهي التي تمّت في ٢٠٠٩م بواسطة لجنة شُكّلت لهذا الغرض تحديداً في ٢٠٠٨م، ليعتبر عام ٢٠٠٩م هو المرحلـــة الثانية في المراجعة

تعتبر من المسلّمات الدستورية.

– حقوق الإنســان: يضيف مقترح القانون الجديد أمـوراً أساسية تهدف إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

– شروط الترشح لرئاسة الجمهورية: ومن المستجدات التي تضمنها القانون رقم (١٠/٩٢): «أن يكون المترشح جيبوتي الجنسية ولا يحمل جنسية أخرى»، و «أن يكون عمره ما بين ٤٠ و ٧٥ عاماً»، كما يخفض عدد سنوات الولاية الرئاسية؛ فيحددها بـ٥ سنوات بدلاً من ٦، وتتم إعـادة انتخابه وفقاً للشروط المذكورة آنفاً.

– عدم إمكانية الجمع بين المنصب الحكومي والبرلماني: بغية تعزيز الديمقراطية وفصل السلطات.

– اللامركزية: ينصّ القانون على تفعيل المجالس الإقليمية، وتهيئتها لأن تتحول لاحقاً إلى مجلس شيوخ.

(١) خالد محمود: «رئيس جيبوتي يتجه لترشيح نفسه لولاية ثالثة بعد موافقة البرلمان على تعديلات الدستور»، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٤٦٣ – ١٧ أبريل ٢٠١٠م، الرابط: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11463&article=565624#.WI2yrlMrIdU (29/01/2017).

(٢) شبكة الانتخابات في العالم العربي بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٠م، الرابط: http://www.arabew.org/index.php?option=com_content&view=article&id=532:2010-04-01-01-58:2009&59-13-11-15-54-12-01-catid=40&Itemid=1139 (29/01/2017).

(٣) قائد انقلاب غينيا يعلن نفسه رئيساً ويعد بانتخابات نزيهة، شبكة الجزيرة الإخبارية، ٢٠٠٨/١٢/٢٥م، الرابط: http://www.bbc.com/arabic/am_guinea_coup__100114/01/worldnews/2010/01/return_tc2.shtml (29/01/2017).

(٤) السيرة الذاتية لـ ألفا كوندي، موسوعة شبكة الجزيرة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٦م، الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/10/24 (29/01/2017).

الدستورية بكينيا، والتي انتهت بتصويت الشعب بأغلبيةٍ ساحقةٍ على مسودة دستور ٢٠١٠م في ٤ أغسطس.

وقد أدخل هذا الدستور تغييرات جذرية، كانت في جوهرها إفرازاً للنزاع والعنف السياسي في عام ٢٠٠٧م، حيث تحوّل نظام الحكم في كينيا إلى اللامركزية، وأُنشئت حكومة وطنية وحكومات للمقاطعات، كما يكفل الدستور الجديد نظاماً للتوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما تضمّن إضافات معتبرة في شأن الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية، ومبادئ النزاهة والشفافية، وقد أعقب صدور الدستور تشكيل لجنة لتنفيذه، وأخرى للرقابة الدستورية على التنفيذ، وذلك لفترة زمنية مدتها خمس سنوات، أو حتى تنفيذ الدستور بالكامل[١].

مدغشقر:

شهدت مدغشقر في ٢٠١٠م إصدار دستورٍ جديدٍ لها؛ عبر الاستفتاء الدستوريّ الذي عُقد بالعاصمة «انتاناناريفو» في ١٧ نوفمبر ٢٠١٠م، وهو الدستور الذي دعا له «اندري راجولينا» الرئيس الحالي لها منذ ٢٠٠٩م، بعد إقصاء الرئيس المنتخب «مارك رفالومانانا» على إثر الاحتجاجات التي شهدتها البلاد، وانتهت بتدخّل الجيش وتولي «راجولينا» السلطة الانتقالية، ثم قيامه بحلّ المؤسسات الدستورية واستحداث هياكل دستورية جديدة بموجب دستور ٢٠١٠م[٢]، وذلك بالتزامن مع معارضةٍ داخليةٍ ودوليةٍ لمحاولة انفراده بالسلطة؛ انتهت بإجراء انتخابات رئاسية في ٢٠١٤م، فاز فيها المرشّح الرئاسيّ «هيري راجاوناريمامبيانينا» - البالغ من العمر ٥٥ عاماً حينها- ووزير المالية في حكومة «راجولينا» والمحسوب عليه، وعليه؛ لم يجر أيّ تعديلٍ دستوريٍّ للهيئة الدستورية التي استحدثها «راجولينا» بدستور ٢٠١٠م[٣].

ناميبيا:

شهدت ناميبيا في مايو ٢٠١٠م تعديلاً دستوريّاً لدستور عام ١٩٩٠م، شملت مواد خاصّة بحق الزواج في المادة ٤ من الدستور، وحق العمل في المادة ٩، والقوات المسلحة في المادة ٢٣، وأعمال الشرطة في المادة ٤٧، ومدة ولاية البرلمان في المادة ٧٠، والقضاء في المادة ٨٢، ومكافحة الفساد في المادتَيْن ٩٠، ٩٤، والحكم المحليّ في المادة ١٠٧[٤].

النيجر:

شهدت النيجر إجراء استفتاءٍ شعبيٍّ بشأن التصويت على مشروع دستورٍ جديدٍ للبلاد في نوفمبر ٢٠١٠م، وهو الدستور الذي تمّ إقراره، وهدف إلى تعزيز الديمقراطية في أعقاب الانقلاب الذي شهدته البلاد في فبراير ٢٠١٠م، حتى تتمكن البلاد من عقد انتخابات عامّة تشريعية ورئاسية بدءاً من يناير ٢٠١١م، لم يشارك فيها الانقلابيون، وانتهت بفوز محمد

(١) الملف الدستوري لكينيا، شبكة بناء الدساتير، المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الرابط:
http://www.constitutionnet.org/ar/country/kenya-country-constitutional-profile (29/1/2017).

(٢) مدغشقر: بدء التصويت على استفتاء على مسودة دستور جديد، بي بي سي عربية، ١٧/١١/٢٠١٠م، الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/madagascarvote._101117/11/worldnews/2010/29/1/shtml (29/1/2017).

(٣) وزير مالية سابق رئيساً لمدغشقر، وكالة سكاي نيوز عربية، ٣ يناير ٢٠١٤م، الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/519658/ (29/1/2017).

(٤) نص دستور ناميبيا وتعديلاته، الرابط:
http://www.icla.up.ac.za/images/constitutions/namibia_constitution.pdf (29/1/2017).

يوسفو في أبريل ٢٠١٠م[١].

الكونغو الديمقراطية:

شـــهدت الكونغـــو الديمقراطية في ٢٠١١م تعديلاً دســـتوريّاً لدســـتور عام ٢٠٠٥م؛ بهدف تدعيم بقاء «جوزيف كابيلا» في مقعد الرئاســـة لولايةٍ جديـــدةٍ في الانتخابات التـــي تمّت في ٢٠١١م، في انتخابات شـــهدت تزويراً واســـعاً حســـب وســـائل الإعلام الدوليـــة حينها، وقد تفاقم الوضع السياسيّ بعد انتخاب كابيلا الذي انتهت ولايتـــه في ديســـمبر ٢٠١٦م دون عقد انتخاباتٍ جديدةٍ تحـــت وطأة رفض المعارضة اســـتمرار كابيلا، حيث انتهى المشاركون فيما سُـــمّي بـ«الحوار الوطني»، في أكتوبر ٢٠١٦م، إلى تأجيل الانتخابات الرئاســـية إلى ٢٩ أبريل ٢٠١٨م، مما يسمح لكابيلا- عمليّاً- بالبقاء في منصبه حتى ذلك التاريخ، ويُشـــير الوضع جليّاً إلى تصاعد تلك الأزمة في المستقبل القريب[٢].

موريشيوس:

شـــهدت موريشيوس في ديســـمبر ٢٠١١م تعديلاً دســـتوريّاً لدســـتور عـــام ١٩٩١م، وهو الدستور الذي حوّل النظام السياسيّ في البلاد من البرلمانيّ إلى الرئاســـيّ عام ١٩٩٢م، وقد تناولـــت التعديـــلات التي أُجريـــت في ٢٠١١م المـــواد ١٦، و ١١١، حيـــث نصّـــت المادة ١٦ المعدّلة على تحديد حدٍّ أدنى للمرشـــحين في انتخابات الســـلطات المحلية، لا يقلّ عن ٦ في

الآلية الرئيسة لحماية وصيانة استقرار الدستور هي الإرادة الشعبية الواعية بخطورة العبث في الدستور والانفراد بتعديله

كلّ ســـلطة محلية، أما المادة ١١ فنصّ تعديلها على تعريف المقصود بـ«السلطة المحلية»[٣].

سيشل:

شهدت سيشـــل تعديلاً دســـتوريّاً في عام ٢٠١١م لدســـتورها الصادر في عـــام ١٩٩٣م، وينصّ دستور عام ١٩٩٣م على عددٍ من المبادئ المهمّة، فهو يحدّد فترات الرئاسة بثلاث دورات رئاسية؛ مدة كلٍّ منها خمس سنوات، وقد شملت التعديلات المادة ٩١ التي تتصل بعمل الســـلطة التشريعية.

بوركينافاسو:

شـــهدت بوركينافاســـو في ٢٠١٢م تعديلاً دســـتوريّاً شكليّاً لدســـتور ١٩٩١م، على المواد الخاصّـــة بالنظام الإداريّ والهيـــاكل التنظيمية في البلاد، وهو التعديل الذي تعرضت له المادة ١٦٠ من الدستور[٤]، إلا أنّ هذا التعديل لم يكن إلا بالون اختبـــار لمحاولة التعديل الأهمّ للمادة

(١) استفتاء دستوري في النيجر، جريدة الرأي الكويتية، ١ نوفمبر ٢٠١٠م، الرابط:
http://www.alraimedia.com/ar/article/foreigns/2010/11/11/223325 (29/1/2017).

(٢) الكونغو الديمقراطية: تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى أبريل ٢٠١٨م، وكالة فرانس ٢٤، الرابط:
http://www.france24.com/ar/20161017-nc/nr/1 (29/1/2017).

(٣) نصّ التعديل الدستوري الذي تم إدخاله على دستور موريشيوس في ١٢ ديسمبر ٢٠١١م، الرابط:
http://www.wipo.int/wipolex/en/text.jsp?file_id=326919 (29/1/2017).

(٤) نص دستور بوركينافاسو وتعديلاته، الرابط:
https://www.constituteproject.org/constitution/Burkina_Faso_2012.pdf?lang=en

٣٧ من الدستور، المعنية بمدد ترشّح الرئيس للمنصب، وهو مشروع التعديل الذي تمّ تقديمه من قِبَل حكومة الرئيس «بليز كومباوري» في ٢٠١٤م على أمل ترشّحه لولايةٍ ثالثةٍ بعد انتهاء فترة حكمه عام ٢٠١٥م، وهو الذي يحكم البلاد منذ ٢٧ عاماً، إلا أنه سرعان ما تمّ سحبه على إثر اندلاع احتجاجاتٍ واسعةٍ بشأنه في أكتوبر ٢٠١٤م، حيث اضطر للاستقالة في يوم ٣١ من الشهر نفسه، وأعقبه إجراء انتخابات عامّة في ٢٠١٥م، انتهت بفوز «روش مارك كريستيان كابوري»[١].

غينيا الاستوائية:

شهدت غينيا الاستوائية في ٢٠١٢م تعديلاً دستوريّاً لدستور عام ١٩٩١م، تمّ الاستفتاء عليها بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١١م، والمصادقة عليها بنسبة ٩٧٪ من أصوات الناخبين، حيث شملت التعديلات الدستورية تحديد مدة حكم رئيس الجمهورية بفترتَيْن فقط، واستحداث منصبٍ جديدٍ في النظام السياسيّ لغينيا الاستوائية، وهو منصب نائب الرئيس، كما تناولت التعديلات إعادة هيكلة للمؤسسات الدستورية، حيث شُكّلت خمس مؤسسات، هي: مجلس الشيوخ، ومجلس الدولة، ومجلس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدفاع عن الشعب، ومحكمة الحسابات، وقد أبدت المعارضة رفضها لهذا التعديل بادعاء أنه يعزّز سلطة الرئيس الحالي «تيودورو أوبيانغ»، الذي يحكم البلاد منذ أكثر من ثلاثة عقود خلفاً لعمّه عام ١٩٧٩م[٢].

موريتانيا:

شهدت موريتانيا في ٢٠١٢م تعديلاً دستوريّاً لدستور عام ١٩٩١م، يهدف في الأساس إلى تدعيم قبضة الرئيس ولد عبدالعزيز قائد انقلاب ٢٠٠٨م، والمشارك في انقلاب ٢٠٠٥م الذي أسّس لنزهة ديمقراطية قصيرة جدّاً لم تتجاوز عاماً واحداً، حيث عمل، منذ وصوله للسلطة جرّاء انقلاب ٢٠٠٨م، على تعزيز قبضته عليه عمليّاً، فعدّل في طريقة مراجعة الدستور وتعديله، وعليه؛ لم تمسّ التعديلات مدة الترشّح للرئاسة، إلا أنّ الباحث يرى أنّ ذلك لن يكون حائلاً دون تعديل الدستور وترشّح ولد عبدالعزيز مرات أخرى؛ ما لم يحدث انقلاب- كما هو معروف عن الحالة الموريتانية-[٣].

جنوب إفريقيا:

شهدت جنوب إفريقيا في ٢٠١٢م تعديلاً دستوريّاً لدستور عام ١٩٩٦م، كان معظمه حول تعديل الفصل الرابع، وهو الفصل المعنيّ بتنظيم السلطة التشريعية وتشكيلها وطريقة عملها[٤].

الصومال:

شهدت الصومال في عام ٢٠١٢م إصدار دستورٍ جديد لها، حيث صادقت الجمعية التأسيسية على مسودة الدستور المؤقت للبلاد بأغلبيةٍ ساحقةٍ في أغسطس ٢٠١٢م، وقد تبنّى الدستور مبادئ مهمّة تتصل بشكل النظام

---

(١) بوركينافاسو: الحكومة تتخلى عن تعديل دستوري يسمح للرئيس بالبقاء في السلطة، وكالة أنباء فرانس ٢٤، الرابط: http://www.france24.com/ar/20141030 (29/1/2017).

(٢) غينيا الاستوائية تشهد أول انتخابات برلمانية بعد إصلاحات عام ٢٠١١م، جريدة الدستور المصرية، ١٧ فبراير ٢٠١٤م، الرابط: http://www.dostor.org/206283 (29/1/2017).

(٣) السيرة الذاتية لبليز كومباوري، شبكة الجزيرة الإخبارية، ١/١١/٢٠١٤م، الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/11/1 (29/1/2017).

(٤) نص تعديلات الفصل الرابع من دستور جنوب إفريقيا الصادر في ١٩٩٦م، والمعدل في ٢٠١٢م، الرابط: https://www.constituteproject.org/search?lang=en (29/1/2017).

السياسي، حيث يهدف لتأسيس سلطة مركزية، إلا أنّ هذا الدستور لم يمكّن بعدُ الدولة في الصومال من عقد الانتخابات العامّة التشريعية والرئاسية حتى تاريخه[١].

إفريقيا الوسطى:

شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى في ٢٠١٣م إصدار دستورٍ جديدٍ لها؛ بعد بضع سنوات من دوامة العنف السياسي، الذي سرعان ما تحوّل إلى عنفٍ طائفيٍّ في أعقاب الإطاحة بنظام «فرانسوا بوزيزي» في ٢٠١٢م، ومع انسحاب حركة «سيليكا» المتمردة من السلطة بعد استقالة رئيسها «جوتوديا» من الحكم بعد ١٠ شهور، في يناير ٢٠١٤م، أُجري استفتاءٌ دستوريٌّ جديدٌ تحت رقابة الأمم المتحدة، تضمّن ضوابط ديمقراطية عدة، كوضع قيدٍ على فترة الرئاسة بفترتَيْن فقط، وحظر ترشّح أعضاء الحكومة المؤقتة- التي يجري الاستفتاء تحت كنفها- للانتخابات التشريعية والرئاسية المزمع عقدها في أعقاب الدستور، وقد عُقدت الانتخابات التي فاز فيها «فوستان أركنج توادورا» بمنصب الرئاسة في مارس ٢٠١٦م، لتظلّ إفريقيا الوسطى تحت الاختبار في السنوات القليلة القادمة[٢].

جنوب السودان:

شهدت جنوب السودان في ٢٠١٣م تعديلاً دستوريّاً لدستورها الانتقالي الصادر في عام ٢٠١١م، حيث أُدخلت على الدستور تعديلاتٌ تمنح الرئيس صلاحيات بتأجيل الانتخابات، واختصاصات الرئيس الأخرى، وفقاً للمادة ١٠١ من الدستور[٣]، وتمديد فترة الرئاسة تحت دعوى السعي لتحقيق السلام، وأيضاً تناولت التعديلات تعديل إجراءات مراجعة الدستور[٤]، وقد شملت التعديلات أيضاً المادة ٥٥، والمادة ١٩٩ من الدستور[٥].

زيمبابوي:

شهدت زيمبابوي في ٢٠١٣م إصدار دستورٍ جديدٍ لها، يُتيح للرئيس الحالي «روبرت موجابي»، الذي يتولّى السلطة منذ ١٩٨٠م في منصب رئيس الوزراء، ومنذ ١٩٨٧م في منصب رئيس الدولة، أن يترشّح لولايةٍ رئاسيةٍ جديدة، وقد جاء الدستور الجديد كأحد نتائج الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه عام ٢٠٠٩م في أعقاب صراعٍ دمويٍّ دخلت فيه البلاد لبضع سنوات، وتطلّب جهود وساطةٍ إقليميةٍ كبيرةٍ من ناحية، وتمهيداً لاستمرار موجابي حتى وفاته من ناحية أخرى.

ومن مفارقات هذا الدستور الجديد الذي تمّ التصويت عليه في ١٦ مارس ٢٠١٣م: أنه ينصّ على

---

(١) دستور جديد للصومال بعد أكثر من عشرين سنة من الحرب والفوضى، وكالة الأنباء الألمانية دويتشه فيله، ١ أغسطس ٢٠١٢م، الرابط:
http://www.dw.com/ar/ (29 /2017/1).

(٢) رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى الجديد يؤدي اليمين الدستورية، إذاعة الأمم المتحدة، ٢٠١٦/٣/٣٠م، الرابط:
http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/195880/#.WI37blMrIdU (29 /2017/1).

(٣) نصّ المادة ١٠١ من الدستور والمعنية باختصاصات الرئيس، الرابط:
https://www.constituteproject.org/constitution/South_Sudan_2013#s977 (29 /2017/1).

(٤) جنوب السودان: ترقيع متواصل للدستور، شبكة الجزيرة الإخبارية، ٢٠١٥/١٠/٢٣م، الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/10/23/ (29 /2017/1).

(٥) التعديلات الدستورية على دستور جنوب السودان الانتقالي لعام ٢٠١١م، تم إجراؤها عام ٢٠١٣م، شبكة بناء الدساتير، المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الرابط:
https://www.constituteproject.org/search?lang=en (29 /2017/1).

تحديد فترة الولاية الرئاسية بخمس سنوات فقط، ويسمح للرئيس بولايتَيْن فقط، إلا أنّ هذا الدستور لن يسري بطبيعة الحال على موجابي الذي وُلد عام ١٩٢٤م، ويحكم البلاد منذ عام ١٩٨٧م، وأعيد انتخابه أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٦، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨م، وأخيراً في أغسطس ٢٠١٣م بعد إقرار الدستور الجديد، حيث تجاوز عامه التسعين.

وعلى الرغم من المضامين الديمقراطية الواسعة التي نصّ عليها دستور ٢٠١٣م، والتي كان منها – بالإضافة لتحديد مدة الرئاسة- منح سلطات أكبر للبرلمان، وتدعيم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، إلا أنّ مراقبين يرون أنه تمهيدٌ لبقاء موجابي حتى وفاته من ناحية، وتمكينٌ لأحد المحسوبين عليه من خلافته، وعليه؛ من المرشّح أن ترى زيمبابوي اختباراً قريباً للمضامين الديمقراطية في دستورها الجديد[١].

زامبيا:

شهدت زامبيا في ٢٠١٥م تعديلاً دستوريّاً جوهريّاً لدستورها الصادر عام ١٩٩١م[٢]، حيث وقّع الرئيس «إدغار ونجو» في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥م، وهو مشروع الإصلاح الدستوريّ الذي يهدف لوضع حدٍّ لعملية مراجعة الدستور التي طالت في زامبيا، ويهدف هذا الإصلاح الدستوريّ إلى الحدّ من صلاحيات رئيس الدولة، وقد فاز «إدغار» في أول انتخابات عُقدت بعد الإصلاح الدستوريّ في أغسطس ٢٠١٦م[٣].

أوغندا:

شهدت أوغندا تعديلاً دستوريّاً عام ٢٠١٥م لدستورها الصادر في ١٩٩٥م[٤]، بيد أنّ التعديل الأهمّ هو الذي شهدته البلاد عام ٢٠٠٥م، والذي نصّ على أنّ فترات رئاسة الدولة غير محددة، كما أنه أقرّ نظام التعددية الحزبية[٥]، وقد تمّ التعديل الدستوريّ في عام ٢٠١٥م وفقاً للمواد ٢٥٩، و ٢٦٢، وتمّ التصديق عليه في ١٩ أغسطس ٢٠١٥م، وتناول التعديل مواد عدة، منها المواد الخاصّة بتمثيل الشعب، وهي ٦٠، ٧٢، والمواد الخاصّة بالسلطة التشريعية، وهي ٨١، ٨٣، والمواد الخاصّة بالسلطة القضائية، وهي ١٣١، ١٤٧، ١٤٨أ، وفي مجملها تهدف تلك المواد لتدعيم قبضة الرئيس «موسيفني» على السلطة[٦].

رواندا:

شهدت رواندا في ٢٠١٥م تعديلاً دستوريّاً لدستورها الصادر في عام ٢٠٠٣م، يسمح بتمديد ولاية الرئيس «بول كاجامي» في السلطة، حيث صوّت الناخبون بنسبة ٩٨٪ بنعم، وبالرغم من الدَوْر المشهود للرئيس كاجامي في إعادة بناء رواندا بعد إرث الحرب الأهلية، والذي

---

(١) استفتاء على دستور جديد في زيمبابوي.. وموجابي يبقى رئيساً، موقع وكالة أنباء دويتشه فيله الألمانية، ١٦ مارس ٢٠١٣م، الرابط: http://www.dw.com/ar/ (29 2017/1/).

(٢) صفحة زامبيا من كتاب الحقائق الأمريكي التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية، الرابط:
https://www.cia.gov/library/publications/the-factbook/geos/za.html (29 2017/1/).

(٣) President Lungu signs new Constitution in 6, 2016/01/Zambia, constitutionnet.org, via: http://www.constitutionnet.org/ar/news/president-lungu-signs-new-constitution-zambia (29 2017/1/).

(٤) صفحة أوغندا من كتاب الحقائق الأمريكي، الرابط:
https://www.cia.gov/library/publications/the-factbook/geos/ug.html (29 2017/1/).

(٥) النظام السياسي في أوغندا، مؤسسة أفران، الرابط:
http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/item.php?itemid=236 (29 2017/1/).

(٦) The Constitutional Amendment Act.,2015., via Link: http://www.ulii.org/ug/legislation/act/2015-4-12/ (29 2017/1/).

يتولّى السلطة منذ عام ٢٠٠٠م رسميّاً، ويسيطر فعليّاً على البلاد منذ ١٩٩٤م؛ من خلال قوات مسلحة دخلت البلاد لوقف الإبادة الجماعية حينها، فإنّ الإجراءات الدستورية الأخيرة، والتي اتُخذت بهدف تمديد بقائه تشير إلى الابتعاد عن المسار الديمقراطي في رواندا، وهو ما ستكشف عنه انتخابات الرئاسة في أغسطس ٢٠١٧م[1].

رابعاً: ما اتجاهات المراجعة الدستورية في إفريقيا جنوب الصحراء؟:

من العرض السابق؛ يمكن رصد عددٍ من الاتجاهات والملاحظات الرئيسة بشأن عمليات مراجعة الدساتير الإفريقية وإعادة النظر فيها، سواء استهدفت تلك المراجعات تعديل الدستور القائم أو إصدار آخر جديد؛ كما يأتي:

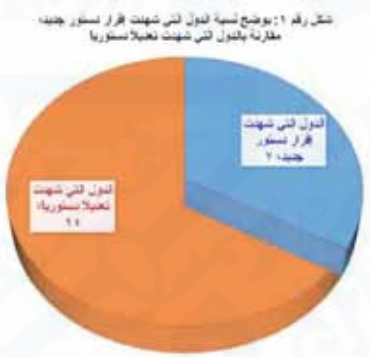

المصدر: من تصميم الباحث وفقاً للبيانات الأولية في الجدول رقم (١)

١ – أنّ عدد الدول الإفريقية- باستثناء دول الشمال الإفريقي- التي شهدت تلك العمليات منذ عام ٢٠١٠م بلغ ٢١ دولة، وهو رقمٌ ضخمٌ إذ ما تمّت قراءته في ضوء أنّ كلّ دول الشمال الإفريقيّ شهدت أيضاً مثل تلك العمليات، هي: مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، في الفترة نفسها، أي أنّ ٢٦ دولة إفريقية من إجمالي ٥٤ دولة شهدت تعديلات دستورية، أو إصدار دساتير جديدة، أي نصف عدد دول القارة تقريباً.

٢ – تتضح ضخامة الرقم في ضوء الفترة الزمنية القصيرة نسبيّاً التي شهدت تلك العمليات، حيث أنها حوالي نصف عقدٍ زمنيٍّ تقريباً.

٣ – أنه إذ ما عُقدت مقارنة بين الدول الغربية التي شهدت تعديلات دستورية، كسويسرا والنمسا وبلجيكا وكندا وغيرها، وبين الدول الإفريقية المذكورة، من حيث الفترة الزمنية، بين صدور الدستور السابق أو تعديله السابق، وإصدار دستورٍ جديدٍ أو إجراء آخر تعديلاته، سيتضح حجم الهوّة الزمنية، حيث إنّ معظم الدساتير الغربية قديمة نسبيّاً، فبعضها يتجاوز وجوده مائة عام، كدستور بلجيكا الصادر عام ١٨٣١م، وآخر تعديلاته كانت عام ٢٠١٤م، ودستور كندا الذي صدر في ١٨٦٧م، وآخر تعديل له في عام ٢٠١١م.

المصدر: من تصميم الباحث وفقاً للبيانات الأولية في الجدول رقم (١)

(١) تعديل دستوري يسمح لرئيس رواندا بتمديد ولايته، شبكة الجزيرة الإخبارية، ٢٠١٥/١٢/١٩م، الرابط: http://www.aljazeera.net/news/international/2015/12/19/ (2017/1/29م).

٤ – يتضح أنّ الدول الإفريقية تتقارب زمنيّاً مع دول الموجة الثالثة للديمقراطية في قارة أمريكا اللاتينية أو شرق أوروبا، كالبرازيل التي صدر دستورها عام ١٩٨٨م، وتعديله كان ٢٠١٥م، وأيضاً شيلي الصادر دستورها عام ١٩٨٢م، وتعديله في ٢٠٠٤م، وكولومبيا في عام ١٩٩١م، وتعديله في ٢٠١٣م، وكرواتيا في عام ١٩٩١م، وتعديله في ٢٠١٠م، وجمهورية التشيك في ١٩٩٣م، وتعديله في ٢٠١٣م.

٥ – أنّ الاتجاه الغالب بين الدول الإفريقية المذكورة في الجدول رقم (١) هو إجراء تعديلات دستورية على الدساتير القديمة، حيث بلغ عددها ١٤ دولة بنسبة ٧٠٪، في مقابل ٧ دول فقط أصدرت دساتير جديدة بنسبة ٣٠٪ في الفترة نفسها.

٦ – يتضح من الشكل رقم (٢) أنّ عام ٢٠١٢م كان أكثر الأعوام التي شهدت إعادة نظر في الدساتير الإفريقية؛ بنسبة ٢٤٪ لكلٍّ منها تقريباً.

٧ – كما يلاحظ أنّ العام ٢٠١٤م لم يشهد أية عملية لمراجعة الدساتير الإفريقية.

٨ – بتحليل تلك المراجعات الدستورية السالفة، سواء اتصلت بدستورٍ جديدٍ أو تعديل ما هو قائم، يمكن الوقوف على عدة اتجاهات رئيسة:

الاتجاه الأول: أنّ معظم تلك المراجعات الدستورية تمّت بهدفٍ رئيس، هو تمديد بقاء النظام الحاكم، كمعظم الحالات المذكورة، ومنها: غينيا الاستوائية، وغينيا كوناكري، وزامبيا، وموريتانيا، وأوغندا.

الاتجاه الثاني: أنّ بعضها يُعنى بتهيئة المشهد السياسيّ لحقبة ما بعد الرئيس الراهن كسببٍ رئيس، واستمرار الرئيس الراهن حتى وفاته؛ كحالة زيمبابوي مثلاً.

الاتجاه الثالث: يدور حول أنّ معظم التعديلات الدستورية، أو بمعنى أدق المراجعات الدستورية، تتمّ قُبيل انتهاء فترة ولاية الرئيس الراهن.

الاتجاه الرابع: أنّ وجود المراجعات الدستورية في الدول المستقرة التي تحقّق خطى متسارعة على مسار التنمية، لا يعني بحال اتجاهها نحو الديمقراطية، أو أنّ تلك المراجعات لإضافة مضامين ديمقراطية على دساتيرها، كحالة رواندا، حيث إنها تهدف أيضاً لتدعيم استمرار النظام الراهن، فعلى الرّغم من الإصلاحات الواسعة التي تُتسب لبوك كاجامي؛ فإنّ مراجعته الأخيرة للدستور تهدف إلى تمديد بقائه في الحكم.

٩ – أنّ إقرار دساتير جديدة، في الدول التي شهدت حالة من العنف السياسي واسع النطاق، لا يعني بحال أنّ هذه الدساتير قادرة على خلق بنية تنظيمية وسياسية جديدة، ومعالجة أسباب العنف الذي جاءت لإنهائه، أو كانت أحد نتائجه بمعنى أدقّ، كحالة إفريقيا الوسطى، حيث من المرشّح تصاعد العنف مرات أخرى لعدم معالجة الدستور للأوضاع السياسية المشوّهة للطوائف الأخرى، أو بالأحرى المسلمين.

١٠ – أنّ الدول التي تحقّق تقدّماً ملموساً على المسار الديمقراطيّ والاستقرار السياسيّ تُدخل تعديلات دستورية غير جوهرية، أو لاعتبارات موضوعية، أي لا تتصل بشخص الحاكم، كحالات سيشل وناميبيا وجنوب إفريقيا.

هل يستفيد الحاكم الإفريقي دوماً من المراجعات الدستورية؟

يكشف هذا التحليل عن أنه عادةً ما يكون الحاكم الإفريقيّ الراهن هو المحرّض الأول، والمستفيد الوحيد، في عملية المراجعات الدستورية، بيد أنه يغيب عنه أحياناً أنّ الدستور، وهو نصٌّ مجرّد مكتوب، تنتجه وتحافظ على استمراره سياقات سياسية واقتصادية معينة، ليس بضامن لاستمرار هذا الرئيس في الحكم، ومن الأمثلة الجديرة بالذكر في هذا المقام حالة بوركينافاسو، حيث إنّ الرئيس السابق «بليز كومباوري» اتجه إلى إجراء تعديلات دستورية قبيل انتهاء فترة ولايته في ٢٠١٥م، إلا أنّ المعارضة الواسعة لتلك التعديلات التي تمّ تمريرها، والتي تحوّلت لاحتجاجاتٍ واسعة النطاق، جعلت منه ضحية، أو بمعنى أدقّ الخاسر الأول من تلك التعديلات، حيث اضطر للاستقالة تحت ضغط الاحتجاجات؛ بالرغم من تمرير التعديلات التي قد يستفيد منها لاحقاً الرئيس الجديد الذي تولّى الحكم بانتخاباتٍ عُقدت بعد رحيله، وهو «روش مارك كريستيان كابوري»، وقد تكررت تلك الحالة بدرجةٍ أقلّ في مدغشقر.

الخاتمة: هل من آليات تحفظ استقرار الدساتير الإفريقية؟:

تكشف الخبرات المقارنة في صياغة الدساتير ومراجعتها عن آليات عدّة لصيانة تلك الدساتير من تغوّل السلطة التنفيذية، أو الانفراد بتعديلها، ومن تلك الآليات:

١ - أن يُقرّ بالدساتير مواد غير قابلة للتعديل، كتلك التي تمسّ جوهر بنية الدولة، كالنظام الديمقراطي، أو هوية الدولة، أو لغتها، أو نظام الحكم فيها، أو مدد الرئاسة، ومفهوم عمليّاً أنّ مثل هذا النصّ القاضي بعدم جواز التعديل إنما هو تعسفٌ غير مقبول عمليّاً، لكون أيّ نصٍّ قابلاً للتعديل حال تغيّر سياقاته، ولكن مثل هذا القول له دلالة معنوية واضحة تشير لخطورة الاقتراب من تلك المواد بسهولة لتعديلها.

٢ - إقرار ضوابط وإجراءات عسيرة لمراجعة الدساتير، سواء من حيث كيفية التقدّم باقتراح التعديل، ومَن يتقدّم به، وكيفية النظر فيه، وخطوات إقراره، والتي قد تأخذ فترة زمنية طويلة نسبيّاً، حتى لا يتم التعديل في حين غفلة، أو في لحظة انفرادٍ مؤقتة للنظام الحاكم.

٣ - وضع ضوابط لنفاذ التعديل، كما هو متّبع في بعض الدساتير والقوانين التي تنظّم السلطة القضائية في النُّظم الديمقراطية، حيث تنصّ صراحة على عدم نفاذ التعديل على مَن أجروه، وإنما يستفيد منه مَن يأتي بعدهم، أي أنه إذا أقرّ- مثلاً - أحد الرؤساء تعديلاً دستوريّاً خاصّاً بمدة ولاية الرئيس فلا يستفيد منه هو، وإنما يستفيد الرئيس التالي له.

ولكن يمكن القول في النهاية: بأنّ الآلية الرئيسة لحماية وصيانة استقرار الدستور هي الإرادة الشعبية الواعية بخطورة العبث في الدستور والانفراد بتعديله، كحالة بليز كومباوري في بوركينافاسو، حيث أنه قد يُمرّر تعديلٌ في حين غفلةٍ من الفاعلين السياسيين الآخرين، إلا أنّ نفاذ هذا التعديل رهنٌ بالإرادة الشعبية للمواطن الإفريقيّ العاديّ، القادرة على رفضه أو الموافقة عليه، فدالّة معادلة السلطة الغائبة في إفريقيا هي الإرادة الإفريقية ■

السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:
المبادئ، الأسس والتطورات

أ. سمير قط
أستاذ علوم سياسية وعلاقات دولية - جامعة محمد خيضر - بسكرة/ الجزائر

تشكّل إفريقيا فضاءً جيوسياسيّاً بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، وقد اكتشف صنّاع القرار الجزائريّين ذلك منذ الاستقلال، لذلك شدّدوا على حضور الجزائر في هذا المجال على جميع الصُّعد.

غير أنّ السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا عرفت تحوّلاتٍ من حقبةٍ لأخرى، فقد ميّزها في فترة الستينيات والسبعينيات البُعد الأيديولوجيّ في إطار الاستقطاب العالميّ شديد الحدّة بين الشرق والغرب.

وفي منتصف السبعينيات تميّزت المرحلة بانفجار قضية الصحراء الغربية، والتي مثّلت متغيّراً جديداً يحكم السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإفريقي، ثم دخلت السياسة الخارجية الجزائرية، في التسعينيات خصوصاً، في حالةٍ من الأفول عالمياً وإفريقياً، بفعل عوامل عدة.

لكن مع استقرار الحالة الداخلية وتولي الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة عمل جاهداً على بَعْث الحضور الجزائريّ في القارة على أُسسٍ جديدة، بسبب متغيّراتٍ مختلفة، ولا سيما الأمنية منها.

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية: ثبات في ظلّ التحوّلات:

تبنّت الجزائر، منذ استقلالها ١٩٦٢م، سياسةً خارجيةً قائمةً على عدة مبادئ رسّختها الثورة الجزائرية، وقد حافظت الجزائر على هذه المبادئ برغم التطورات التي حصلت في النظام الدولي، ولعلَ أخطرها ما يعرفه المحيط الجيوسياسيّ للجزائر، سواء المغاربي، أو الساحليّ الصحراويّ، في الوقت الراهن، إلا أنّ الجزائر لا تزال تصرّ على إدارة كلّ هذه التحوّلات والأزمات بمبادئ الثورة الجزائرية.

تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في: (دعم حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السّلمية للنزاعات)، وقد تبلورت في إطار برنامج طرابلس في جوان/يونيو ١٩٦٢م، المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطنيّ للثورة، الذي كرّس التزام الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية بمهمّة الكفاح ضدّ الإمبريالية، ومساندة حركات التحرير في العالم.

وساهمت الثورة الجزائرية في إصدار القرار الأمميّ رقم ١٥١٤، المتعلّق بحقّ الشعوب

إفريقيا على مرّ تاريخ الجزائر المستقلة، وإلى يومنا هذا، هي موضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية، وعمقها الطبيعي، وفضائها الجيوسياسي الأنسب

في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م. كما ضُمَن- بعد ذلك- دستور ١٩٧٦م، ثمّ دستور ١٩٨٦م، مبدأَي عدم الانحياز وعدم المشاركة في أيّ تدخلٍ عسكريٍّ خارج الحدود الجزائرية، وظلّت هذه المبادئ توجّه السياسة الخارجية الجزائرية طيلة عقودٍ بعد الاستقلال.

وبفضل مَن مثّلوا الدبلوماسية الجزائرية وقتها، خاصّة في عهد الرئيس بومدين، صارت الجزائر أحد أقطاب العالم الثالث بفعل خطابها الثوري، ما دفع الزعيم الإفريقيّ الثائر «أميلكار كابرال» إلى التصريح بأنه «إذا كانت مكّة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيّين، فإنّ الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار»، لقد كان هذا- فعلاً- زمن العصر الذهبي للسياسية الخارجية الجزائرية.

غير أنّ السياسة الخارجية الجزائرية في بداية الثمانينيات بدأت تتراجع، لتصل إلى حدّ الانكفاء على الذات مع نهاية الثمانينيات، بسبب نهاية الحرب الباردة والحرب الأهلية التي عرفتها، فقد طرأت تطورات، على صعيد العلاقات الدولية، ومنها انهيار النظام ثنائي القطبية، ضيّقت من هامش مناورة الجزائر الخارجية.

وتقوقعت الجزائر على نفسها، بانشغالها بأوضاعها الداخلية السياسية والأمنية، لتزداد الأوضاع تعقيداً في الوقت الراهن، خاصّة ما تعلق بجوار الجزائر المضطرب، مع تبعات الربيع العربيّ والساحل الإفريقيّ بأزماته المتعددة، والتزام الجزائر بشراكاتٍ استراتيجيةٍ وأمنيةٍ مع القوى الكبرى.. دفعت البعض إلى الاعتقاد بأنّ الجزائر عليها أن تقوم بمراجعة مبادئ سياستها الخارجية[1] التي لم تعد تناسب الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية التي تعيش الجزائر في خضمّها.

١) أُسس السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:

أهمية البُعد الإفريقيّ للجزائر، على الصُّعد كافّة، السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية والأمنية، ليست جديدة، فالجزائر أدركت أهمية الدائرة الإفريقية لحركتها الجيوسياسية منذ الثورة؛ حيث شكّلت القارّة قاعدةً خلفيةً لها في سياق التضامن الثوريّ الذي ساد بين دولها، فقد مارست الدول الإفريقية دَوْراً مهمّاً في إجبار فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر.

تجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ، فقد أدرك صنّاع القرار الجزائريون أهمية الدعم الإفريقيّ منذ مؤتمر باندونغ ١٩٥٥م، وسنوات الستينيات والسبعينيات، التي شكّلت العصر الذهبيّ للسياسة الخارجية الجزائرية، تميّزت بتكثيف حركتها في إفريقيا، وتُرجمت هذه التصورات في النصوص الأساسية للدولة والحزب الجزائريّين، والتي كان بعضها في غمار الثورة الجزائرية – كما أشرنا–، ومن خلال تحليل ميثاق طرابلس، دستور ١٩٦٣م، ودستور ١٩٧٦م؛ يمكن استخلاص عدّة أسس حكمت هذه العلاقات، لخّصها «سليمان الشيخ» في:

أولاً: التضامن السياسي: في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرّر، ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية.

ثانياً: المتغيّر الأيديولوجيّ والسياسيّ كان المحدّد الأساسيّ الذي دفع الجزائر للتركيز في إفريقيا في سياستها الخارجية[2]، فبرغم أنّ النصوص الأساسية– المشار إليها أعلاه– وضعت إفريقيا في المرتبة الثالثة بعد المغرب العربيّ والعالم العربي، لاعتبارات الدين واللغة.. بيد أنّ الملاحظ أنّ الحركة الدبلوماسية الجزائرية كانت نشطة أكثر على الصعيد الإفريقي، ويمكن تفسير ذلك؛ بأنّ الجزائر كانت مدركة لضيق مجال حركتها عربيّاً ومغاربيّاً بسبب هيمنة مصر (عبدالناصر) على الشؤون العربية، فكما يلاحظ بهجت قرني: أنّ الفكر القوميّ كان مشرقيّاً أصلاً؛ عبر الفكر الناصريّ والبعثيّ في سوريا والعراق، فضلاً عن الصراعات العربية– العربية التي دفعت الجزائر نحو إفريقيا كمجال حركة جيوسياسيٍّ مفضّل[3].

ثالثاً: وظّفت الجزائر دَوْرها الريادي في القارة الإفريقية– في أحيانٍ كثيرة– لمطالب اقتصادية؛ خاصّة باستكمال دول العالم الثالث

(١) Arslan chikhaoui, «Les paradigmes de la politique étrangére de l'algerie», Friedrich ebert stiftung, 2015. p 64.

(٢) Slimane chikh, «La politique Africaine de l'Algérie», Annuaire de l'Afrique du nord, Vol.17, (5-éditions du CNRS, 1979 . pp (3.

(٣) بهجت قرني: السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات؛ في بهجت قرني وعلي الدين هلال: السياسات الخارجية للدول العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية – القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢١٥.

لاستقلالها الاقتصاديّ واستغلال مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصاديّ العالمي، من هنا تأكّد للجزائر الدَوْر الدبلوماسيّ الإفريقي، فقد طبقت قاعدة: «دولة-صوت».

تجلّى النشاط الدبلوماسيّ الكثيف للجزائر إفريقيّاً في الكثير من المسائل، فالجزائر كانت من بين الدول الإفريقية القليلة التي نفّذت القرار الوزاريّ لمنظمة الوحدة الإفريقية الصادر عام ١٩٦٥م، القاضي بقطع العلاقات مع لندن عقب إعلان روديسيا الاستقلال من طرفٍ واحد، كما كانت الجزائر مسرحاً للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية، مثل المهرجان الثقافيّ الإفريقيّ ١٩٦٩م، كما أدت الجزائر دَوْراً نشيطاً في لجنة التحرير بالمنظمة منذ نشأتها، فضلاً عن أنها كانت المقرّ الرئيس لعددٍ كبيرٍ من حركات التحرير[١].

العلاقات المتوترة بين (الجزائر والمغرب) كان لها حضورٌ كذلك في القارة الإفريقية، استغلته الجزائر لصالحها، فبعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية بأشهر؛ واجهت النزاع الحدوديّ بين الجزائر والمملكة المغربية، بسبب توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، ومن ثمّ أعلنت الجزائر في أكتوبر ١٩٦٣م عن رغبتها بأن تتكفل المنظمة بتسوية النزاع، واستطاعت المنظمة أن تتوصل إلى وقف إطلاق النار، وتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية، كما شكّلت المنظمة لجنةً خاصّةً في باماكو لمتابعة النزاع في ١٥ يناير ١٩٦٩م.

(١) Saïd Haddad, «Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie», Dynamique (4-internationales, No 7, octobre,2012. pp (2.

وانتهى النزاع بتوقيع اتفاقية «ايفران» بين الرئيس الجزائري بومدين وعاهل المغرب الحسن الثاني، وفي القمّة الإفريقية الثامنة في الرباط عام ١٩٧٢م؛ أعلن الملك المغربي توصّل البلدَيْن إلى تسوية النزاع الحدوديّ فيما بينهما.

٢) قضية الصحراء الغربية وأثرها في السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:

سنة ١٩٧٥م، التي ميّزها انفجار قضية الصحراء الغربية، شكّلت متغيّراً جديداً في سياسة الجزائر نحو إفريقيا: فقد انقسمت إفريقيا بين دولٍ مؤيدةٍ للموقف المغربي، وأخرى مساندة لمطلب الشعب الصحراويّ (الموقف الجزائري) بالاستقلال، ففي قمّة «فريتاون» ١٩٨٠م؛ أصبحت «الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية» الدولة ٥١ في منظمة الوحدة الإفريقية.

موقف الجزائر من القضية الصحراوية كان موقفاً مبدئيّاً، فقد جاء في الميثاق الوطنيّ لجبهة التحرير الوطني: «الجزائر بلدٌ إفريقي، تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقيّ من أجل التحرّر السياسيّ للقارة، ونهوضها الاقتصاديّ والاجتماعي...»[٢].

فبالإضافة إلى الدعم الماديّ الذي كانت تقدّمه الجزائر إلى جبهة البوليساريو؛ فإنها بدأت في حملتها الدبلوماسية لجلب الاعتراف بحكومة «الجمهورية العربية الصحراوية»، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، مستخدمةً في ذلك نفوذها في إفريقيا والعالم الثالث، وكانت نتيجة هذه الجهود قبول انضمام «الجمهورية العربية الصحراوية» رسميّاً خلال القمّة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا يوم

(٢) الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني، الجزائر، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦م.

١٢ نوفمبر ١٩٨٤م، وهو اليوم الذي انسحبت فيه المغرب من المنظمة احتجاجاً على ذلك، ولم تتمكن الرباط من إحداث اختراقٍ إفريقيٍّ مضاد.

هكذا استطاعت دبلوماسية الثورة أن تؤدي أدواراً مؤثّرة وحاسمة على الساحة الإفريقية، ليأتي بعدها دَوْر الجزائر المستقلة، فاعلاً أساسيّاً على الساحة الإفريقية، ووقوفها وراء الحركات التحررية، ليؤدي ذلك الموقف إلى التوتر بينها وبين جارتها المملكة المغربية.

عقد الثمانينيات (عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد ١٩٧٩م – ١٩٩٢م): برغم بقاء القضية الصحراوية مركز اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية؛ فإنّ البُعد الإفريقيّ للجزائر قد شهد نوعاً من التراجع النسبيّ في سلّم اهتمامات صانع السياسة الخارجية.

ويمكن تفسير ذلك بعدة اعتبارات، خاصّة بالنسق الدوليّ عموماً، والإقليميّ المتعلّق بإفريقيا وبالجزائر أخيراً، فبفضل الانفراج الذي شهدته العلاقات بين المعسكرَيْن المتصارعَيْن؛ تراجعت كثيرٌ من مواضيع العلاقات الدولية، مثل قضايا التحرّر، ومكافحة الإمبريالية.. وفقدت مضمونها أحياناً، وتكيّفت الجزائر مع هذا الأمر، فقد لطّفت من حدّة خطابها بشأن الحوار شمال–جنوب، وعدم الانحياز (التي كانت تمثّل جوهر علاقة الجزائر بإفريقيا)، فقد قام الرئيس الأسبق بن جديد بأول زيارة رسمية لرئيسٍ جزائريٍّ لفرنسا في ١٩٨٣م، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥م[١].

تميّزت التحوّلات الإقليمية بتطبيع العلاقات الجزائرية – المغربية، ورغبة الجزائر في بَعْث مشروع التكامل المغاربي، وسعيها لحلّ مشكلة الصحراء بشكلٍ وديٍّ مع المغرب، وبالتالي لم يعد الدعم الإفريقيّ للموقف الجزائري ذا أهمّية تُذكر.

وظهر في تلك الفترة مدى الخلل البنيويّ للاقتصاد الريعي الجزائري، وحجم الفشل الذي مُني به النموذج الاشتراكي، خصوصاً بعد انهيار أسعار البترول، كلّ هذه التطورات المحلية دفعت الجزائر للانشغال بأزماتها الداخلية أكثر؛ على حساب سياستها الخارجية.

٣) الأزمة الجزائرية وأفول السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:

عرفت فترة التسعينيات ما يُمكن أن نصفه بأفول– تقريباً– الدَوْر الجزائري في إفريقيا، هذه المرحلة شهدت خلالها الجزائر أزمةً متعددة الأبعاد، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثم استحالت أمنية، بسبب الحرب الأهلية، وتميّزت بعزلةٍ دوليّة شديدة للجزائر، وأضحت الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على ما يسمّيها سعيد حداد: «الدبلوماسية الدفاعية»؛ أي الدفاع عن النظام الجزائري، وتبييض صورته دوليّاً، والتي تضررت كثيراً، حيث التصق بالجزائر تهمة إنتاج الإرهاب وتصديره[٢].

هذه الفترة تميّزت كذلك بتضخم أهمية البُعد المتوسطيّ للحركة الجيوسياسية للجزائر، والتي تفوقت على البُعد الإفريقي، وقد انعكس ذلك في دستور ١٩٩٦م؛ حيث ورد في ديباجته: «إنّ الجزائر أرضُ الإسلام، وجزءٌ لا يتجزأ من المغرب العربي، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية»[٣]، نلاحظ هنا أنّ إفريقيا تراجعت لأول مرة، منذ الاستقلال، إلى المرتبة الرابعة

(١) Saïd Haddad. Op cit. p 6.

(٢) Said haddad. Ibidem.

(٣) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – ١٩٩٦م.

بعد المتوسط، وذلك بفضل تطوّر بناء الاتحاد الأوروبي، وتوجّهه إلى العناية أكثر بتخومه الجنوبية، وتأطير علاقاته بها عبر مشاريع استراتيجية طموحة: الشراكة الأورو-متوسطية، الاتحاد المتوسطي... بمجموعها؛ جعلت الجزائر تولي أهمية أكبر لبُعدها المتوسطي للخروج من عزلتها الدولية، وكسر الحظر المعنويّ الذي ضُرب عليها طيلة عقدٍ كامل، ومن ثمّ أصبحت أوروبا وسيطاً بين الجزائر وعمقها الإفريقي.

قضية الصحراء الغربية:

أدى تراجع النشاط الخارجيّ للجزائر إلى تراجع العديد من الدول، ومن بينها بعض الدول الإفريقية، عن اعترافها بالصحراء الغربية، بل أصبحت تسعى لإنهاء عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية، ومن هذه الدول: بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، كوت ديفوار، غينيا كوناكري والسنغال.. والتي على ما يبدو قائدة هذه المجموعة[1]، ويمكن أن يفسّر موقف هذه الدول في هذه المسألة أنه نتيجة ضغط فرنسي؛ بسبب العلاقة المتوترة مع الجزائر، باعتبار أنّ معظمها مستعمرات سابقة لها، وبسبب الخدمات التي تقدّمها لهذه الدول.

وبرغم هذه الجهود التي تقوم بها فرنسا، والجهود التي يقوم بها المغرب، في إطار منظمة الساحل والصحراء، والتي لم تنضم إليها الجزائر بسبب إنشائها بمبادرةٍ ليبية، وكانت قد نسخت عنها هذه الفكرة، بعد تنظيم الجزائر لندوتَيْن لدول الساحل والصحراء لإنشاء إطارٍ للتعاون. إضافة إلى تحفّظها على السلوك الليبيّ الذي كان داعماً للإرهاب، كما كان داعماً لحركات التمرد الطارقية، التي تمثّل تهديداً للأمن القوميّ الجزائري، وهذا ما أراد أن يستغله المغرب، لمراجعة الموقف الإفريقيّ من القضية الصحراوية، فإنّ الجزائر استطاعت التقرب إلى نظام بريتوريا وإقناعه بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وعملت مع نيجيريا في إطار مبادرة نيباد، وقد حقّق الحرص على ثبات موقفها من القضية انتصاراً آخراً[2].

قضية الطوارق:

كانت قضية الطوارق من أبرز محدّدات الحركة الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا فترة الأزمة، فبعد انفجارها سنة ١٩٩٠م؛ أدركت الجزائر أنّ تطورات الوضع تنذر بتهديدٍ قويٍّ للأمن القوميّ الجزائري.

تربط دول الساحل والصحراء بالجزائر روابط تاريخية واقتصادية ودينية وسياسية-أمنية في وقتنا الراهن، ففضلاً عن العلاقات الحضارية والدينية، وذلك باتباع كثيرٍ من شعوب الساحل المسلمة، خاصّة وسط الصحراء للطرق التيجانية والقادرية التي تحظى باحترام كبير، وتجد أصولها في الجزائر عبر الزوايا، ولا سيما الزاوية القادرية في «توات»، وزاوية تيماسين التي يتوافد إليها الطلاب من دول الساحل لتلقّي تعاليم هذه الطرق.

في العقود الأولى التي تبعت استقلال الجزائر كانت منطقة الساحل والصحراء تُعتبر منطقة نفوذ سياسيٍّ واقتصادي، غير أنه منذ عقدَيْن تقريباً بات الاهتمام الجزائريّ بهذه المنطقة يأخذ أبعاداً أمنية أكثر فأكثر، ولا سيما عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، واندلاع «الحرب العالمية على الإرهاب الدولي»، الذي وجد في هذه المنطقة ملاذاً لنشاطاته، فضلاً عن تفاقم النزاع في مالي والنيجر بسبب المطالب

(١) مبادئ وتطور السياسة الخارجية الجزائرية، الأهرام اليومي، ٢٠١١/٠٨/٢٤م.

(٢) المرجع نفسه.

الانفصالية للطـــوارق، والذي حتّم على الجزائر التحـــرك لإدارة النـــزاع، ودرء أيّ احتمـــالاتٍ تعرّضها لتداعياته.

وإدراك الجزائر لأهمية الدائرة (الساحلية- الصحراويـــة) لأمنها القوميّ فرض عليها القيام بـــدَوْرٍ ريادِيٍّ في المبـــادرات الأمنية الإفريقية، ســـواءٍ في مجلس السّلم والأمن في إفريقيا، أو الاتفاقية الإفريقيـــة لمكافحة الإرهاب، ولذلك أولت منطقة الجنوب اهتماماً شـــديداً، بإعداد برنامج للتنميـــة فيه، وتخصيص ٣٥ مليار دينار لتمويل المشاريع السياحية والري.

وبالتوازي مع ذلك؛ قامت الجزائر بمساعي الوساطة بين حكومتَي النيجر ومالي والمتمردين الطوارق، لتسوية النزاع، إلا أنّ التدخّل الفرنسيّ والليبيّ القـــوي جعل الوســـاطة الجزائرية في موقـــفٍ ضعيف، خصوصـــاً أنّ الأزمة الداخلية كانت في أوج اشتعالها، ولذلك؛ فإنّ حجم الدَوْر الذي قامت به الجزائر في قضية الطوارق، التي تحمل دلالات تهديدٍ للأمـــن القوميّ الجزائري في عمقه الإفريقي، كان ضعيفاً.

٤) السياسة الإفريقية للجزائر في عهد بوتفليقة: الانبعاث من جديد:

أحد اهتمامات الرئيس بوتفليقة الرئيســـية هي استعادة العصر الذهبيّ للسياسة الخارجية الجزائرية، وخصوصاً في القارة الإفريقية.

ويُعدّ بوتفليقة، في بدايـــات عهده، الممثل الوحيد للسياســـة الخارجية الجزائرية، فوزراء الخارجية الذين تعاقبوا على هذا المنصب، في ذلك الوقت، لم يكن لديهم دَوْرٌ يُذكر.

نظّمـــت الجزائـــر قمّـــة منظمـــة الوحدة الإفريقية في منتصف ١٩٩٩م، وشارك بوتفليقة في الجمعية العامّة للأمم المتحدة في الســـنّة نفســـها، كما كان كثيـــر الحضور في وســـائل الإعلام الدولية[١]، كلّ ذلك كان بغية حشد دعم واعترافٍ دوليَّين، وخصوصاً من فرنسا والولاياتٍ المتحدة الأمريكية، بـــأنّ الجزائر حليفٌ يمكن الاعتماد عليه في الحرب على الإرهاب، ولجذب مســـتثمرين أجانب، فقـــد أراد بوتفليقة إعادة بريق السياسة الخارجية الجزائرية الذي عُرفت به في الســـتينيات والســـبعينيات، في إفريقيا تحديداً، فقد استضافت الجزائر القمّة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقيـــة (الاتحاد الإفريقي اليوم)؛ ما جعل منه تلقائيّاً رئيساً للمنظمة للسنة التالية، وهو ما ســـاعد الجزائر في المفاوضة علـــى وقف إطلاق النار خلال الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا، وأصبح بوتفليقة على إثرها أحد المحرّكين البارزين للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا[٢].

سعي بوتفليقة لإحياء دَوْر الجزائر الريادِيّ في إفريقيا؛ يُعزى لعدّة أسباب، أهمّها:

أولاً: رغبـــة الجزائـــر- كما أشـــرنا- في الخـــروج من القوقعة التـــي فُرضت عليها طيلة عقد التسعينيات.

ثانياً: مجابهة التطلعات المصرية والمغربية والليبية في القارة، فقد تجسّدت هذه التطلعات- مثـــلاً- في مبـــادرة ليبيا بإنشـــائها تجمّع دول الساحل والصحراء، الذي تعتبر الجزائر الغائب الأكبر فيـــه، والذي انضمت إليه المغرب (برغم أنها ليست بلداً ساحليّاً) أساساً لسعيها لتطويق الجزائر إقليميّاً.

ثالثاً: بروز إرهابٍ من نوعٍ جديدٍ في منطقة

(١) Ibidem.

(٢) رشيد تلمساني: الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، كارنيجي الشرق الأوسط، ٠٧ - ١٠ - ٢٠٠٨، الرابط: www :CarnegieEndowment.org

الساحل والصحراء، يهدّد الأمن الجزائري، والمصالح الغربية على حدٍّ سواء، لذلك فالجزائر تسعى جاهدةً لإقناع القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، بإمكانية قيامها بدَوْرٍ مركزيٍّ في مكافحة هذه الظاهرة في الساحل.

وقد تجلّى سعي الجزائر لبعث دَوْرٍ ريادي لها في القارة الإفريقية في استحداثها، لأول مرة منذ الاستقلال، لمنصبٍ وزاريٍّ للشؤون المغاربية والإفريقية، ودَوْرها كذلك في تسوية العديد من النزاعات في القارة- كما أسلفنا-.

وعملت الجزائر لبعث دَوْرها في إفريقيا من جديد، من خلال محورَيْن:

الأول: حشد الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب، فقد تمكّنت الجزائر من إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة الإرهاب، حيث أعدت مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء عدل الدول الإفريقية بالإجماع، وحمل اسم: «الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب»[1].

والثاني: الاهتمام بالتحديات والمشكلات التي تعانيها إفريقيا، والعناية بالجانب التنموي، وقد تجلّى ذلك من خلال دَوْرها المحوريّ في تأسيس مبادرة النيباد.

السياسة الخارجية الجزائرية الراهنة في إفريقيا: هيمنة البُعد الأمني:

ما يميّز السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، في السنوات الأخيرة، غلبة البُعد الأمنيّ عليها، فالجوار المباشر للجزائر، سواء المغاربيّ أو الساحليّ الصحراوي، عرف تحوّلات سياسية واضطرابات أمنية خطيرة، فرضت على الجزائر وضع هذه المنطقة في سلّم أولويات أجندة سياستها الخارجية.

تعتمد الجزائر في علاقاتها بدول الساحل على مقاربتَيْن:

المقاربة الأولى: ثنائية الأطراف:

تعتمد فيها على تطوير علاقاتها بدول المنطقة سياسيّاً ودبلوماسيّاً وأمنيّاً، فعلى الصعيد الاقتصادي؛ كان هناك حضورٌ لشركة سوناطراك Sonatrach الجزائرية في شمال مالي بشكلٍ خاص، وبرغم أنّ مالي ليست بلداً نفطيّاً فإنّ حوض تاودني يعتبر واعداً، وقد بدأت سوناطراك بعمليات الحفر والتنقيب في حوض تاوندي الغني بالنفط منذ ٢٠٠٧م[2].

وسعياً منها لتحسين علاقاتها بجيرانها «الجدد»؛ قامت الجزائر (قبل الانقلاب على أمادو تومانو توري) بتقديم ١٠ ملايين دولار منحةً لمالي في ٢٠١١م؛ للمساهمة في تنمية شمالها، وعقب انهيار نظام بن علي قدّمت الجزائر ١٠٠ مليون دولار مساعدات لتونس، فضلاً على ذلك؛ مسحت الجزائر ديون ١٤ دولة إفريقية، معظمها من دول الساحل الإفريقي، بلغت ٩٠٢ مليون دولار.

أما على الصعيد العسكري؛ فقد عملت الجزائر في نهاية ٢٠١١م بتنفيذ تمارين تكوينية لقوات خاصّة مالية ونيجيرية، كما أرسلت الجزائر قوات خاصّة لتدريب قطاعات من الجيش المالي؛ غير أنّ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO عرقلت العملية[3].

---

(١) انظر: نصّ الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب (النسخة الفرنسية).
https://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/OAU-french.pdf

(٢) الفجر - ٢٠١٦/٠٣/٠٢م.

(٣) Salim Chenna, «Le sahara et le sahel dans la politique algerienne ; territoires

المقاربة الثانية: متعددة الأطراف:

تعمل من خلالها الجزائر على تشكيل أطرٍ استراتيجية، وتنخرط في مبادرات أمنيةٍ إقليمية، سواء إفريقية المنشأ، أو المقترحة من طرف القوى الكبرى الغربية.

فبغية المساهمة في أمن المنطقة الساحلية-الصحراوية؛ تنخرط الجزائر في كلّ الترتيبات الأمنية في هذا الفضاء الجيوسياسي، بل تقود بعضها، وبخاصّة استراتيجية «دول الميدان»، والتي تضمّ كلاً من: مالي والنيجر وموريتانيا برعايةٍ جزائرية، وضعت هذه الاستراتيجية التنسيق فيما بين هذه الدول الأربعة كهدفٍ لها لمواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة، وبخاصّة الإرهاب عبر الوطني، مع ربطها بالتنمية كشرطٍ مسبقٍ للأمن في هذا الفضاء.

علاوةً على انخراط الجزائر في مختلف الأطر الاستراتيجية الموجودة في الساحل، والتي تصوغها القوى الكبرى، وبخاصّة مبادرة عبر الساحل لمكافحة الإرهاب-TSCTI (لملاحقة التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي) التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٥م، وتضمّ العديد من دول الساحل، من بينها الجزائر.

وتواجه كلّ هذه الترتيبات الأمنية والأطر الاستراتيجية صعوبات ميدانية عدّة حدّت من فعاليتها، لعلّ في صدارتها غياب الثقة بين بلدان المنطقة، والضعف الشديد الذي تعانيه كلّ دول الساحل باستثناء الجزائر، خصوصاً على الصعيد العسكري، وفشل أجهزتها الأمنية، ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهوداتٍ مضاعفةٍ من أجل تأمين نفسها.

menacés, espaces menacants», Recherches internationales, N° 97, octobre-decembre 2013. (141-pp (142).

الأزمة في شمال مالي: وساطة جزائرية ناجحة في خضّم التحديات:

يعكس موقف الجزائر من تطورات الأزمة في شمال مالي مدى تمسّك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية؛ إذ رفضت التدخّل الفرنسي، وحاولت مقاومته إلى الرمق الأخير، كما رفضت المشاركة في ملاحقة الجماعات الإرهابية بشمال مالي؛ متذرعةً بمبدأ عدم مشاركة الجيش الجزائريّ في أية عمليات عسكرية خارج التراب الوطني.

غير أنّ هذا الموقف الأخير نتج عنه ردود أفعالٍ داخليةٍ ودولية، طالبت الجزائر بضرورة مراجعة هذا المبدأ والتخلّي عنه، وذلك نظير التطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية المغاربية والساحلية، وانتشار الإرهاب والتهريب على حدودها، والذي لم تعد تكفي معه الحلول الوطنية المنفردة؛ بقدر ما يتطلب تعددية الأطراف والتعاون الإقليمي.

في بداية الأمر، وبخصوص ما حدث في ٢٠١٢م من تمرّدٍ جديدٍ للطوارق، عبّر المسؤولون الجزائريون أنهم يتبنّون موقف «الحياد الإيجابي»، وتُرجع الباحثة «لورنس عايدة عمور» هذا الموقف إلى اعتبارات داخلية؛ بحكم أنّ الجزائر في تلك الفترة كانت تشهد انتخابات تشريعية عام ٢٠١٢م، وبصدد التحضير لانتخابات رئاسية في ٢٠١٤م[(١)]، لذلك لم تول أهمية بالغة لما حدث في شمال مالي، غير أنها سرعان ما غيّرت موقفها جذرياً (بعد تعقّد الأمور)، حيث عرضت وساطتها بين

(١) Laurence Aida Ammour, «L'Algérie et les crises régionales: entre velléité hégémoniques et repli sur soi», disponible sur le lien: www.04---Ammour--L-Algérie--jfcconseilmed.fr/.../13.et-les-crises-regio

الفرقاء السياسيين.

انطلق المسار التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، في جويلية/يوليو ٢٠١٤م، في الجزائر، بمشاركة دولية مشكّلة من: المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى: بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد؛ بوصفهم أعضاء في فريق الوساطة.

واجهت الوساطة الجزائرية في الأزمة في شمال مالي صعوبات وعراقيل عدة، لكن برغم كلّ الصعاب يمكن القول بأنّ الجزائر قد نجحت في مساعيها هذه؛ إذ تُوّجت وساطتها بتوقيع اتفاق عام ٢٠١٥م، فما قامت به الدبلوماسية الجزائرية، يُعدّ نجاحاً سياسيّاً للجزائر، وإيذاناً بعودتها إلى الساحة الإفريقية من بابها الواسع.

خاتمة:

مما سبق؛ يمكن القول بأنّ إفريقيا كانت على مرّ تاريخ الجزائر المستقلة، وإلى يومنا هذا، هي موضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية، وعمقها الطبيعي، وفضائها الجيوسياسي الأنسب لتمارس عليه الجزائر حركتُها الدبلوماسية ونشاطها الخارجي، خصوصاً أنّ دول القارة السمراء أثبتت دائماً دعمها لخيارات الجزائر ومواقفها الخارجية.

لكن إذا أرادت الجزائر فعلاً تعزيز أمنها القومي في هذا الفضاء الإفريقي؛ فعليها العمل جديّاً في إطارٍ إقليميٍّ مغاربي، أي الاندماج الحقيقيّ في اتحاد المغرب العربي، والتنسيق مع باقي أعضائه لبناء صرح مغاربيٍّ متكامل، قادر على مجابهة الأخطار الأمنية المحدقة من جناحه الجنوبي، أيّ من الساحل الإفريقي من جهة، وبإمكانه من جهة أخرى التصدي لمشاريع القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحلف الأطلسي، فضلاً عن الصين، والوقوف بندّية عند التفاوض معها، بما يضمن لها فرصاً أكبر للاستفادة من المكاسب، وتجنّب الضغوط التي تفرضها ■

الاحتباس الحراري وتذبذب المناخ وأثر ذلك في حياة الإنسان في إفريقيا

(السودان نموذجاً)

أ.د مصطفى محمد خوجلي

عضو هيئة تدريس بكلية علوم الجغرافيا، ومعهد دراسات الكوارث واللاجئين بجامعة إفريقيا العالمية - بالخرطوم

جعل الله حياة الإنسان، وكذا حياة الحيوان والنبات، مرتبطةً ارتباطاً مباشراً وأساسياً بالمناخ وعناصره المتعددة، من حرارةٍ ورياحٍ وأمطارٍ ورطوبة، غير أنّ الحرارة والأمطار هما العاملان اللذان يعرفهما ويشعر بهما معظم الناس، فالضغط الجويّ المعرفة به وبآثاره محدودة، بينما الرياح معروفة، ويتحدث عنها الناس أكثر من الحديث عن العناصر الأخرى.

ولا يقتصر ارتباط الحرارة والأمطار بالأحياء فقط، بل يمتدّ إلى الصخور التي تتفتت بفعل عامل انخفاض درجة الحرارة وارتفاعها، كما أنّ للمياه دَوْراً مهمّاً في تفتيت الصخور، وفي نقل الفتات لمناطق قد تكون بعيدة، كجروف الأنهار والأودية ودالاتها.

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى للمناخ لجميع أنواع الأحياء، وتأثيره في الجماد، فإنّ سكان المناطق المدارية- السودان مثلاً- كانوا يشعرون بقدرٍ من الرتابة في المناخ، سواء في درجات الحرارة بين الليل أو النهار، أو الرتابة في فصول السنة، ولذلك كان حديثهم عن المناخ في الغالب يقتصر على الطقس عندما ترتفع الحرارة في الصيف، أو تنخفض في الشتاء، بدرجات فوق المعتاد أو تحته، وذلك عكس ما يحدث في أقطارٍ أخرى، مثل بريطانيا التي يتغيّر الطقس فيها عدّة مرات في اليوم الواحد، ويصبح من أهمّ مواضيع «أحاديث» الناس، غير أنه في العقود الأخيرة أصبح الطقس من المواضيع التي يكثر عنها الحديث في الدول المدارية أيضاً، خصوصاً عندما يتضايق الإنسان من الحرارة المرتفعة؛ فتكون الشكوى من تغيّر المناخ وليس فقط من الاحتباس الحراري.

وفي الآونة الأخيرة؛ بلغت انبعاثات غاز الدفيئة أعلى مستوى لها في التاريخ، وبرزت تأثيراتٌ لتغيّر المناخ واسعة النطاق في النُّظم البشرية والطبيعية بكلّ القارات، وكلّ بلدانها؛ «فمساحات الثلوج والجليد في تناقص، ومستويات البحر في ارتفاع،... وقد شهدت غلّة محصول كلٍّ من الذرة والقمح، ومحاصيل رئيسية أخرى، هبوطاً شديداً على الصعيد العالميّ بمقدار ٤٠ بليون طنٍّ سنويّاً، بين عامَي ١٩٨١م و ٢٠٠٢م بسبب احترار المناخ[١].

وقد تسارع النمو في الانبعاثات، في الفترة بين عامَي ٢٠٠٠م و ٢٠١٠م، بأكثر مما كان عليه في كلّ عقد من العقود الثلاثة السابقة[٢].

وفي مناطق إفريقية، مثل منطقة توركانا في كينيا، انحسرت المياه في بحيرة «توركانا» أكبر بحيرة صحراوية في العالم، وانخفض منسوب المياه فيها بنحو مترَيْن منذ ٢٠١٥م، ومن أسباب ذلك بناء سدّ جيبي٣ في إثيوبيا، على نهر أومو المغذي للبحيرة بنحو ٩٠٪ من مياهها، والذي انتهى بناؤه في ديسمبر ٢٠١٦م.

كما أنّ درجات الحرارة ارتفعت بما لا يقلّ عن نصف درجةٍ مئويةٍ خلال الأعوام ٥٠ - ١٠٠ الماضية في معظم أنحاء إفريقيا، ومن المتوقّع أن ترتفع بشكلٍ أسرع عن المعدل العالميّ في القرن الـ٢١؛ وفقاً لتقرير اللجنة الدولية للتغيّرات المناخية[٣].

---

(١) http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=27633

(٢) التقرير التوثيقي: التغير المناخي المتوقع وآثاره: https://www.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/syr/ar/spmsspm-3.html

(٣) انظر: دراسات عن تغير المناخ والتراث العالمي -

إنّ عـدم انتظـام هطول الأمطار بشـكلٍ متزايد.. يُعدّ إنذاراً مبكراً للتنبؤات العلمية حول آثـار تغيّر المناخ، التي قد تكـون مثيرةً للغاية؛ فبحلول منتصف القرن الحالي ربما يتسبب تغيّر المناخ في تقليل كمية المحاصيل الرئيسـة من الحبوب في إفريقيا بأكثر من ٢٠٪[١].

وهنـاك مجموعةٌ متنوعةٌ من العوامل تجعل إفريقيـا عرضةً بوجـهٍ خاصٍّ لتأثيـرات تغيّر المناخ؛ فهي تخضع لسوء الأحوال الجوية، وتمثّل الصحراء أو الأراضي الجافّـة بها نحو ثلثَيها، مع اعتمـاد الأفارقة اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعيـة، إذ توظف الزراعة البعلية (المطرية) ٧٠٪ من السكان- وفقاً للبنك الدولي[٢]-، فضلاً عن الفقر الشـديد الذي تعاني منه العديد من دولها؛ وهو ما يمنعها من تحمّل تكلفة مشـاريع لمساعدة السكان على التكيف مع هذا التغيير؛ كأنظمة الريّ المتطورة.

ويرى بعض العلمـاء «أنّ تأثير ارتفاع درجة الحـرارة في إفريقيا سـيختلف مـن منطقةٍ لأخـرى، ففي بعض المناطق سـيمتد الجفاف بهـا، بينما فـي مناطق أخرى سـتكون هناك فيضانات ناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحار بسـبب ذوبان الكتل الجليديـة، أو امتداد مياه البحر بسـبب ارتفاع درجـات الحرارة في هذه المناطـق، ويبقى احتمال تواصل ارتفاع درجات الحرارة قائماً حتى إذا أبلى العالم بلاءً حسـناً في الالتزامات التي تمّ التوصّل إليها في باريس- ١٢ ديسمبر ٢٠١٥م-، في معاهدةٍ تاريخيةٍ ترمي إلى خفض انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري...»[٣]، وذلك ما يعني توقّع المزيد من الآثار المدمِّرة.

أولاً: ظاهرة الاحتباس الحراري:

نلاحـظ أنه كثيـراً ما يقـع الخلط، فيما يتداولـه عامّة الناس، بيـن الارتفاع في درجة الحرارة «الاحتباس الحراري»، و «تغيّر الطقس» الذي هو أشمل من مجرد الارتفاع والانخفاض فـي درجة الحرارة عن المعتـاد، وعند تدقيق النظر سـنجد أنّ لهذا الخلط ما يسوّغه- كما سيأتي-.

إنّ النقطة المهمّة التـي ينبغي النظر إليها أولاً: أنّ تغيّـر متوسـطات درجات الحرارة عن المعتاد لا يرجع فقط إلى الأسـباب الطبيعية، وإنما يدخل العامل البشـريّ فيـه عبر الثورة الصناعية، وبداية اسـتعمال الإنسـان لمصادر الوقود الأحفوري بشكلٍ مكثّف: (الفحم الحجري، البتـرول، الغـاز الطبيعي)، حيـث ينبعث عن احتراق ذلك الوقود الغازات الحابسـة للحرارة، وأهمّها: غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو غاز ثقيل يحبس حرارة الأرض لتبقى على سـطحها بدلاً من أن تتبدّد في الفضـاء، وهناك غاز الميثان الذي يتولّد من تحلّل الأجسـام الميتة، كما أنّ هناك غازات أخرى لها تأثير غاز ثاني أكسـيد الكربون نفسه.

وينبغـي عنـد الحديث عن ثاني أكسـيد الكربون وعلاقته بتدفئة سـطح الأرض القول بأنّ بداية مناقشـة هـذا الموضوع ترجع إلى أكثـر من مائتَي عام؛ فقد ذكر العالم الفزيائي الفرنسـيّ (Joseph Fourier) عام ١٨٢٤م أنّ غـاز ثاني أكسـيد الكربون يسـاعد على

اليونسكو: whc.unesco.org/document/133697

(١) http://agri.ahram.org.eg/News/18423.aspx، نقلاً عن تقرير اللجنة الدولية للتغيرات المناخية

(٢) المرجع السابق.

(٣) www.djazairess.com/akhbarelyoum/170071 31 2016 – 01 -، نقلاً عن تقرير واشنطن بوست الأمريكية على موقعها الإلكتروني.

إبقاء الأرض دافئة؛ لأنه يحبس الحرارة مثلما يحبسها اللوح الزجاجي[١].

وفي عام ١٨٩٦م أثبت باحث كيميائيّ في استكهولهم: أنّ كمية الفحم الحجريّ المستعملة في نهاية القرن ١٩ كانت كبيرة جدّاً؛ لدرجة أنها أحدثت تأثيراً ظاهراً على المناخ بفعل زيادة ثاني أكسيد الكربون، وقدّر الباحث أنه في حالة زيادة ذلك الغاز إلى الضعف؛ فإنّ درجة حرارة العالم ستزداد بمعدل ٤-٦ درجات مئوية.

وبالرغم من ذلك التحذير وغيره؛ فإنّ انبعاث ثاني أكسيد الكربون ظلّ يزداد سنة بعد أخرى نتيجةً للزيادة في الصناعات التي تستعمل الوقود الأحفوري، وكذلك نتيجةً للتراكم السنويّ لذلك الغاز.

لقد كانت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجوّ عام ١٩٩٠م قرابة (٣٥٣ جزءاً في المليون)؛ مقارنة مع (٢٦٠ جزءاً من المليون) عام ١٧٠٠م؛ ونتيجةً لذلك فقد ارتفعت درجة الحرارة على مستوى العالم بأكثر من نصف درجة مئوية، وقد نشرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تحليلاً مفصّلاً للمناخ العالميّ بين ٢٠١١م - ٢٠١٥م، التي كانت أحرّ فترة مسجّلة على الإطلاق[٢].

كما أنّ شهر يونيو من العام الماضي ٢٠١٦م شهد ارتفاعاً قياسيّاً في درجات الحرارة، ويُعدّ «أشدّ الأشهر حرارةً منذ بدء تسجيل درجات الحرارة في القرن التاسع عشر كما يبينه شكل (١) أدناه، وقد ساهمت في ذلك الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، وظاهرة النينيو المناخية التي ترفع حرارة شرق المحيط الهادئ»[٣].

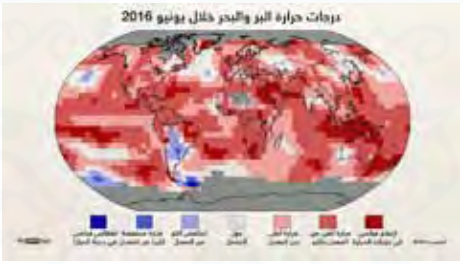

شكل (١) يبيّن ارتفاع درجات حرارة البر والبحر خلال شهر يونيو ٢٠١٦م[٤].

وتُعدّ ظاهرة «الاحتباس الحراري»، والارتفاع في درجات الحرارة إلى مستويات قياسية، من أبرز التغيّرات المناخية الكونية التي تمثّل تهديداً للكائنات الحيّة وبيئاتها الطبيعية، كما جاء في العديد من الدراسات، ومنها: دراسة قام بها فريق باحثين عالمي، يتكون من ١٩ عضواً، شملت عدة مناطق من العالم، وأجروا مسحاً واسعاً على تدهور أوضاع البيئات والمواطن الطبيعية لـ١١٠٣ نوعاً من الحيوانات في خمس مناطق في: اوبوبا وكوينزلاند بأستراليا، وصحراء تشيهواهوان بالمكسيك، ومنطقة الأمازون بالبرازيل، وموقع بمنطقة الكاب بجنوب إفريقيا، وقد أشارت الدراسة إلى أنّ أنواعاً كثيرة من الكائنات الحيّة مهدّدة بالانقراض لتدمير بيئاتها الطبيعية، ويوضح شكل (٢) بعضاً منها[٥].

(١) Burgess, E., 1837, «General Remarks on the Temperature of the Terrestrial Globe and the Planetary Spaces; by Baron Fourier.»,American Translation from .20-Journal ofScience, Vol 32, pp. 1 the French, of Fourier, J. B. J., 1824, «Remarques Générales Sur Les Températures Du Globe Terrestre Et– Des Espaces Planétaires.», Annales .167-de Chimie et de Physique, Vol. 27, pp. 136

(٢) http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=27480#.WJiU6jW81O8، وانظر: دراسات عن تغير المناخ والتراث العالمي – اليونسكو: whc.unesco.org/document/133697 - مرجع سابق-.

(٣) انظر: http://www.skynewsarabia.com/web/article

(٤) المصدر: http://www.skynewsarabia.com/web/article/نقلاً عن: الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي.

(٥) خدمة واشنطن بوست:

شكل (٢) يوضّح ما يتوقع أن يسبّبه الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة من تدهور لبيئات كثير من الكائنات الحية وتهديدها بالانقراض.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات؛ فهناك نقطتان ينبغي ذكرهما:

الأولى: أنّ ارتفاع درجة الحرارة ليس على مستوى واحدٍ في كلّ أجزاء العالم؛ إذ ساد في الفترة الزمنية شتاء قارس في بعض أيام الفترة المذكورة في كلٍّ من سوريا والأردن وفلسطين، وكسَا الجليد مناطق واسعة منها على غير العادة.

والثانية: أنّ بعض العلماء يظنّ أنّ مياه المحيطات كفيلة بامتصاص ثاني أكسيد الكربون المسبّب لارتفاع الحرارة، غير أنّ علماء آخرين يشكّون في ذلك؛ بدليل أنّ نسبة ذلك الغاز في تزايدٍ مستمر.

ظلّ موضوع تسخين العالم نتيجة لزيادة ثاني أكسيد الكربون معلّقاً حتى ثمانينيات القرن العشرين، حيث بدأت بعض المنظمات والمؤسسات العلمية في الولايات المتحدة وأوروبا تأخذ الموضوع بالجدية اللازمة، وبدأ عددٌ كبير من العلماء في إجراء الأبحاث ونشرها، ثم عُقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات العالمية، وكان من أهمّها مؤتمران: الأول عُقد في تسعينيات القرن الماضي بجنوب إفريقيا، والثاني عُقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥م في كوبي باليابان، وقد تبنّت ١٦٨ دولة حضرت هذا المؤتمر إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥م – ٢٠١٥م [(١)]، واتخذت بعض القرارات التي كان من أهمّها: دعوة دول العالم لاتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبٍ معينة، وقد التزمت معظم دول العالم بتلك القرارات، عدا بعض الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهما أكبر الأقطار استعمالاً لمصادر الطاقة الأحفورية، وكذلك الهند وبعض الدول الأخرى.

غير أنه في أبريل عام ٢٠١٦م عُقد مؤتمر المناخ في باريس، ويبدو أنّ الولايات المتحدة غيرت في موقفها والتزمت ببعض القرارات الخاصّة بتخفيض نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، ولكن لم يظهر شيءٌ محسوسٌ بعد، وينتظر العالم ما سيأتي به الرئيس الأمريكي الجديد، ثم جاء مؤتمر مراكش ٧–١٨ نوفمبر ٢٠١٦م بشأن الاحتباس الحراري، والذي يختصر (كوب ٢٢)، وشارك فيه مسؤولون من مائتي دولة ومندوبون عن ٣٣٠٠ منظمة غير حكومية معتمدة، ويُعدّ هذا المؤتمر النسخة ٢٢ من مؤتمر الأطراف (COP٢٢)؛ حسب اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغيّر المناخي [(٢)].

ومن الملاحظ: أنّ معظم الدول النامية ليست لها صناعاتٌ كبيرةٌ يمكن أن ينبعث منها غاز ثاني أكسيد الكربون بكمياتٍ كبيرة، ولكن هذه الدول في طريقها إلى انتشار الصناعات؛

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=211786&issueno=9173#.WLSemzW81O8.

(١) انظر: نشرة مفاوضات الأرض، المجلد ٢٦، رقم ١٥ – السبت ٢١ مارس/آذار ٢٠١٥م، على الرابط:
http://www.iisd.ca/vol26/enb2615a.html

(٢) إعلان عمل مراكش القائمة بتصرف. http://cop22.ma/ar/

ولـــذا فهي تطلب من الدول الغنية مســـاعدتها ماديّاً وتقنيّاً حتى تتحاشـــى الإسهام في ازدياد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

هناك نقطةٌ مهمّةٌ نختم بها مناقشة الاحتباس الحراري، وهي: كيف يؤثّـــر الاحتباسُ الحراريُّ على الســـودان والأقطار الشـــبيهة له في القارة الإفريقية خاصّة؟ ثمّ ما الاحتياطات التي ينبغي اتخاذهـــا، حاليّاً وفي المســـتقبل، حتى يتجنّب السودان والدول المشابهة له أيّ أضرار محتملة؟

تتركز إجابة هذا السؤال في جانبين:

الأول: تأثير ارتفاع الحرارة في الإنسان:

إنّ مناخ السودان مناخٌ مداري، كما يتبين من الخريطة المناخية أدناه، والتي تضمّ الســـودان الجنوبي.

خريطة للأقاليم المناخية تضم السودان وجنوب السودان[1].

(١) المصدر: http://www.sudanjabalab.com/Tarikh_Elsoudan.html

درجة الحرارة فيه طـــول العام بين مرتفعة إلى مرتفعةٍ جدّاً، وليس هناك حرارة منخفضة إلا في الجزء الشمالي، في الليل والصباح الباكر شتاءً؛ ولذا فالإنسان في الســـودان معتادٌ على الحرارة المرتفعة، ولـــن يؤثر المزيد من ارتفاع درجـــة واحدة- إلى ثلاث درجـــات أو ربما أكثر من ذلك- في التكوين الجسديّ للإنسان، ولكن ازدياد درجـــة الحرارة قد يصاحبـــه زيادةٌ في اســـتهلاك الكهرباء للمراوح والمكيفات، وربما أيضاً زيادة في استعمال الماء للتبريد.

والثاني: تأثير ارتفاعها في نشاط الإنسان، وبخاصّة الزراعة:

في الإقليم الشمالي: تكون درجة الحرارة في الشتاء دافئة أو مائلة للبرودة في الليل والصباح الباكر، والإقليم من ناحية المناخ يُعدّ هامشـــيّاً لإقليم البحر المتوســـط؛ ولذا تُزرع المحاصيل نفسها التي تُزرع في إقليم البحر المتوسط، مثل: القمـــح والحمّص والفول المصريّ والحمضيات وبعض الخضر، ولذا فالارتفاع في درجة الحرارة قد يجعل الإقليم أكثر هامشية، وقد يجعله غير صالح لإنتاج أمثال تلك المحاصيل.

أمّا إقليم وسط السودان: وهو أكثر هامشية من إقليم الشمال، فيزرع محاصيل الذرة والدخن والسمســـم والفول الســـوداني، وهي محاصيل تُزرع أساســـاً في المناطق الحارة؛ ولذا فارتفاع الحرارة (درجة واحدة - إلى ثلاث درجات) قد لا يؤثّر في إنتـــاج تلك المحاصيل إلا في جانب حاجتها للمياه، إلا أنها تجعله غير صالحٍ لإنتاج القمح.

إذن؛ فـــإنّ ارتفاع درجة الحـــرارة يصاحبه ازديـــاد في درجة التبخّر والنّتح، وتزداد الحاجة للماء الذي يعاني السودان قلته في بعض أجزائه حاليّاً.

ولـــذا؛ فمن المفتـــرض التحـــوّط في كلّ

الاحتمالات، عن طريق البحث العلمي، لإنتاج فصائل من الحاصلات لها مقدرة على تحمّل ارتفاع الحرارة، مع حاجتها لمياه أقلّ.

ثانياً: تغيّر المناخ:

كان المناخ دائم التذبذب، حتى في أثناء الدورة الواحدة، ولا يُعرف أسباب ذلك التذبذب على وجه الدقّة إلا في حالة الاحتباس الحراري، وهذا يقود إلى سؤالَيْن:

الأول: هل ما يحدث في المناخ حاليّاً هو دورة من دورات تغيّر المناخ، أو أنه تذبذب في دورة المناخ التي نعيش فيها؟

الثاني: ما أسباب هذا التغير أو التذبذب؟

إنّ دراسة متوسطات الأمطار وانحرافها عن المتوسط في الساحل الإفريقي؛ تبيّن أنه كانت هناك ذبذبات كبيرة، فقد انخفض المتوسط بين عامَي ١٩١١م – ١٩١٤م انخفاضاً كبيراً، حيث ارتفعت المتوسطات بين عامَي ١٩٢٠م – ١٩٤٠م عدا بعض السنوات المتفرقة، كما كانت فترة ١٩٥٠م – ١٩٦٧م مطيرة، ثم عاد الجفاف في الفترة من أوائل سبعينيات القرن الماضي إلى عام ١٩٨٨م، وكانت تلك الفترة جافّة جدّاً بشكل، ويتمثّل الجفاف في أعوام ١٩٧٢م – ١٩٧٤م، و ١٩٨٢م – ١٩٨٥م، وكذلك ١٩٩٤م.

وتتّسم منطقة الساحل بالتغيّرات المناخية القوية مع هطول الأمطار غير المنتظمة، التي تشكّل اثنتَيْن من أكبر العقبات في تحقيق الأمن الغذائي والحدّ من الفقر في المنطقة، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئةUNEP .

ويقول الخبراء إنّ الأمور قد ساءت في العقود الأخيرة بين عامَي ١٩٧٠م و ١٩٩٣م؛ حيث سجّلت المنطقة نحو ٢٠ سنة من الجفاف الشديد الذي أصابها، وقد ازدادت وتيرة وشدّة الجفاف والفيضانات خلال هذه الفترة، وكانت تقارير منظمة الأغذية والزراعة تشير إلى أنّ أكثر من ٨٠٪ من الأراضي في المنطقة سوف تتحلل بحلول عام ٢٠٥٠م، ويكتب مالكولم بوتس- من جامعة كاليفورنيا في بيركلي-: بأنّ انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراريّ سوف تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة من ٣ إلى ٥ درجات، وسوف تكون أكثر دفئاً، وبذلك أصبحت الأحداث المناخية المتطرفة أكثر شيوعاً.

وهناك عوامل مختلفة لأزمة البيئة في منطقة الساحل، على مدى نصف القرن الماضي، كما جاء في تقرير UNEP أنّ «الآثار المجتمعة للنمو السكاني، وتدهور الأراضي، من حيث إزالة الغابات، وزراعة المحاصيل المستمرة، والرعي الجائر، وعدم انتظام هطول الأمطار، والافتقار إلى سياسات بيئية سليمة، وأولويات التنمية التي في غير محلّها، ساهمت في تحويل نسبة كبيرة من الساحل إلى أراضٍ قاحلة؛ ما أدى إلى تدهور التربة والمياه والموارد»[١].

وجاء في تقريرٍ نشرته شبكة «سي إن إن»[٢] مؤخراً: أنّ التغيّرات المناخية التي يعاني من تبعاتها السودان بشدّة؛ يمكن أن تجعل من هذا البلد منطقةً خاليةً من السكان بحلول عام ٢٠٦٠م، ولفت التقرير إلى أنّ السودان أصبح أحد أكثر البلدان عرضةً للتغيّر المناخي، وذلك لتأثيره في الأمن الغذائي، خصوصاً أنّ ٧٠٪ من سكان الأرياف يعتمدون على الأمطار في الزراعة وفي سدّ احتياجاتهم المعيشية.

فبسبب ظاهرة «التغيّر المناخي» ارتفعت درجات الحرارة، وضربت البلاد فيضانات مدمرة، وصارت التربة أقلّ خصوبة، وجفّ الكثير من مصادر المياه، فيما تجتاح البلاد عواصف

(١) http://www.almrsal.com/post/330585

(٢) https://arabic.rt.com/news

ترابية سنوية، تسمّى محليّاً: «الهبوب»، والصورة أدنـــاه لواحدة منها غلّفت أجـــواء الخرطوم في يوليو ٢٠١٦م.

عاصفة ترابية تغلف أجواء الخرطوم – الاثنين ٢٠١٦/٧/١١م[١].

ويُعدّ السودان في الوقت الراهن البلد الأكثر ضعفاً في العالم، وذلك بســـبب أوضاعه البيئية ومواردة الطبيعية الآخذة في التدهور، ودرجات حرارته الآخذة في الارتفاع، بالإضافة إلى شـــّح إمدادات الميـــاه، وانخفاض خصوبـــة التربة، وشيوع الجفاف الشديد.

ويتوقّـــع التقرير أنّ ترتفـــع درجات الحرارة بشـــكلٍ كبيرٍ في السودان بين ١,١ – ٣,١ درجة مئوية بحلولٍ عـــام ٢٠٦٠م، وسيتســـبّب ارتفاع درجات الحرارة وانتشار الجفاف في جعل معظم أراضي البلاد غير صالحة للزراعة بشكلٍ متزايد.

وكانت أمطار ٢٠١٣م في السودان متذبذبة فـــي الأقاليـــم المختلفة، أعقبتهـــا أمطار عام ٢٠١٤م، وأمطـــار ٢٠١٦م التـــي كانـــت غزيرة على مســـتوى القطر، كما كان توزيعها على أيام الخريف توزيعاً جيداً، واســـتمرت الأمطار في الخرطـــوم (العاصمة) حتى الأســـبوع الأول من شـــهر أكتوبر، في حين أنها في الســـابق كانت تتوقف في أوائل سبتمبر، أما أمطار عام ٢٠١٥م فقد كانت شـــحيحة على مســـتوى القطر، وقد سبّب ذلك ما يشبه المجاعة.

جدول: (١) كميات الأمطار التي هطلت على الخرطوم، خلال السنة، للأعوام: ٢٠١٤م، و ٢٠١٥م، و ٢٠١٦م[٢] KHARTOUM MAX, MIN AND RAINFAL

	Year 2014			Year 2015			Year 2016		
	RAIN	MAIN	MAX	RAIN	MAIN	MAX	RAIN	MAIN	MAX
JAN	٠,٠	١٧,٣	٣١,٦	٠,٠	١٥,٨	٣٠,٢	٠,٠	١٤,٩	٢٨,٥
FEB	٠,٠	١٨,٤	٣٢,٤	٠,٠	٢٠,٤	٣٦,١	٠,٠	١٧,٥	٣٣,٠
MAR	٠,٢	٢٣,١	٣٧,٤	٠,٠	٢٤,١	٣٨,٧	٠,٠	٢٤,٣	٣٩,٥
APR	TR	٢٧,٤	٤٠,٩	٠,٠	٢٣,٨	٣٨,٢	٠,٠	٢٥,٩	٤٠,٢
MAY	٤,٦	٢٨,٤	٤٢,٠	٠,٠	٢٨,٩	٤٢,٠	٠,٠	٢٨,٨	٤١,٩
JUNE	٠,٦	٢٥,٠	٤٢,٠	TR	٢٩,٢	٤١,٨	٠,٢	٢٩,٢	٣٩,٦
JULE	٧٣,٦	٢٦,١	٣٦,٩	٠,٤	٢٨,٧	٤٠,٩	١٤,٢	٢٦,٧	٣٧,٧
AUG	٥٢,٣	٢٥,٥	٣٤,٧	٢٨,٩	٢٦,٤	٣٨,٣	٥٢,٦	٢٦,٠	٣٦,٠
SEP	٣٩,٤	٢٦,٣	٣٧,٢	١٣,٩	٢٧,٠	٣٩,٦	١٢,٢	٢٧,١	٣٨,٢
OCT	٥,٧	٢٦,٥	٣٨,٠	٢٩,٣	٢١,١	٣٨,٤	TR	٢٧,٢	٣٩,٧
NOV	٠,٠	٢٢,١	٣٤,٧	٠,٠	٢١,٦	٣٦,٠	٠,٠	٢٣,٣	٣٦,٧
DEC	٠,٠	١٩,٣	٣٣,٣	٠,٠	١٥,٦	٢٩,٥	٠,٠	١٩,٥	٣٢,٩

(١) المصدر:
?https://www.google.com/search

(٢) المصدر- دمج الباحث-:
MINISTRY OF ENVIROMENT, NATURAL RESOURCES AND PHYSICAL DEVELOPMENT .MENTEOREGICAL AUTHORITY

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

أنّ مجموع الأمطار عام ٢٠١٤م بلغ ١٦٦, ٤مم، وهي فوق المتوسط السنويّ: ١٢٥مم، وقد استمرت فترة طويلة مدتها سبعة أشهر، وبلغ مجموع أمطار عام ٢٠١٥م: ٧٣٥مم، في كلٍّ السودان، وهو أقلّ من المتوسط، وتوزيعها رديء، بينما كان مجموع أمطار عام ٢٠١٦م: ٧٩٠مم، وهي تُعدّ قليلة في الخرطوم، ولكنها على مستوى السودان كانت فوق المتوسط، وتوزيعها جيد.

تعليل هذه الذبذبات:

يصعب أن يجد الباحثون تعليلاً لهذه الذبذبات، وقد وصف بعض السكان أمطار ٢٠١٤م و ٢٠١٦م بأنها كانت نتيجةً للتغيّر في المناخ، والتعليل نفسه قيل عن أمطار ٢٠١٥م القليلة.

أما إذا أخذ الباحثون بفكرة تذبذب المناخ- وليس تغيّر المناخ-، فهناك بعض التفسيرات، والتي نذكرها في الآتي:

١ - تفسير ظاهرتَي «النينو» و «النينا»:

هما ظاهرتان مناخيّتان، تختلف كلّ واحدة منهما عن الأخرى، فالنينو تتصف بانتقال كتلٍ هائلة من المياه الساخنة في المحيط الاستوائيّ من الشرق إلى الغرب... تنشأ من اندفاع المياه الساخنة نحو الشرق، من المحيط الهندي وآسيا وإندونيسيا وأستراليا، وتمثّل حالة غير طبيعية، وتُعدّ الوجه الآخر للنينا أو التذبذب الجنوبي الذي يعني تأرجح نظام الضغط الجوي في المنطقة الجنوبية من المحيط الهادئ.

تحدث ظاهرة النينا كلّ سنتين إلى سبع سنوات، وتظهر في خريف نصف الكرة الأرضية الشمالي، أما النينيو فتحدث كلّ ٤ و ١٢ عاماً، ما قد يتمخض عن موجات جفافٍ وحرٍّ لافح في آسيا وشرق إفريقيا، وهطول أمطارٍ غزيرةٍ وفيضانات في أمريكا الجنوبية، وكانت ظاهرة النينيو لعام ٢٠١٥م-٢٠١٦م واحدة من بين أقوى ثلاث ظواهر من نوعها خلال الأعوام الخمسين الماضية[١].

تأثيرات ظاهرتَي النينو والنينا على القارة الإفريقية:

ذكرت مفوّضة الشؤون السياسية بالاتحاد الإفريقيّ الدكتورة عائشة لارابا عبدالله: أنّ الآثار واسعة النطاق لظاهرة النينو يمكن تقسيمها إلى ثلاثة: الطقس المتقلب، والظواهر الجوية القاسية، وتغيّر النّظم البيئية وسبل المعيشة، وهي خطيرة على صحّة الإنسان والمجتمع.

وقد أثّرت ظاهرة النينو في معظم أرجاء القارة تقريباً، ففي منطقة الجنوب الإفريقيّ يعاني الموسم الزراعيّ سقوط أمطارٍ غزيرةٍ ومتقلبةٍ نتيجةً لارتفاع درجات حرارة البحر؛ وواجهت مالاوي وموزمبيق أمطاراً غزيرة، وعلى النقيض من ذلك؛ عانت العديد من البلدان بالمنطقة نفسها الجفاف نتيجةً لغياب الأمطار؛ بسبب انخفاض درجة حرارة البحر من جهة المحيط الأطلسي.

وذكرت المفوّضة: أنّ استمرار آثار ظاهرة النينو مع بداية ٢٠١٦م تسبّبت في هطول الأمطار بمنطقة غرب إفريقيا بأعلى من النّسب المتوقّعة، فقد أدّت إلى حدوث فيضانات في أحواض الأنهار الرئيسة، وتدمير المحاصيل، وجرف المناطق الحضرية والريفية، وتسبّب ذلك في تشريد الآلاف من الأشخاص، حيث ارتفع نهر النيجر عن حدود ضفافه، وأدى إلى أضرارٍ بالغةٍ في الأراضي الزراعية والموارد

(١) http://greenarea.me/?p=108081

الحيوانية، وحدثت فيضانات في بوركينافاسو والنيجر ونيجيريا وغينيا ومالي.

كما أدّى الغياب الجزئيّ لموسم الأمطار لعام ٢٠١٤م إلى حاجة ما بين ٣٠٠ ألف و ٤٠٠ ألف شخصٍ في منطقة الساحل إلى تأمين الإمدادات الغذائية، وأكدت أنّ ما يقدّر بنحو ٢٠,٤ مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائيّ في وقتٍ مبكرٍ من عام ٢٠١٥م، ٧٠٪ منهم في النيجر ونيجيريا ومالي وتشاد.

وأشارت المفوّضة إلى ما وقع في شرق إفريقيا من تأثيراتٍ متغيّرةٍ من التقلبات المناخية، بدءاً من الفيضانات التي أثّرت في أكثر من ٣,٤ ملايين شخصٍ عام ٢٠٠٦م/٢٠٠٧م، إلى الجفاف الذي أثّر في أكثر من ١٤ مليون شخصٍ في ٢٠٠٩م/٢٠١٠م.

والآثار الإنسانية لظاهرة النينا، الظاهرة الشقيقة، هي أضخم في بعض الأحيان، وخصوصاً عندما تأتي بعد ظاهرة النينو مباشرة.

وأشارت إلى أنه «في أعقاب الفيضانات الشديدة التي ضربت منطقة جوبا السفلى في الصومال؛ بدأت مناطق جنوب إثيوبيا وبعض أجزاء من كينيا تشهد جفافاً أكثر من الظروف الطبيعية، وهناك جفاف في جنوب السودان والسودان وإريتريا وجيبوتي وشمال شرق إثيوبيا وكينيا وشمال تنزانيا».

وفي تندوف بالجزائر؛ دمّرت الفيضانات التي غمرتها خلال العام الماضي الحدّ الأدنى من البنية التحتية الموجودة في المخيم.

وبالنسبة للوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ ذكرت أنّ البلاد تواجه آثار الظاهرتَيْن التوأم (النينو والنينا)، وهناك موجة جافّة متجددة في تشاد وشمال الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى؛ ما يؤدي إلى الجفاف.

ومن ناحية أخرى؛ أدى هطول الأمطار الغزيرة، وعلى نحوٍ غير متناسب، إلى ارتفاع منسوب المياه في نهر الكونغو، كما تسبّبت الفيضانات التي ضربت الدول المشاطئة (الكونغو برازافيل، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجزء الجنوبي من جمهورية إفريقيا الوسطى) في خسائر ضخمة في الأراضي الزراعية، والثروة الحيوانية، والمخزون الغذائي؛ ما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي.

وأضافت المفوّضة أنه، وبصرف النظر عن تأثير الجفاف الشديد حاليّاً، فإنّ الفيضانات لا تزال تؤدي إلى تشريد السكان، وأضافت: «لقد أدى ذلك إلى تشريد نحو ١٤٤ ألف شخصٍ في الصومال، وما يقدّر بـ ٧٦ ألف شخصٍ في كينيا؛ وفقاً للمركز الوطنيّ لعمليات الكوارث في كينيا الذي توقّع مزيداً من الفيضانات في المنطقة»[١].

٢ - ويُعتقد أنّ الاحتباس الحراري هو سبب الانحرافات العنيفة في مناخ الكرة الأرضية:

فقد أدى إلى سقوط أمطارٍ غزيرةٍ جدّاً في بعض المناطق، ويقابلها جفافٍ في مناطق أخرى، ويصاحب الأمطار الغزيرة فيضانات عاتية، كما تحدث معها زوابع وأعاصير؛ كما يُشاهد في شرق القارات المواجهة للأجسام المائية الكبيرة في إقليم شبه المدار؛ كما تُشاهد في الأعاصير التي تضرب أمريكا الوسطى، وجنوب شرق الولايات المتحدة،

(١) في لقاء صحافي بأديس أبابا، إثيوبيا، ٢٨ يناير ٢٠١٦م:
http://www.au.int/ar/el-nino-effects-and-impact-continent-commissioner-abdullahi-underscores-need-strategic-response

وشـــرق اليابان، وشـــرق الصين، وبعض جزر جنوب آسيا.

وقد وصفت ذلك المنظمة العالمية للمناخ في تقريـــرٍ لها فـــي ٢٠١٦/١١/١١م؛ حيث ذكرت أنّ فترة الســـنوات الخمس بين ٢٠١١م و ٢٠١٥م كانت أحرّ الســـنوات على مســـتوى العالم باســـتثناء إفريقيا، ومـــع تلك الحقائق ذكـــرت المنظمة الأمطار الغزيـــرة والجفاف والفيضانات والزوابع والأعاصير[١].

شكل (٣): التغيّر الذي طرأ على درجات الحرارة منذ عصر ما قبل الصناعة

كما أنّ عام ٢٠١٦م شـــهد درجات حرارة عالمية أعلى حتى مـــن درجات الحرارة التي حطّمت أرقاماً قياسية في ٢٠١٥م، فالبيانات الأولية تشير إلى أنّ درجات الحرارة العالمية في ٢٠١٦م تزيد على مستويات ما قبل العصر الصناعي بمقدار ١,٢ درجة سلسيوس؛ طبقاً لتقييم أعدتـــه المنظمـــة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)[٢].

٣ – كذلـــك هناك بعـــض النظريات التي ذكرها بعض العلماء لتفســـير ذبذبات المناخ، ومنها:

– نظريـــة الألبيدو: عندمـــا تتعرى التربة من غطائهـــا النباتي؛ فإنّ التربة تصبح عالية انعـــكاس الحـــرارة؛ وبذا تنخفـــض عمليات الهواء، وتنخفض الأمطار[٣].

– نظريـــة تغيّر اتجـــاه الريـــاح الحاملة للرطوبـــة: كما حدث في بعض مناطق اليونان الأثرية[٤].

– نظريـــة الغبار العالق في الجو: كما في راجســـتان بالهند، والذي يمنـــع تكاثف بخار الماء وهطوله في شكل مطر[٥].

جدول (٢): الأحداث الحادة الناتجة من تغيّر الجو والمناخ في السودان[٦]

الحدث	التكرار	مناطق الهشاشة	القطاع	الآثار
الجفاف	متكرر	شمال وغرب السودان (شمال كردفان ودارفور)، ولاية كسلا، وبعض أجزاء الزراعة المطرية في وسط السودان	الزراعة، الثروة الحيوانية، الموارد المائية والصحة	فقدان المحاصيل والثروة الحيوانية، و (نقص في الغذاء)، و نقص في الطاقة من المصادر المائية، والنزوح، والحرائق

(١) http://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-37917197

(٢) https://public.wmo.int/ar/media/%D8%A8%D9%86-%8A%D8%A7%D9%86

(٣) مصطفى محمد خوجلي، مقدمة في دراسة الكوارث، مطبعة جامعة إفريقيا العالمية، ط١، ٢٠١٤م، ص ١٢٧.

(٤) المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٥) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٦) جعفر الصادق، التكيف مع تغير المناخ.. السودان، رابط: http://www.fao.org/forestry/29155-0947d7304a756c815163f430f5b611007.ppt

الفيضانات	متكرر	مناطق حوض النيل والأراضي المنخفضة من الجنوب، وحتى الشمال وجبال البحر الأحمر	الزراعة، والثروة الحيوانية، والموارد المائية، والصحة	فقدان المحاصيل والثروة الحيوانية، تفشي الآفات وأمراض النبات والأمراض الوبائية، مع نقص في توليد الطاقة من المصادر المائية، والإضرار بالبنية التحتية وأماكن السكن
عواصف الغبار	متكرر	أواسط وشمال السودان	المواصلات (الجوية والبرية)	حوادث المواصلات الجوية والبرية والصحة
العواصف الرعدية	غير متكرر	مناطق الزراعة في كل القطر	الطيران	فقدان الحياة، وضياع الممتلكات
موجات الحرارة	نادر	المناطق الشمالية من أواسط السودان، وولاية البحر الأحمر	الصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية	فقدان الحياة والمحاصيل الزراعية
عواصف الرياح	نادر	وسط وشمال وسط السودان	مواقع السكن وخدمات البنية التحتية	فقدان الحياة والممتلكات، الإضرار بالبنية التحتية (خطوط الكهرباء والتليفونات)

وكما تساءلنا في مناقشة موضوع الاحتباس الحراري؛ فإننا نتساءل أيضاً عن تغيّر المناخ بين المناخ الممطر والمناخ الجاف، وكيف يعالج السودان والمناطق الشبيهة له هذا التذبذب؟ ويكمن لب المشكلة في: أنه لا يُعرف متى ستكون الأمطار غزيرة، وفي أيّ سنةٍ سيسود الجفاف!

ويمكن أن نقترح حلّين لهذا الإشكال:

الأول: أن نفترض أنّ السودان، والأقطار الشبيهة له، سيواجه سنوات جفاف متتابعة؛ ولذلك فعلى العلماء ومراكز الأبحاث إيجاد أصناف من الحاصلات التي تتأقلم مع قلّة الأمطار، والمثال موجود في السودان؛ إذ إنّ مناطق شمال القطر ووسطه تزرع أصنافاً من الذرة تتحمّل قلّة الأمطار وقِصَر موسم الأمطار، أما المناطق الجنوبية فهي تزرع الأنواع الثقيلة من الذرة.

الثاني: أن يلجأ السودان- كما فعل سيدنا يوسف عليه السلام- لتخزين الحبوب بالطرق العلمية، وليس تخزيناً لعام واحد، وإنما لأعوام كما في سورة يوسف: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ [يوسف : ٤٧].

وهناك مشكلات أخرى: مثل ارتفاع سطح البحر، وغرق مناطق ساحلية، ولكن مثل هذه الظاهرة لا تزعج السودان كثيراً؛ وذلك لأنه قطرٌ قارّي، وسواحله المنخفضة قليلة المساحة، وبرغم ذلك فإنّ عليه مراقبتها والاستعداد لها.

وفي نهاية القول:

يرى الباحث - بناءً على ما ذكره - أنّ هناك ذبذبات في المناخ في «دورة فورم» التي نعيش فيها (الأمطار بين المتوسطات العالية والمتوسطات المنخفضة)، ولم يثبت بعدُ أنّ هناك تغيّراً في المناخ، وإنما هي ذبذبات، مدة الذبذبة الواحدة قد تستمر لسنوات، وأيضاً يرى أنه ليس هنالك في طبيعة الأرض، أو في الشمس التي تنبعث منها الحرارة، دليل على زيادة انبعاث الحرارة حتى نقول إنّ هناك تغيّراً في المناخ ■

فاعليَّة تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات في تحوُّل إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى إلى مجتمع المعرفة

(تحدِّيات وآفاق مستقبَلِيَّة)

سيسي أحَانَدُو
باحث وكاتب في السّياسات التَّربويَّة - كوت ديفوار

انطلاقاً من قول ليوناردو دافينشي أننا «نعثر على المعرفة حيثما أدرنا وجوهنا في هذا العالم»، وقول بشار عباس: «إنَّ ظهور مجتمع المعرفة كان نتاجاً لظهور اقتصاد المعرفة الذي نتج عن تشابكٍ أصيلٍ لظواهر مختلفة، مثل: ثورة الاتِّصالات، وظاهرة انفجار المعلومات، وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات، ما سمح ببناء اقتصاد المعرفة (Knowledge-Based-Economy)، وهو مجتمع يشقّ طريقاً جديداً في التاريخ الإنساني، ويجعل المعلومات، وتكنولوجيا الاتِّصالات والمعلومات (ICT)، جزءاً لا يتجزأ من معظم الفعاليَّات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسِّياسيَّة والتَّعليميَّة، ويُحقِّق تغيّرات بنيويَّة عميقة في مناحي الحياة جميعها»[1]، يمكن تأكيد أنَّ الإنسان بإمكانه الوصول إلى كلِّ ما يريد من معلوماتٍ ومعارف بفضل بنوك المعلومات، وسهولة الاطّلاع في الإنترنت، وبرامج الفضائيَّات، لتصبح هذه المعارف في خدمته.

وفي ظلِّ هذا الواقع المعرفيِّ؛ فإنَّ المجتمعَ المعاصرَ يوصف بأنَّه «مجتمع المعلومات» الذي تتدفَّق فيه المعلومات بسهولةٍ ويسر، ودون تكاليف باهظة، وأصبحت المعرفة والإبداع من أهمِّ العوامل المؤثِّرة والمحدَّدة لقيام: «مجتمع

(١) عباس، بشار - (٢٠٠١): ثورة المعرفة والتِّكنولوجيا. التَّعليم بوابة مجتمع المعلومات، دمشق: دار الفكر، ص ٢٠.

حفّزت دولُ العالم جميعَ قطاعات المجتمع وفئاته نحو مواكبة التِّقنيات الحديثة، وذلك ليقينها بأهمِّيَّة هذا المجال في تفوُّق الأمم وتقدُّمها

المعرفة» الذي لا يقنع باستخدام المعلومات لفَهْم واقع الحياة وتفاعلاتها فحسب، وإنَّما يعمل- إيضاً- على إنتاج المعرفة وتسويقها.

ومنذ تسعينيَّات القرن الماضي؛ يشهد العالم مناقشات خصبة حول الطَّريقة المثلى للتَّعامل مع ثورة تكنولوجيا الاتِّصال والمعلومات، ولعلَّ من أبرز أمثلة الاهتمام بـ«مجتمع المعرفة»: القمّة العالميَّة التي عُقدت بجنيف في ديسمبر ٢٠٠٣م، بحضور عددٍ كبيرٍ من قادة العالم وآلاف الخبراء، وأصدرت الوثيقة التي جاء فيها: «نحن- ممثِّلي شعوب العالم-... نعلن رغبتنا المشتركة، والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع، يرتكز على الإنسان، يستطيع كلُّ فردٍ فيه إيجاد المعلومات والمعارف، وتنفيذها واستخدامها، بما يعين الأفراد والمجتمعات والشُّعوب على تحقيق إمكانيَّاتهم الكاملة، وتحسين نوعيَّة حياتهم بطريقة مستدامة»[2].

وعلى صعيد القارة الإفريقية؛ جاء إعلان المؤتمر الإقليميِّ لإفريقيا (٢٠٠٢) حول مجتمع المعرفة: «نحن- المشاركين في

(٢) المركز العربيّ الإقليميّ للدّراسات الإعلاميَّة - (٢٠٠٣): حرية الرّأي والتّعبير وحرية المعلومات الرَّكيزة الأساسيَّة لمجتمع المعرفة، مجلة الدِّراسات الإعلاميَّة بالقاهرة، العدد (١١٣)، ص ١٧٣.

المؤتمر الإقليمي- نمثِّل الحكومات الإفريقية، والقطاعات الخاصَّة، ومؤسسات المجتمع المدنيِّ المجتمعين في باماكو (مالي) نعلن بإجلال: أنَّ مجتمعَ المعرفةِ العالميَّ يجب أن يتوجَّه إلى اهتمامات جميع الأمم، وبخصوصيةٍ أكثر: اهتمامات البلدان النَّامية وقضاياها»[١].

كما أنَّ رابطة العالم الإسلامي- في البيان الختاميِّ الصَّادر عن ملتقى «الإسلام وتنمية المجتمع» التي عقدتها في كونغو برزافيل، في ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ الموافق: ٧ أبريل ٢٠١٣م- دعت إلى إدخال تقنيَّات المعلومات في التَّعليم، وتحديث مناهجه، ورسم السِّياسات الاقتصاديَّة المناسبة، وتبادل الخبرات، وتوظيفها في بناء المجتمع المعرفيِّ في إفريقيا، ودراسة التَّجارب النَّاجحة للنُّهوض والتَّنمية البشريَّة في البلدان الإسلاميَّة الإفريقية[٢].

وعُقدت ورشة عمل في جامعة جيبوتي، في الفترة: ٢١-١٤ يونيو ٢٠١٦م، في إطار اختتام الدُّروس الإلكترونيَّة التي قُدّمت للهيئة التَّدريسيَّة في الجامعة بشأن دمج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات في مجال التَّعليم، وتندرج هذه الدُّروس في إطار مشروع اليونسكو لتطوير كفاءة المعلِّمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، الأمر الذي قد يمهّد الطَّريق إلى بناء مجتمع المعرفة[٣].

استرشاداً بما سبق؛ تتأكَّد حاجة دول العالم النَّامية- أبرزها إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى- إلى مجتمع معرفيٍّ لتلحق بركْب الدُّول المتقدِّمة، وبدون هذا النَّوع من المجتمع لن يكون أمام هذه الدُّول إلاَّ الدُّخول في مجتمع المعرفة العالميِّ من موقع ضعف، والاستجابة التَّامّة لشروطه المحدَّدة مسبقاً لخدمة الأقوياء، ومن ثمّ؛ فإنَّ السَّبيل الوحيدَ لتخطّي هذا الموقف العصيب يكمن في إقامة «مجتمع المعرفة»؛ بتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات لشرائح المجتمع، والتَّوسُّع في خدمتها.

أوَّلاً: مفهوم «مجتمع المعرفة» وخصائصه، وعلاقته بتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات:

يُعرَّف المجتمع المبني على المعرفة بأنَّه: «المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النَّشاط المجتمعي: الاقتصاد، والثَّقافة، والمجتمع المدني، والسِّياسة، والحياة الخاصَّة، وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانيَّة بأطّراد؛ أي إقامة التَّنمية الإنسانيَّة»[٤].

ويتَّصف «مجتمع المعرفة» بعددٍ من الخصائص، من أهمِّها:

١ - الانتقال إلى عصر الإنتاج كثيف المعرفة: لأنَّ المعرفة أصبحت هي القوَّة في العصر الحالي.

٢ - تقلُّص قيود الزَّمان والمكان: فقد أدَّت التَّطوُّرات العلميَّة والتِّكنولوجية الكبيرة إلى تطوُّرات مذهلة في شبكة الاتِّصال، وظهور الشَّبكة الدَّوليَّة للمعلومات (الإنترنت)، وأتاحت

(١) المؤتمر الإقليميّ لإفريقيا (٢٨-٣٠ مايو ٢٠٠٢م)، القمّة العالميَّة حول مجتمع المعلومات - باماكو / مالي، ص ٣.

(٢) جولة إفريقيا: نيجيريا - الكنغو - الغابون - تنزانيا - السّودان (٢٠١٣)، مجلة الرّابطة، السّنة (٤٩)، العدد (٥٥٩)، ص (٤٧-٥٤).

(٣) اليونسكو - (٢٠١٦): مساهمة اليونسكو في تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لتحسين توظيفها في البيئة التَّعليميَّة في جيبوتي، موقع اليونسكو (http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single-). تحريراً في: ٢٠١٦/٠٦/٢٩م.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - (٢٠٠٣): تقرير التّنمية الإنسانيّة العربيَّة للعام ٢٠٠٣م نحو إقامة مجتمع للمعرفة. عمان: المطبعة الوطنيَّة، ص (٣٩-٤٠).

هذه التِّقنيات الفرص أمام الإنسان للوجود في كلّ مكانٍ وكلّ وقتٍ في اللَّحظة نفسها[1].

٣ – تأمين النَّفاذ الحرّ والشَّامل إلى المعلومات لجميع أفراد المجتمع: وهذا مرتبطٌ بتوفير التِّكنولوجيا اللازمة المتمثِّلة بوجود البنية الأساسيَّة المتطوِّرة لتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن وجود القوانين التي تحفظ حقوق المواطنين في الوصول للمعلومات، ضمن إطارٍ من الحرية والشَّفافيَّة، والتي تعدُّ أمراً أساسيّاً في تحقيق التَّنمية الشَّاملة.

٤ – التغيُّر في عمليَّات المعرفة التَّنظيميَّة: إذ ساعدت الممارسات التَّطبيقيَّة التي تنظِّمها نُظم إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات على تيسير السَّيطرة على المواقف المتوقَّعَة؛ على الرَّغم من الحاجة إلى الاشتراك في الخيال والإبداع، حيث ساهم ذلك في القدرة على مواكبة التَّغيُّرات الحادثة في البيئة التَّنظيميَّة.

٥ – التَّواصل غير المنقطع: حيث يحقّق مجتمع المعرفة التواصل بين أفراد العالم وشعوبه على مدار السَّاعة؛ دون اعتبارٍ لفروق الوقت، وتباعد المسافات، وخصوصيات الأمكنة والأزمنة.

٦ – تطوير منهجيَّات علميَّة حديثة لحلِّ المشكلات والتَّعامل مع الظَّواهر المختلفة: تمكّن من الإفادة من هذا الطُّوفان المعرفيِّ المتدفِّق، في التَّعامل مع الظَّواهر في تعقيداتها الجديدة، وإشكالياتها المتجدِّدَة.

٧ – أصبحت المعارف والمعلومات مُقوِّماً اجتماعيّاً قائماً بذاته، وعنصراً فاعلاً بالغ التَّأثير فى حياة الأفراد والمجتمعات: وأصبح تغيُّرها يحطّم معه أدواراً اجتماعيَّة مُستقرّة، وينشئ أخرى مستحدثة؛ ونتيجة لذلك أصبحت الوظائف والمهن تتغيَّر هي الأخرى بمعدَّلات لم تر البشريَّة لها من قبل مثيلاً، حيث باتت تتغيَّر بوتيرة متسارعة استجابة لسرعة التَّغيُّرات العلميَّة والتِّكنولوجية.

٨ – التَّغيُّر الجذريّ في مفهوم العمل ومجالاته وآلياته ومهاراته: مما أسهم في بروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات، وأصبحت التِّجارة الرَّابحة هي «تجارة المعرفة»، وبات التُّجار الأكثر حظّاً هم تجار المعلومات.

وتكمن علاقة «مجتمع المعرفة» بتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات في أنَّ المعرفة باتت المحور الرَّئيس في مصير الأمم، ومن الجدير بالتَّوضيح: أنَّ تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات تمثِّل محرّكاً قويّاً للنُّموِّ الاقتصاديِّ والابتكار والإبداع القائم على المعرفة بين أفراد المجتمع، لذا فقد حفّزت دولُ العالم جميعَ قطاعات المجتمع وفئاته نحو مواكبة التِّقنيات الحديثة،

(١) وزارة التّربية والتّعليم – (٢٠٠٣): مبارك والتَّعليم: التَّعليم المصريّ في مجتمع المعرفة، مصر: قطاع الكتب، ص ١٩.

وتبنّيها من خلال خطَّط اســـتراتيجيَّة، ليقينها بأهمّيَّة هذا المجال في تفوُّق الأمم وتقدُّمها.

وتشير دراسة، أجراها البنك الدّولي، إلى أنَّ زيـــادة عدد الهواتف النَّقالة بمعدَّل ١٠٪ في بلدٍ ما من بلدان إفريقيا جنـــوب الصَّحراء الكبرى يؤدِّي إلى تقدُّم مجتمعه، وارتفاع النَّاتج المحليِّ الإجمالـــيِّ لهذا البلد بمعدَّل ١,٢٪، وعليه؛ فإنَّ تكنولوجيات المعلومـــات والاتِّصالات تمثِّل أداةً متميِّـــزةً من أجل بلوغ كلّ هـــدفٍ من الأهداف الإنمائية للألفية، فيما تتـــراوح طموحاتها من إنهاء الفقـــر المدْقِع إلى وقف انتشـــار مرض الإيدز، وتوفير التَّعليـــم الابتدائيِّ الجيِّد لجميع الأطفال، والتَّعليم عن بُعد، والفصول الدِّراســـيَّة الرَّقميَّة.

ومن البديهيات أنَّ «المعرفة» لم تعد عفويَّة، ولا أمراً متروكاً للصُّدفة، وإنَّما هي منارة تكشف السُّـــبل، وتهدي إلى الطَّرائق القويمة، وتساعد على التَّصـــرُّف الحكيم، وبناء القرار الرَّشـــيد في مرحلـــةٍ تاريخيَّةٍ أبرز خصائصهـــا التَّقلُّب والاضطراب، ومع جمود المعرفة، وتوقُّف نموِّها، تواجه الأمـــم نقصاناً في حاجاتها الأساســـيَّة الأخرى، وتَتَخَلَّف عن مسيرة الحياة، وتقع أسيرة للأمم القوية التي تمتلك سلاح المعرفة.

ثانياً: تحدِّيات فاعليَّة تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات في تحوُّل إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى إلى مجتمع المعرفة:

في الوقت الذي تنعم المجتمعات المتقدِّمة فـــي العالم بأهمِّيَّة المعـــارف والمعلومات، وما تقدِّمه من رفاهيةٍ ورغـــد العيش، تعيش معظم دول إفريقيـــا جنوب الصَّحـــراء الكبرى حرماناً من هـــذه المعارف والمعلومات بســـبب ضعف البنية التحتيَّة، وخصوصاً السياســـيَّة والثقافيَّة والمؤسساتيَّة.

وفـــق هذا السِّـــياق؛ فإنَّ هنـــاك مجموعةً من التَّحدِّيـــات التي تواجه فاعليَّـــة تكنولوجيا المعلومـــات والاتِّصـــالات نحو تحـــوُّل إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى إلى «مجتمع المعرفة»، وهي كما يأتي:

التَّحدِّيات العامَّة:

تتمثَّـــل في عـــدم الاســـتقرار السِّياســـيِّ والأمنـــيّ، وارتفـــاع مُعدَّلات الفقـــر بين أفراد المجتمع، وضعـــف العامل الاقتصادي، والثَّقافة المعلوماتية، ونقص الموارد البشـــريَّة المبدعة والمبتكـــرة، وكثرة الدُّيون، والاعتماد البالغ على الأسواق الخارجيَّة، والمساعدات الخارجيَّة.

التَّحدِّيات الخاصَّة:

تتمحور التَّحدِّيـــات الخاصَّة حول: معوّقات اســـتخدام تكنولوجيا المعلومـــات والاتِّصالات وفاعليَّتها بين أفراد المجتمع، وتكمن في النُّقاط الآتية:

١ – ضعـــف البنيـــة التَّحتيَّـــة فـــي خدمة الإنترنت:

تعاني معظـــم دول إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبـــرى ضعـــف البنيـــة التَّحتيَّة فـــي خدمة الإنترنت، وتسهيل طرائق استخدامه بين شرائح المجتمعات، واقتصار اســـتثمار هذه التِّقنيات على الفئة النُّخبوية فـــي المجتمع، ما أدَّى إلى صعوبة تحقيق الوســـائل المؤدِّيَة إلى المعرفة، فضلاً عن اتِّصاف المجتمع بالمجتمع المعرفي.

جـــدول: نســـب مســـتخدمي الإنترنت في إفريقيـــا جنـــوب الصَّحراء الكبـــرى، بالأجهزة الحاسوبية أو الهواتف النَّقالة، في ٢٠١٢م[١]:

(١) نقلاً من الرّابط: (قائمة الدّول حسب عدد مستخدمي الإنترنت https://ar.wikipedia.org/wiki، تحريراً في: ٢٠١٦/٧/٢م.

م	الدّولة	عدد مستخدمي الإنترنت	التّرتيب		نسبة الاختراق	التّرتيب	
			إفريقيا جنوب الصَّحراء	عالميًّا		إفريقيا جنوب الصَّحراء	عالميًّا
١	نيجيريا	٥٥،٩٣٠،٣٩١	١	٨	٣٢,٩٠٪	٥	١٢٩
٢	جنوب إفريقيا	٢٠،٠١٢،٢٧٥	٢	٢٦	٤١,٠٠٪	٣	١٠٨
٣	كينيا	١٣،٨٠٥،٣١١	٣	٣٥	٣٢,١٠٪	٦	١٣٠
٤	السّودان	٧،١٨٣،٤٠٩	٤	٤٦	٢١,٠٠٪	٨	١٤٣
٥	تنزانيا	٦،١٣٦،٣٣١	٥	٥١	١٣,١٠٪	١٦	١٦٤
٦	أوغندا	٤،٩٤١،٧٠٤	٦	٦٠	١٤,٧٠٪	١٣	١٥٩
٧	غانا	٤،٢١٧،٤٥٤	٧	٦٩	١٧,١٠٪	١٠	١٥١
٨	أنغولا	٣،٠٥٨،١٩٥	٨	٧٨	١٦,٩٠٪	١٢	١٥٣
٩	السّنغال	٢،٤٩٠،٦٣١	٩	٨٤	١٩,٢٠٪	٩	١٤٧
١٠	زيمبابوي	٢،١٥٦،٧٩١	١٠	٨٩	١٧,١٠٪	١١	١٥١
١١	زامبيا	١،٨٦٠،٩٦٦	١١	٩٣	١٣,٥٠٪	١٥	١٦٢
١٢	إثيوبيا	١،٣٥٢،٢٥٩	١٢	١٠٧	١,٥٠٪	٤٢	٢٠٤
١٣	الكونغو الديمقراطية	١،٢٣٦،٤٣٨	١٣	١١٠	١,٧٠٪	٤١	٢٠٣
١٤	الكاميرون	١،١٤٧،١٩٩	١٤	١١٣	٥,٧٠٪	٢٦	١٨٥
١٥	موزمبيق	١،١٤٠،٣١١	١٥	١١٤	٤,٨٠٪	٢٨	١٨٩
١٦	رواندا	٩٣٧،٩٦٤	١٦	١٢٠	٨,٠٠٪	٢٣	١٧٨
١٧	مالاوي	٧١٠،١٥٠	١٧	١٢٤	٤,٤٠٪	٣٠	١٩١
١٨	بوركينافاسو	٦٤٣،٥٠٤	١٨	١٢٧	٣,٧٠٪	٣٤	١٩٥
١٩	موريشيوس	٥٤٣،٥٥٠	١٩	١٢٩	٤١,٤٠٪	٢	١٠٥
٢٠	كوت ديفوار	٥٢٢،٢٣١	٢٠	١٣٠	٢,٤٠٪	٣٧	١٩٨
٢٢	مدغشقر	٤٥٢،١٨٥	٢٢	١٣٣	٢,١٠٪	٣٩	٢٠١
٢٣	بنين	٣٦٤،٥٣٤	٢٣	١٣٦	٣,٨٠٪	٣٢	١٩٣
٢٤	مالي	٣٣٦،٠٥٩	٢٤	١٣٨	٢,٢٠٪	٣٨	٢٠٠

تنموية

٢٥	ناميبيا	٢٨٠،٢٨٨	٢٥	١٤٣	١٢,٩٠٪	١٧	١٦٥
٢٦	توغو	٢٧٨،٤٤٢	٢٦	١٤٤	٤,٠٠٪	٣١	١٩٢
٢٧	جمهورية الكونغو	٢٦٦،٦٣٥	٢٧	١٤٥	٦,١٠٪	٢٤	١٨٣
٢٨	بوتسوانا	٢٤١،٢٧٢	٢٨	١٤٨	١١,٥٠٪	١٩	١٦٨
٢٩	تشاد	٢٣٠،٤٨٩	٢٩	١٤٩	٢,١٠٪	٤٠	٢٠١
٣٠	النّيجر	٢٣٠،٠٨٤	٣٠	١٥٠	١,٤٠٪	٤٤	٢٠٦
٣١	غامبيا	٢٢٩،١٢٢	٣١	١٥١	١٢,٤٠٪	١٨	١٦٧
٣٢	الرأس الأخضر	١٨١،٩٠٥	٣٢	١٥٦	٣٤,٧٠٪	٤	١٢٤
٣٣	موريتانيا	١٨٠،٣٥٨	٣٣	١٥٧	٥,٤٠٪	٢٧	١٨٧
٣٤	غينيا	١٦٢،٢٠٢	٣٤	١٥٨	١,٥٠٪	٤٣	٢٠٤
٣٥	إفريقيا الوسطى	١٥١،٧١٦	٣٥	١٦٠	٣,٠٠٪	٣٥	١٩٦
٣٦	ليبيريا	١٤٧،٥١٠	٣٦	١٦٢	٣,٨٠٪	٣٣	١٩٣
٣٧	الصّومال	١٣٨،٨٤٩	٣٧	١٦٥	١,٤٠٪	٤٥	٢٠٦
٣٨	الغابون	١٣٨،٥٨٤	٣٨	١٦٦	٨,٦٠٪	٢٠	١٧٦
٣٩	بوروندي	١٢٨،٧٩٩	٣٩	١٦٧	١,٢٠٪	٤٧	٢٠٩
٤٠	غينيا الاستوائية	٩٥،٦٤٩	٤٠	١٦٩	١٣,٩٠٪	١٤	١٦١
٤١	ليسوتو	٨٨،٦٠٢	٤١	١٧٠	٤,٦٠٪	٢٩	١٩٠
٤٢	سيراليون	٧١،٣١٨	٤٢	١٧٦	١,٣٠٪	٤٦	٢٠٨
٤٣	جيبوتي	٦٤،٠٢١	٤٣	١٧٧	٨,٣٠٪	٢٢	١٧٧
٤٤	إريتريا	٤٨،٦٩٢	٤٤	١٨٠	٠,٨٠٪	٤٨	٢١٢
٤٥	غينيا بيساو	٤٧،١٣٢	٤٥	١٨١	٢,٩٠٪	٣٦	١٩٧
٤٦	جزر القمر	٤٤،٠٥٥	٤٦	١٨٣	٦,٠٠٪	٢٥	١٨٤
٤٧	سيشل	٤٢،٣٨٠	٤٧	١٨٥	٤٧,١٠٪	١	٩٢
٤٨	ساوتومي وبرينسيب	٣٩،٥١٥	٤٨	١٩٠	٢١,٦٠٪	٧	١٤٢

يلاحظ في الجدول السَّابق:

أنَّ مقارنـــة هذه الإحصائيَّات بين البلدان الإفريقية جنـــوب الصَّحراء الكبرى تُبرز هوّة كبيرة بين الدُّول التي حظيـــت بالمراتب الأولى والدُّول المتراجعة في المراتب الأخيرة، ما يوحي بصعوبة ضمان الوســـائل المؤدِّيَة إلى المعرفة فـــي تلك الدُّول المتراجعة، فضلاً عن اتِّصافها بالمجتمع المعرفيِّ.

إذا كانت هذه الفجوة الكبيرة بين هذه الدُّول الإفريقية في منطقة جنوب الصَّحراء الكبرى؛ فكيف بمقارنة الدُّول الإفريقيـــة المتراجعة منها بالـــدُّول المتقدِّمة؟ الصِّين- مثلاً- أحـــرزت المرتبة الأولى عالميّـــاً في الإحصائيَّات نفســـها لعام ٢٠١٢م؛ بعدد مستخدمين (٦٤١,٦٠١,٠٧٠) فرداً، ثـــمّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّـــة أتت في المرتبة الثَّانيـــة بعـــدد (٢٧٩,٨٣٤,٢٣٢) فرداً، تليهـــا الهند في المرتبة الثَّالثة بعدد (٢٤٣,٥٩٨,٩٢٢) فرداً[١].

ولعلَّ إجابة هذا السُّـــؤال تكمن في مســـتوى الهوّة والفجوة التـــي تعانيها دول إفريقيا جنـــوب الصَّحراء، ويرجع ذلك إلى أســـباب عدة، من أهمِّها: ضعف البنية التَّحتيَّـــة في خدمـــة الإنترنت فـــي دول إفريقيا جنوب الصَّحراء، وصعوبة التَّواصل به، واستخدامه في مجالات الحياة، فضلاً عن توفيره لشـــرائح المجتمع، والذي قد يمهِّد الطَّريق لبناء مجتمع المعرفة.

٢ - الفجوة الرَّقميَّة (Digital Divide):

«الفجـــوة الرَّقميَّـــة» هـــي الفجوة فـــي تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات بيـــن دول العالم المتقدِّمة ودول إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى، وفيما يتعلَّق باستخدام الإنترنت ونوعيَّة الوصول إليه؛ تبلغ نسبة السُّكان الذين يستعملون الإنترنت في العالم النَّامي ٣١٪؛ مقارنةً بنسبة ٧٧٪ في العالم المتقدِّم، وكانت أوروبا هي المنطقة التي لديها أعلى معدَّل تغلغل للإنترنت في العالم (٧٥٪)، تليها منطقة الأمريكتَيْن (٦١٪)، وأما إفريقيا فنســـبة السُّكان الذين يســـتعملون الإنترنت ١٦٪، وهـــو ما يعادل نصف معدَّل التَّغلغل في منطقة آسيا المحيط الهادئ[٢].

كما يشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية إلى أنَّه لا يســـتخدم الإنترنت في البلدان النَّامية إلاَّ ثلث السُّكان أو أكثر بقليل، في حين أنَّ هذه النِّســـبة ترتفع إلى ٨٢٪ فـــي البلدان المتقدِّمـــة، ويظهر الفارق بقـــوة أكبر في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى، حيث تقلّ نسبة السُّكان الذين يستخدمون الإنترنت عن ٢١٪، بل إنَّ هذه النِّسبة تنخفض إلى أقلّ من ١٠٪ في أقلّ البلدان نموّاً[٣].

الفجوة الرَّقميَّة بين بلدان العالم في عامَي ٢٠٠٣م و ٢٠٠٤م[٤]

من خلال الشَّـــكل السَّابق يتبين: وجود فجوة رَّقميَّة كبيرة بيـــن البلدان المتقدِّمة والبلدان النَّامية، حيث تعدُّ إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى وجنوب آسيا من البلدان النَّامية التي تقلّ نسبة اختراقها للإنترنت؛ مقارنةً بالدُّول المتقدَّمة (أوروبا ووســـط آسيا) التي حصلت على أعلى نسبة للاختراق.

وهذه الفوارق بين البلدان المتقدِّمة والبلدان النَّامية ليست أسوأ من الفوارق بين المناطق النَّامية، وفي داخل البلدان النَّامية، فالفرق النِّســـبيّ فـــي التغلغل للإنترنت بين منطقة أوروبا ووسط آســـيا ومنطقة إفريقيا جنوب

(١) نقلاً من الرّابط نفسه: https://ar.wikipedia.org/wiki/.

(٢) سانو، براهيما - (٢٠١٣): حقائق وأرقـام تكنولوجيا المعلومات والاتّصـالات - سويسـرا: الاتّحـاد الدّولي للاتّصالات، ص ٢.

(٣) تقرير الأهـداف الإنمائية للألفية - (٢٠١٥): نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ص ٦٨.

(٤) نقلاً من المصدر: TMG, Inc., Statistics Norway, IGBE)، تحريراً في ٢٠١٦/٧/٤م.

الصَّحراء؛ يضاهي الفرق النِّسبيّ بين البلدان النَّامية والمتقدِّمة، فعدد مستعملي الإنترنت من كلّ ١٠٠ من السّكان في البلدان المتقدِّمة هو (١٢,٣) في عام ٢٠٠٤م، بينما في البلدان النَّامية هو (١,٤)، أي أنَّ معدَّل المنطقة الأولى يبلغ تسعة أضعاف مُعدَّل المنطقة الثَّانية[١]، وذلك مدعاة للأسف في دول إفريقيا جنوب الصَّحراء؛ بالنَّظر إلى الجهود المكثفة التي تبذلها الدُّول المتقدِّمة لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات في مجالات الحياة المختلفة، وتسهيل تداولها بين أفراد المجتمع.

ويُستنتج ممَّا تقدَّم ذكره: أنَّ «الفجوة الرَّقميَّة» لا تقتصر بين البلدان المتقدِّمة والنَّامية فحسب؛ وإنما توجد داخل كلّ بلد، بين المدن والقرى، والأغنياء والفقراء، وبين ذوي المستوى التَّعليميِّ الرَّفيع ومن دونهم، كما أنَّ مقصود «الفجوة الرَّقميَّة» لا يغطي فجوة الهاتف والأجهزة فحسب، ولكنَّه يشمل الفجوات المتعلِّقة بالمحتوى، واللُّغة، والتَّطبيقات، والقدرات اللازمة لاستخدام هذه التِّكنولوجيات بطريقةٍ فعَّالة للنَّفاذ إلى الطَّيف الكامل لخدمات المعلومات والاتِّصالات، والإسهام فيها بشكلٍ فعَّالٍ للوصول إلى «مجتمع المعرفة».

ومن نافلة القول: إنَّ «الفجوة الرَّقميَّة» غالباً ما تكون انعكاساً للفجوات في مجال الدَّخل الفرديِّ والأسريِّ والصِّحة والتَّعليم السَّائد داخل البلدان، وفيما بينها، وارتفاع مُعدَّل الفقر يعدُّ السَّبب الأساسيَّ لأوجه التَّفاوت.

٣ - الفجوة المعرفيَّة:

يتلَخَّصُ مفهوم «الفجوة المعرفيَّة» في: قلَّة المعرفة في الدُّول النَّامية مقارنةً بالدُّول الصِّناعيَّة، وقلَّة المعرفة بين الفقراء والأغنياء داخل القطر الواحد، ويتمُّ قياس «الفجوة المعرفيَّة» بمدى الإنفاق على التَّعليم والبحث العلميِّ والتَّنمية والبنية التَّحتيَّة لتقنيَّة المعلومات والاتِّصالات[٢].

إنَّ الزِّيادة المطردة في «الفجوة المعرفيَّة» بين مجموعة الدُّول النَّامية والفقيرة وبين مجموعة الدُّول الصِّناعيَّة والغنية؛ تُؤدِّي إلى زيادة الفجوة التَّنمويَّة والاقتصاديَّة؛ ما يعدُّ إحدى التَّحدِّيات التي تواجه الدُّول النَّامية في تحوُّلها إلى «مجتمع المعرفة»، والتي منها إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى.

ويعتبر «معدَّل الأُمِّيَّة» من العوامل المساعدة في إيجاد «الفجوة المعرفيَّة» بين الدُّول المتقدِّمة والنَّامية، وعليه؛ فإنَّ هناك نحو ٨٠٠ مليون أُمِّيّ من الكبار في عام ٢٠٠٢م، يعيش ٧٠٪ منهم في ٩ بلدان، يقع معظمها في إفريقيا جنوب الصَّحراء، وجنوب آسيا وشرقها[٣]، ويرجع ذلك إلى غياب الاهتمام الكافي من جانب العاملين على رسم السِّياسات التعليمية، فعلى الرَّغم من أنَّ عدد الأُمِّيِّين الكبار في العالم انخفض بمقدار ١٠٠ مليون نسمة بين الفترتَيْن ١٩٨٥م-١٩٩٤م و ٢٠٠٠م-٢٠٠٦م؛ فإنَّ الأعداد المطلقة للأُمِّيِّين الكبار ازدادت في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى[٤].

وقد احتلت إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى، التي سجَّلت نسبة ٢٨٪، مكان جنوب آسيا وغربها؛ لتصبح المنطقة التي تشهد أعلى مُعدَّل أُمِّيَّة بين الشَّباب، ومن حيث الأرقام المطلقة: يعيش ٤٥ مليون شاب أُمِّيّ في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى مقابل ٦٢ مليون في جنوب آسيا وغربها[٥]، وإذا كانت معظم دول

(١) من المصدر نفسه: (TMG, Inc., Statistics Norway, IGBE)، تحريراً في ٢٠١٦/٧/٤م.

(٢) هالة، رؤوف أحمد - (٢٠١٣): الفجوة الرّقمية، من موقع: (http://www.alukah.net/culture/0/62352/) بتصرف، تحريراً في: ٢٠١٦/٧/١م.

(٣) التَّقرير العالميّ لرصد التَّعليم للجميع - (٢٠٠٥)، نحو تحقيق التَّعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة، فرنسا: اليونسكو، ص ٤.

(٤) التَّقرير العالميّ لرصد التَّعليم للجميع. (٢٠٠٩)، أهمِّيَّة الحوكمة في تحقيق المساواة في التَّعليم، فرنسا: منشورات اليونسكو، ص ١١.

(٥) التَّقرير العالميّ لرصد التَّعليم للجميع. (٢٠١٢)، الشَّباب والمهارات: تسخير التَّعليم لمقتضيات العمل، فرنسا:

إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبـــرى تعاني الأُمِّيَّة المتعلِّقة بالمهارات القرائيَّة، فضلاً عن الأُمِّيَّة الرَّقميَّة والمهارات الإلكترونيَّة، فإنَّ تحقيق «مجتمع المعرفة» في تلك الدُّول يكون بعيد المنال، إلا إذا اتُّخذت القرارات السَّليمة، وتمّ تفعيل السِّياسات القاريَّة والوطنيَّة المدعومة لمواجهته.

٤ - فجوة الهواتف النَّقالة:

يعـــدُّ العصر الرَّاهن عصـــر الهواتف الخارقة وتقنيَّة (4G) فائقة السُّرعة، ولكن هذا الأمر بعيد التَّحقيق في معظـــم دول إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبـــرى؛ إذ من الصَّعـــب فيها الاتِّصـــال بتقنيَّة الجيل الرَّابـــع، وأحياناً خدمة الجيل الثَّالث، حيث أشـــارت الإحصائيَّات إلى أنَّ خدمة الجيل الثَّاني (2G GSM) تســـتحوذ على أكثر من نصف عدد مســـتخدمي الهواتف المحمولة في إفريقيا، حيث تصل نسبته إلى ٦٢,٧٪، بينما تمتلك خدمة (3G) بتردُّد CDMA2000[١] و WCDMA[٢] نســـبة قليلة جدّاً تصل إلى ١١٪ فقط، بينما تذهب نسبة ٢٧٪ من المســـتخدمين إلى خدمـــة الجيل الثَّاني المحسّنة (2.5G)[٣].

وتشـــير التَّقارير إلى أنَّه من المتوقَّع أن يصل ســـوق الهواتف الخلوية في إفريقيـــا بحلول عام ٢٠١٧م إلى ١,١٢ مليار مستخدم، وقد تظلّ النِّسبة كما هي في حصّة إفريقيا في اســـتخدام الهواتف النَّقالة عند ١٣,٩٪ من إجمالي عدد المستخدمين في العالم.

ويعتبر مُعدَّل نموٍّ أســـواق الهواتف الخلوية في إفريقيا أكبر من مُعدَّل نموٍّ أيّ قارة أخرى، وبخاصَّة منطقة جنوب الصَّحراء الكبرى، والتي تعدُّ من أكثر المناطق نُموّاً في العالم، حيث تشير الإحصائيَّات إلى زيادةٍ تصـــل إلى ٤٤٪ منذ عام ٢٠٠٠م، لتصل إلى ٤٧٥ مليون مستخدم فقط؛ مقابل ١٢,٣ مليون خط تليفون ثابت[٤].

على ذلك؛ إذا كان انتشـــار الهواتف المحمولة بين سكان إفريقيا تمثّل ١٣,٩٪ فقط من إجمالي عدد المستخدمين في العالم؛ فإنَّ ذلك يعدُّ فجوةً تتحدَّى مواكبة تطوُّرات الهواتف النَّقالة الذَّكيَّة في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى.

ثالثـــاً: آفاق مســـتقبليَّة لمواجهـــة التَّحدِّيات التي تقف حـــدّاً دون فاعليَّة تكنولوجيا المعلومات والاتِّصـــالات في تحوُّلِ إفريقيـــا جنوب الصَّحراء الكبرى إلى مجتمع المعرفة:

إنَّ الهدف المتعلِّق بتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات هو الهدف الأشدُّ تقدُّماً بين الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أهمّ السُّبل لتحقيق «مجتمع المعرفة» في دول العالم، والدُّول النَّاميـــة منها تحديداً، وتأتي دول إفريقيا جنوب الصَّحـــراء الكبرى في المراتب الأولى مـــن الدُّول التي تعاني تحدِّي فاعليَّـــة تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات في النِّطاق العريض.

وفق هذا السِّـــياق؛ فإنَّ هناك عـــدَّة عناصر يمكن

منشورات اليونسكو، ص٩١.

(١) سي دي إم أي ٢٠٠٠ / بالإنجليزية: (CDMA2000): وهو نظامٌ خليطٌ من الجيل ٢,٥ والجيل الثَّالث من أنظمة الاتّصـــالات الحـــديثة، ويستعمل نـــظـــام CDMA ، وهـــو نظام تعدِّد الوصول باستخدام الشِّفرة لإرسال واستقبال البيانات والقنوات الهاتفيَّة لاسلكياً كما في الهواتف النَّقالة.

(٢) اختصاراً لمصطلح CDMA بحزمة التَّردُّد العريضة، وهي تقنيَّة لاسلكية للهواتف النَّقالة من الجيل الثَّالث ذات سرعة عالية يمكنها توفير سرعات أعلى للبيانات مقارنة بتقنيَّة CDMA العادية، ويمكن لتقنيَّة WCDMA أن تبلغ سرعات عالية تصل إلى ٢ ميجابت في الثَّانية في نقل الصّوت والفيديو، والبيانات، والصُّور، وقد تمَّ اعتماد WCDMA معياراً قياسيّاً من جانب الاتّحاد الدَّوليّ للاتّصالات (ITU) تحت مُسمَّى: "IMT-2000 direct spread" (نظام IMT-2000 للانتشار المباشر).

(٣) صابر، محمد - (٢٠١٢): انتشار الهواتف المحمولة بين ٨٠٪ من سكان قارة إفريقيا، وتمثِّل ١٣,٩٪ فقط من السّوق العالميَّة، من موقع: (http://v.onehas.com/mobile-phones-in-africa/30/11/article/2012/).

تحريراً في: ٢٠١٦/٧/٥م.

(٤) صابر، محمد - (٢٠١٢)، مرجع سابق، تحريراً في: ٢٠١٦/٧/٥م.

الاعتماد عليها في وصف «مجتمع المعرفة»، ومنها:

- التَّقدُّم التِّكنولوجي: يقاس بعدد الأجهزة الحاسوبية، وعدد مستخدمي الإنترنت، وحيازة الأجهزة الإلكترونيَّة.

- الإنجاز التِّكنولوجي: يقاس بعدد براءات الاختراع، وتراخيص استخدام التِّكنولوجيا، المستوردة أو المصدَّرة، وحجم صادرات منتجات التِّكنولوجيا العالية والمتوسطة منسوباً إلى إجماليّ الصَّادرات.

- الكثافة الاتِّصاليَّة: تقاس بعدد الهواتف الثَّابتة والنَّقالة لكلّ مائة فرد، وسعة شبكات الاتِّصالات من حيث مُعدَّل تدفُّق البيانات عبرها.

- الجاهزية الشَّبكيَّة: تقاس بمستوى البنية التَّحتيَّة لمجتمع المعرفة في القطاعات الرَّئيسة الثَّلاثة: (الحكوميَّة والخاصَّة والأهليَّة)، ومدى تأهُّل الأفراد والأسواق، ومدى تجاوب البيئة التَّشريعيَّة والتَّنظيميَّة مع النَّقلة النَّوعيَّة لمجتمع المعرفة.

- استخدام وسائل الإعلام: يقاس بعدد وسائل الإعلام الجماهيري؛ من أجهزة الرَّاديو والتِّليفزيون والصُّحف والمجلات.

وعلى ضوء ذلك؛ أقدّم بعض الرؤى التي يمكن تفعيلها لتفادي هذه التَّحدِّيات:

١ - تعدُّ إزالة الفقر من أهمِّ الأمور الملحَّة في إفريقيا، وجنوب الصَّحراء الكبرى منها تحديداً، ويمكن تحقيق ذلك بتعزيز الاستثمارات في مجال القدرات البشريَّة والاختراعات؛ لحلِّ مشكلات التَّنمية، وتحقيق نموٍّ اقتصادي.

٢ - مشاركة دول إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى في مناقشات الحكم على المستوى العالمي، وقدرتها على زيادة التِّجارة وخفض الدُّيون، من الأمور المهمَّة لتحسين مشاركتها في مجتمع المعرفة، ويتحقَّق ذلك بتعزيز عمليَّات الشَّراكة بينها وبين الدُّول الصِّناعيَّة، مثل: الصِّين، وكوريا الجنوبية، واليابان، وغيرها، وذلك لخلق مصادر تمويليَّة عالميَّة.

٣ - استثمار القروض التي يُخصِّصها البنك الدَّوليُّ للإنشاء والتَّعمير والتَّنمية لمنطقة إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى، ومنها:

مشروع غاز سانكوفا في غانا، وستكون لهذا المشروع عائدات ضخمة محتملة على المالية العامَّة، وتأثير كبير على النُّموِّ في غانا.

مشروع مراكز التَّميُّز الإفريقية في مجال التَّعليم العالي، بتكلفة ١٥٠ مليون دولار، بتمويل ١٩ مركزاً جامعيّاً للتَّعليم المتقدِّم في غرب إفريقيا ووسطها، وسيساند المشروعُ التَّخصُّصَ الإقليميَّ فيما بين الجامعات المشاركة في مجالات الرِّياضيات والعلوم والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، لمواجهة التَّحدِّيات التي تواجهها المنطقة[1].

٤ - تفعيل المشروعات الخاصَّة بتنمية الاقتصاد القاري.

٥ - إتاحة الإصلاح التَّربويِّ لجميع شرائح المجتمع وأجياله؛ لتمكينهم من التَّعامل مع المعرفة ونتاجها، إلى جانب الاهتمام البالغ بمبادرات اليونسكو للتَّعليم للجميع.

٦ - زيادة الاستيعاب التِّكنولوجيّ للمواطنين والقوى العاملة، من خلال تمكين كلّ المواطنين من الهواتف النَّقالة، ووسائل استعمال شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات كخدمة عامَّة، وضمان حقّ كلّ مواطنٍ في حرية التَّعبير، وحمايةٍ نفاذه إلى المعلومات في الميدان العالمي؛ بوصفه جزءاً من حقوقه كمواطن.

٧ - تحتاج دول إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى إلى مؤسسةٍ قاريَّةٍ مستقلَّة، تعبِّر عن جهدٍ جماعيٍّ إفريقيٍّ لنشر تقنيَّات الإنترنت في تلك الدُّول؛ ممَّا يُمكِّن المواطن الإفريقيّ من تصفُّح المواقع التي لها قيمتها المعرفيَّة بشكلٍ واسع، والتي يحتاج إليها في أنشطته العمليَّة واليوميَّة، وذلك كفيلٌ بسدِّ الفجوة الرَّقميَّة بين دول إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبرى والدُّول المتقدِّمة.

٨ - اعتماد «رؤية» في إفريقيا جنوب الصَّحراء

(١) البنك الدّولي - (٢٠١٦)، مرجع سابق، تحريراً في: ٢٠١٦/٧/٤م.

الكبرى من أهـمِّ الأَولَوِيَّات، تكون هدفها نشـر التَّعليم النَّوعيِّ المبنيّ على تكنولوجيا المعلومات، والتَّحوُّل نحو نمط إنتاج المعرفة العلميَّة.

٩ - يتوقَّـفُ نجـاح تطوير تكنولوجيـا المعلومات والاتِّصالات على السِّياسـات التي تعتمدها الحكومات في نوعيَّة اسـتخدامها، وفي وضعهـا لخدمة المجتمع، وفي تبنّي سياساتٍ رشيدةٍ تضمن تأصيل القيم، والأطر المؤسسـية الدَّاعمة لمجتمع المعرفة، وربط اسـتيراد نتائـج العلم مع اسـتثمار إنتاج المعرفـة محليّاً، وخلق التَّقاليد والعـادات المؤدِّية إلى اكتسـاب المعرفة، مع الأخذ بالحسبان اللُّغَة المحليَّة.

١٠ - اعتماد سياسات في إفريقيا جنوب الصَّحراء الكبـرى لتحفيز إقامـة البنيـة التَّحتيَّـة لتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، وإتاحة النَّفاذ الشَّامل، وخصوصاً في المناطق الرِّيفيَّة والنَّائية، وإشراك منظَّمات المجتمع المحليِّ الإفريقية في صياغة الاسـتراتيجيَّة التَّشغيليَّة، وإنشـاء لجانٍ قاريَّة تضـمُّ العناصـر الثَّلاثة لمجتمع المعلومات: (القطاع العـامّ، والقطاع الخاصّ، والقطاع المدني)[١].

١١ - أثبت خبراء المؤسسات الاستشاريَّة العالميَّة، في معرض جيتكس للتِّقنيَّة بدبي عام ٢٠١٢م، أنَّ إفريقيا أوشـكت أن تنضمَّ إلى أهمِّ الوجهات الاسـتثماريَّة في العالم خلال العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين، حيث سـلَّط معرض جيتكس الضَّوء على آفاق الاستثمار في قطاع تقنيَّات المعلومـات والاتِّصالات في إفريقيا، بحضورٍ كبيرٍ من عارضين من بلدان عربيَّة، مثل: تونس، والجزائر، والمغرب، ومصر، وليبيا، بالإضافة إلى وفودٍ تجاريَّةٍ من زامبيـا، وكينيا، ونيجيريا، ورواندا، وأوغندا، وتنزانيا، وجنوب إفريقيا، وليسوتو[٢]، ويمكن تعزيز ذلك من خلال تكاتف دول إفريقيـا جنوب الصَّحراء الكبرى تكاتفـاً صارماً، ومتابعة المهـارات والتِّقانات العالميَّة، والسَّـعي إلى أن تكون مجتمعاً معرفيّاً منتجاً لا مستهلكاً فقط.

١٢ - مـن المعلـوم أنَّ مجتمـع المعرفة يتَّسـم بالمعاملات الإلكترونيَّة أكثـر من المعاملات التَّقليديَّة؛ لذا يجب إعطاء القدر الأهمّ للتِّجارة الإلكترونيَّة.

١٣ - عمل راسمي السِّياسـات في إفريقيا جنوب الصَّحـراء الكبرى علـى التَّوظيف الأمثـل لتكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات؛ بوصفها وسيلة رئيسة لتحديث العمليَّـة التَّعليميَّة، وإعادة صياغة المناهج الدراسـيَّة بالكيفية التي تركِّز على ثقافة المعلوماتية.

١٤ - مـن أهمِّ معطيـات «مجتمـع المعرفة» أنَّه يضع الإنسـان فاعلاً أساسيّاً، سـواء من حيث إعداده وتهيئته (التَّنمية البشريَّة)، أو من حيث دَوْره في المعادلة الاقتصاديَّة التي لا تعتمد على المواد الطَّبيعيَّة فحسب، بل أيضاً على المعرفة والكفاءة والمهارة (العلم والإبداع والابتكار)؛ لذا فلا بُدَّ من الوقوف على فعاليَّة مؤسسات التَّعليم العالي، والتَّدريب التِّقنيِّ والمهني، من النَّاحيتَيْن الكمِّيَّـة والنَّوعيَّـة، في دول إفريقيا جنـوب الصَّحراء الكبرى، من خلال توفير الأعداد الكافية من الخريجين فـي جميـع المسـتويات التَّعليميَّة؛ لسـدِّ احتياجات القطاعات الإنتاجيَّة والخدميَّة، والتَّعرُّف على القدرات القاريَّة في البحـث والتَّطوير، ومـدى تلبيتها لوظيفة التَّطويـر التِّقني، وزيادة تحسـين مخرجات التَّعليم في مجال الاتِّصـالات وتقنيَّة المعلومات، وتعزيز دَوْر الفرد المبدع والمتميِّز والممارس لحرياته المتنوِّعة دون قيود؛ وذلك لتوجيه المجتمـع نحو تحقيق «مجتمع المعرفة»؛ من خلال الانسـجام بين منظومـات التَّعليم ومتطلبات السُّـوق المحليَّة والعالميَّة، عن طريق مشـاركة الفرد بوصفه عنصراً مساهماً في أعمال البناء ■

(١) تقرير المؤتمر الإقليمي الإفريقي للقمّة العالميَّة لمجتمع المعلومات - (٢٠٠٢)، في موقع: (www.itu.int/wsis)، في: ٢٠١٦/٧/٦م.

(٢) الحسواني، متم - (٢٠١٢): توقعات بنموّ الاقتصاد المعلوماتي في إفريقيا، من موقع: (https://aitnews.com/٢٠١٢/١٠/٢٢/توقعات-بنمو-الاقتصاد-المعلوماتي-في-أف)، تحريراً في: ٢٠١٦/٧/٨م.

التعليم العربي الإسلامي وتطوره في غرب إفريقيا غانا نموذجاً

د. محمد حافظ

منسق شعبة اللغة العربية، قسم اللغات الحديثة، كلية العلوم الإنسانية / جامعة غانا

حدّدت رسالة النّبي محمّد – صلى الله عليه وسلم – من أول يومٍ موقفها تجاه العِلْم بأنها رسالة ﴿اقرأ﴾ التي تشجّع أهلها على التعلّم والتعليم؛ وليس بغريبٍ أنه كلما حلّ الإسلام واستوطن بقعة من الأرض غرس فيها بذور الثقافة والنمو العقليّ على مستوى الفرد والمجتمع، ولم يكد الإسلام يرسّخ قدمَيْه بغرب إفريقيا حتى قامت فيه مراكز أساسية للتعليم،

من أشهرها: تِكْرُور، ووَلاتَ، وجِنِّي، وغاوُو، وتمبكتو، وأغدس، وكانم، وبرنو، وصكتو، وكنو، وزاريا.. وغيرها[١].

ويُذكر أنّ بعض هذه المراكز كانت لها مكانة عظيمة؛ حتى قصدها كبار الأئمة من المشرق العربي، كأمثال الماغلي (ت: ٧٧٦هـ)، وتمّت التبادلات العلمية، من علماء وكتب وأدوات التعليم، كالأوراق والأقلام والدواة[٢]، بين المراكز العلمية في غرب إفريقيا وأخواتها في المشرق العربي.

ومن تلك الأدوار التي قامت بها هذه المراكز تكوين نخبٍ من العلماء في أجيال متعاقبة، ولا شك أنّ المخطوطات الضخمة ذات القيم العلمية الراقية، التي تحتفظ بها الجامعات والمعاهد في غرب إفريقيا، تنبئ عن الجهود المكثفة التي بذلها بعض هؤلاء العلماء في إثراء التراث الإسلاميّ والعربي[٣].

وقد تعدّدت البحوث حول التعليم العربيّ الإسلاميّ في إفريقيا، لكنها انحصرت في المدن القديمة للتعليم بغرب إفريقيا، كتمبكتو وجِنِّي وولاتا وكانو، مما أدّى إلى ظنّ بعض من تنقصهم المعلومات الدقيقة عن الإسلام في غرب إفريقيا أنّ حركة الدراسات العربية والإسلامية لم تتجاوز حدود هذه البلدان المشهورة، والصحيح خلاف ذلك؛ فهناك مدنٌ عدة في هذه المنطقة لم تلتفت إليها الأنظار بعد- تقع أكثرها في مناطق الأقليات الإسلامية- مثل: بوركينافاسو، وسيراليون، وغينيا، وتوغو، وغانا، على سبيل المثال لا الحصر.

ومع أنّ أنشطة التعليم العربيّ الإسلاميّ في الأقليات الإسلامية تبدو ضئيلة إذا قورنت به في الأغلبيات الإسلامية، مثل: نيجيريا، ومالي، والسنغال، فإنه لا تتضح الصورة الكاملة لحركة الدراسات العربية والإسلامية في غرب إفريقيا جملة إلا إذا وُجّهت بحوث دقيقة للوقوف على ما يخصّ الأقليات الإسلامية فيها، فالأقليات الإسلامية على ما بها من ضعف الهوية الإسلامية لها ميزات خاصّة؛ إذا تركنا الخصائص التي تشترك فيها مع الأغلبيات الإسلامية جانباً.

هذا هو منطلق هذا البحث عن نشاط تعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جمهورية غانا، من مطلع القرن العشرين الميلادي حتى وقتنا الحاضر.

المبحث الأول: تحديد العلاقة القوية بين الإسلام واللغة العربية:

تلاشت العلاقة التي بين الأديان السماوية، مثل اليهودية والنصرانية، واللغات التي نزلت بها، وفي المقابل؛ ظلّت العلاقة التي بين الإسلام واللغة العربية متماسكة؛ برغم التحديات الصعبة التي واجهتها عبر القرون.

ومع أنّ القرآن أُنزل بالعربية؛ فإنّ رسالة الإسلام رسالةٌ عالمية، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء : ١٠٧]، فلم تعد اللغة العربية منذ بزوغ فجر الإسلام لغةً خاصّةً بقوم، أو لغةً مقيدةً بمكانٍ جغرافيٍّ معين، بل أصبحت لغة الإسلام وثقافته[٤]، ينتمي إليها ويباهي بها كلّ مَن شرح الله صدره للإسلام، ومن

(١) John O. Hunwicks, "Arabic language and Muslim Society in West Africa: An Historical Perspective," Ghana Social Science Journal 4 no. 2 (1977), p 6.

(٢) ذكر الإلوري مجموعة من العلماء الذين هاجروا إلى غرب إفريقيا وبعض آثارهم العلمية؛ آدم عبد الله الإلوري، الإسلام في نيجيريا و عثمان بن فوديو (ليغوس : مكتبة أغيغى الإسلامية، ١٩٧١م)، ص (٥٧ – ٦٧).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كارل بروكلمان، تاريخ الآداب العربية، ط٥ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣م)، (١ / ٤).

المسلَّم به أنّ كثيراً من رواد الأئمة الذين قاموا بخدمة هذه اللغة، كابن المقفع (ت: ١٤٢هـ)، وسيبويه (ت:١٨٠هـ)، والفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، ما كانوا من نسلٍ عربيٍّ خالص.

وقديماً أكّد الشافعي (ت: ٢٠٥هـ) العلاقة الوطيدة بين اللغة العربية وشعائر الإسلام قائلاً: «فعلى كلّ مسلم أن يتعلّم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افتُرض عليه من التكبير، وأُمر به من التسبيح والتشهد.. وغير ذلك»[١]، وكذلك أقرّها ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) في حديثه عن كراهية الخطاب بغير العربية، فقال: «... وأيضاً فإنّ نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرضٌ واجب؛ فإنّ فَهْم الكتاب والسنّة فرض، ولا يفهم إلا بفَهْم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[٢].

إنّ ارتباط الإسلام بالعربية هو العامل القويّ الذي أدى إلى إقبال المسلمين على اللغة وإلمامهم بها في كلّ الأقطار والأمصار، وهذا ما ألمح إليه بروكلمان: «بفضل القرآن بلغت اللغة العربية من الاتساع مدىً لا تكاد تعرفه أيّ لغة من لغات العالم»[٣]، وتقدّم لنا هذه المقولة المهمّة فكرةً أساسيةً عن المحاولات التي قام به أفراد المسلمين في الأقليات الإسلامية على تعلّم القرآن وتأصيل مهارات اللغة العربية وتجسيدها، فإنه من المستحيل أن يقرأ الإنسان القرآن قراءة سليمة، ويفهمها فَهْماً صحيحاً، من غير أن تتوفر لديه المؤهلات الأساسية في اللغة العربية.

أقبل جمٌّ غفيرٌ ممن أسلم في غرب إفريقيا على القرآن واللغة العربية تعلّماً وتعليماً، وكان الغرض الرئيس في بادئ الأمر معرفة قراءة القرآن وأركان الإسلام، وما يترتب عليها من أوامر ونواه، ولكن ما يكاد ينشغل الفرد بدراسة مقدمات اللغة العربية حتى تجذبه أمواج هذه اللغة، فيغوص في أعماقها على قدر طاقته اللغوية وموهبته الذهنية.

وعلى هذا المنوال؛ أكبّ المسلمون على تعلّم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في الحلقات العلمية المتوفرة في غرب إفريقيا، حتى برز منهم علماء وأساتذة لا تُنكر جهودهم وإنتاجاتهم العلمية والأدبية[٤].

ومن البلاد المشهورة التي أسهمت في تأسيس هوية الإسلام ودراسة اللغة العربية في شمال غانا: صَلْغا، كِيتِ كِراشِي، يَنْدِ، بُنْدُغُ، يَجِ، بُكُو، وَا، تَمَالِي، وفي جنوبها: كُمَاسي، كِيبْ كُوسْت، تَكُرادِ، كوفوريدُوا، أَكْرا.

والعلاقة التي بين الإسلام واللغة العربية لها أثرٌ جلي، ينعكس على جميع اتجاهات التعليم العربيّ الإسلاميّ في غرب إفريقيا على اختلاف مستوياتها، فمن ناحية تنظيم المواد الدراسية مثلاً تعدّ العلوم الدينية، مثل: القرآن والتفسير والحديث والتوحيد والفقه علوماً أساسية، أما العلوم اللغوية، كالنحو والصرف والبلاغة والمنطق، فتعدّ علوماً ثانوية.

وهذا؛ لأنّ الدافع الأساسيّ للعناية باللغة العربية في هذه المنطقة هو الحفاظ على ثوابت الهوية الإسلامية، وقد أومأ جمال أحمد محمود إلى ذلك قائلاً: «فالعلاقة بين اللغة العربية والإسلام لا تحتاج إلى بيان، ولكن تبدو بالنسبة للأقليات الإسلامية والبلاد غير الإسلامية وسيلة مهمّة للاحتفاظ بكيانها الإسلامي، ووسيلة

(١) الإمام الشافعي، الرسالة، (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٨م)، ص ٤٨.

(٢) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، (الرياض: مكتبة الرشد)، (١ / ٤٦٩).

(٣) بروكلمان، تاريخ الآداب العربية، مرجع سابق، (١ / ٤).

(٤) الإلوري، الإسلام في نيجيريا، ص ٥٦.

لوقف تدهـــور الأصالة الثقافية للمســـلمين في هـــذه البلاد»[١]، وكذلك تظهر آثـــار هذه العلاقة في مؤلفات علماء المسلمين بغرب إفريقيا شعراً ونثراً.

المبحث الثاني: نشأة الدراسات العربية والإسلامية ومراحل تطورها في غانا:

من الصعب تحديد نشـــأة تعليم اللغة العربية فـــي غانا، ولكن يرجّح «توماس هودكين»، وهو من أبـــرز الباحثين الذين عُنوا بمعرفة أثر الإســـلام في تاريخ غانا وثقافتها، أنّ نواة حركة الدراســـات العربية والإسلامية غُرست في منتصف القرن ١٥ الميلادي، أو أقدم على ما يبدو، بمجيء الإســـلام إلى شمال غانا[٢].

والواقـــع أنه لم يُعثر بعدُ علـــى آثار أو وثائق علمية تدعم هـــذا الادّعاء، لكـــن الازدهار الذي تميزت بـــه هذه الحركة فـــي النصف الأخير من القـــرن ١٨ إلى مطلع القـــرن ٢٠ الميلاديين في المناطق الشمالية، مثل صَلْغا ويَنْدِ ووَا.. وغيرها، لا بدّ له من سابقٍ يلحق به.

وهذه المراكز الأساســـية للتعليـــم- كما مرّ آنفاً- لم تكن مشـــهورة كغيرها في مالي والسنغال والنيجير ونيجيريـــا وموريتانيا وهلّـــم جرّاً، فلم يلتفت لها بال، إلا أنّ إسهاماتها في ترسيخ دعائم حركة اللغـــة العربية في غانا قـــد أقرّ بها بعض الباحثين[٣].

تمركزت حركة الدراسات العربية والإسلامية في شـــمال غانا زهاء قرنٍ أو أكثر قبل أن تتسرب إلى جنوبها، وباتفاق المؤرخين والمحققين: دخل الإســـلام في شـــمال غانا في أوائـــل القرن ١٥ الميلادي على أيدي بعض التجار من قبيلتَي ديولا وهوســـا[٤]، ومن الباحثين من قدّروا نشأة التعليم العربيّ الإسلاميّ في غانا بدخول الإسلام فيها[٥]، باعتبار أنّ الإســـلام دينٌ لا يســـتغني عن القراءة والكتابة.

إلا أنه، وإن كان دخول الإسلام تلازمه الحركات العلمية والثقافية في أكثر الأحايين، يلاحظ- كما يذكر «تِمُوتِ إنْسُولْ»- أنّ تجار «ديولا» الذين أسلم على أيديهم سكان غانا، قبل مجيء تجار «هوسا»، كان همّهم الأول وشغلهم الشاغل ممارسة التجارة وحصد الربح[٦]، فيُســـتبعد أن يكـــون للحركات العلمية في شمال غانا صلةٌ متينةٌ بنشأة الإسلام فيها، فلم تظهر بصمات حركة تدريس اللغة العربية في شمال غانا إلا بعدما استقرّ فيها تجار الهوسا في أوائل القرن ١٧ الميلادي، ونجاحُ الهوساويين في بثّ الثقافة الإسلامية في غانا يرجع إلى وجود العلماء العاملين والدعاة المخلصين من بينهم[٧].

وتؤكد الأســـانيد التاريخية أنّ التعليم العربيّ الإســـلاميّ لم يزدهـــر في جنوب غانـــا إلا بعد

---

(١) جمال أحمد محمود، الأقليات الإسلامية ومشكلات الثقافة، مجلة الإسلام اليوم، ص ٥٦.

(٢) Thomas Hodgkin, «The Islamic Literary Tradition in Ghana,» in Islam in Tropical Africa, ed. Ioan M. Lewis, p 459 (Oxford: Oxford University Press, 1966).

(٣) Ivor, Wilks «The Transmission of Islamic Learning in the Western Sudan,» in Literacy -in Traditional Society, ed. Jack Goody, 162 Cambridge: Cambridge University Press,) 97 (1968).

(٤) Ivor Wilks, «The Growth of Islamic Learning in Ghana,» Journal of the Historical Society of Nigeria 2, no. 4 (1963), p 412.

(٥) منهم: توماس هُودْكِين، وأيْفوزْ وِلْكس، ونَهيميَا ليفتزبُون، ومرْفِينْ هِسْكِيتْ، وعبدالرحمن عبدالله الشيخ.

(٦) Timothy Insoll, The Archeology of Islam in Sub-Saharan Africa (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p 333.

(٧) Mervyn Hiskett, The Development of Islam in West Africa (New York: Longman, 1984), p 122.

انهيار سوق صلغا سنة ١٨٩٢م، عندما نشبت الحرب الأهلية بين أسرتَي ليفو (Lepo) وكنياس (Kanyase)؛ ما أدى إلى انتقال مجموعة كبيرة من التجار والعلماء إلى مدنٍ وقرى أخرى في الشمال والجنوب[١].

وكان لمراكز الدراسات العربية الإسلامية، في شمال غانا أو جنوبها، أثرٌ فعّالٌ في تثقيف المنطقة قبل مجيء المستعمرين ورجال الكنائس والتبشير الذين تولّوا إدارة التعليم المدني فيما بعد، وكان المثقف في نظر المواطنين يومئذ هو ذلك الفرد الذي تجلّت على يديه طاقة تسخير اللغة العربية قراءة وكتابة[٢]، ويُروى أنه تولّى بعض مثقفي المسلمين مناصب مرموقة في مجال تنظيم الدولة، خصوصاً في مملكات أمراء المنطقة في الشمال والجنوب[٣].

ومن أبرز الأعمال التي قام بها بعض هؤلاء القدامى: تدوين التاريخ المحليّ باللغة العربية أو باللغات المحلية بواسطة الحروف العربية.

عموماً؛ ينحصر تطوّر حركة التعليم العربيّ الإسلاميّ في غانا عبر العصور في خمس مراحل متلاحقة: الكتاتيب، وحلقات الدرس، وتأسيس المدارس الإسلامية المنظمة، واندماج التعليم المدني في المدارس الإسلامية، والدراسات العربية والإسلامية في المرحلة الثانوية وما فوقها، وإليك تفاصيل كلٍّ منها:

المرحلة الأولى: الكتاتيب:

لا يُعرف بالضبط بداية نشأة الكتاتيب في غانا، والمسلَّم به أنها ظلّت باقية وفعّالة حتى الربع الأخير من القرن العشرين، وأنها تزامنت مع المرحلتَيْن اللاحقتَيْن لها: (حلقات الدروس، والمدارس الإسلامية المنظمة).

والغرض الأساسيّ من تأسيس الكتاتيب، في غرب إفريقيا عموماً، هو تعليم صبية المسلمين القراءة وتلاوة القرآن الكريم والصلاة والدعاء، ولم يُشترط في مدرّسي الكتاتيب النبوغ والمهارة في اللغة العربية، ويؤكد ذلك انتشار الكتاتيب في كلّ مكان، فكلّ مَن يجيد قراءة القرآن ويتقن كتابته يصلح أن يكون معلّماً في الكتاتيب، سواء فهم معاني الآيات القرآنية أو لا، ومسؤولية المعلّمين في الكتاتيب مقصورة على مهمتَيْن: التهجّي، وقراءة القرآن الكريم قراءة سليمة؛ وعليه أطلق بعضهم على الكتاتيب: «مدرسة القرآن»، ومنهم من سمّوها بـ«مدرسة اللوح»؛ من باب إطلاق الآلة على ما يُؤدّى بها؛ فإنّ اللوح كان من الأدوات الدراسية الأساسية في الكتاتيب.

ودَوْر القرآن في ترسيخ الإيمان في قلوب الناشئة أصحّ ما يكون إذا أدرك التلاميذ ما يقرؤون من الآيات، لكن قراءة القرآن في كتاتيب غانا قلّما كانت مصحوبة بالفَهْم في المراحل الأولى.

ويبدو أنه لا توجد فروقٌ شاسعةٌ في منهج التعليم في الكتاتيب على ساحة غرب إفريقيا من ناحيتَي الشكل والمضمون، فأحياناً تؤسّس في المساجد، وطوراً في ميادين فسيحة في الهواء الطلق أمام منازل المعلّمين، وقد يُخصّص لها حجرةٌ معينةٌ من حجرات البيت، وفي كلٍّ لا يشغل بال المعلّمين ولا المتعلمين إلا القرآن الكريم.

المرحلة الثانية: حلقات الدروس ومنهجها:

تشكّل حلقات الدروس، أو ما يُعرف أحياناً في غرب إفريقيا بـ«مدرسة العلم»، المستويات

(١) Charles C. Stewart, «Tijāniyya: A Historical Survey» (Masters Thesis, University of Ghana, 1965), 22.

(٢) Hunwicks, "Arabic language and Muslim Society in West Africa", p 13.

(٣) Joseph Dupuis, Journal of a Residence in Ashanti (London: H. Colburn, 1824), x-xi.

العاليـــة لخريجي المدارس القرآنيـــة، وغالباً ما ينضـــم إليها فقط الطلبة المتفوقـــون ذوو الهمم العالية والرغبة الشـــديدة في الحصول على مزيدٍ من العلوم الإســـلامية، وذلك لما تتطلّبه الدروس في الحلقات من الجهـــد والمعاناة والفراغ؛ وفقاً لقول الشافعيّ[١]:

أخـي لـن تـنـال الـعـلـمَ إلا بسـتـةٍ
سـأنـبـيـك عـن مـجـمـوعـهـا بـبـيـانِ
ذكـاءٍ وحـرصٍ واجـتـهـادٍ وبُـلـغـةٍ
وإرشـــادِ أسـتـاذٍ وطـــولِ زمـانِ

وتاريخ نشـــأة حلقات الدروس أيضاً يلبســـه غمـــوض، لكنهـــا بلغت ذروتهـــا في صَلْغـــا و وَا وغيرهما، في شـــمال غانا، في الربع الأخير من القرن ١٩ الميلادي، وفي كماسي وأكرا جنوباً، في الربع الأول من القرن العشـــرين[٢]، وظلّت ناشطة حتى طلائع الثمانينيات.

وحلقة الدرس عادةً ما تُقام في مكانٍ متســـع أمام بيت المعلّم، أو بزاوية فســـيحة في البيت، أو بجانب المساجد وما شاكلها، يجلس فيها المعلّم، فيأتي كلّ طالب ويتلقى دروســـه، ومدة التدريس لكلّ طالب تعود إلى عدد الكتب التي يدرسها، إلا أنّ الحدّ الأدنى للطالب لا يقلّ عن ثلاثين دقيقة، وربما ألقـــى المعلّم الدروس لمجموعة من الطلبة إذا تيقّن أنّ قدراتهم متساوية أو متقاربة[٣].

ومنهـــج التدريس في الحلقـــات يمكن وصفه بمنهج الإلقاء المباشر، والذي يعتمد نجاحه على ما يتسم به المدرس من غزارة العلم وعمق الفَهْم وطلاقة اللســـان وحسن الأداء. ومعيار التعليم في هـــذه الحلقات ينبني على كميـــة العلوم المتوفرة لدى المعلّـــم، يتصرف فيها ويتولاهـــا بتوجيهاته وإرشـــاداته، وعادةً ما يغلب فيها صـــوت المعلّم على المتعلمين، ولا يتكلم المتعلّم إلا إذا حان دوره للقراءة، فيقرأ النصّ قراءةً صحيحة، يراعي فيها حسن الأداء ودقّة الضبط وحسن الوقف، ثم يعود فيقرأ النصّ ببطءٍ وتأنٍّ لفظاً بعد لفظ؛ فيفســـره المعلّم.

كان الـــدور الأساســـيّ الذي يؤديـــه المعلّم في الحلقات أشـــبه شـــيءٍ بالمعجم، فهو يصحّح الأخطاء النحوية والصرفية أثناء القراءة تصحيحاً مباشراً حتى لا يســـتقر الخطأ في ذهن المتعلّم، ويشرح المفردات اللغوية شرحاً وافياً بلغة الهوسا غالبـــاً، أو بلغةٍ محليةٍ أخرى فـــي بعض الأطوار، وتارةً يفسّـــرها بلفظٍ عربيٍّ سهلٍ يعرفه الطالب. ودَوْر المعلّـــم أثنـــاء الدروس- كمـــا وُصف- كان ضرورياً جدّاً؛ لأنّ الدروس العلمية كانت تُلقى من خلال المتون فقط، وكان يُعاب على مَن يســـتغني عن المعلّم المرشد ويعتمد على الكتب بنفسه.

وتدريس النحو والصرف خاصّة كان يقوم على الطريقة القياسية، يبدأ المعلّم بالقواعد العامّة، ثم يقدّم الأمثلة لتوضيحها، وكان لزاماً على الطلاب حفظ متون النحـــو والصرف، كالآجرومية وملحة الإعراب وقطر الندى وغيرها، ومدرّسو الحلقات أو الشيوخ كانوا يدرّسون فقط سعياً لنشر الإسلام وابتغاء مرضاة الله، وليس لكســـب المال، وإن كان من الطلبة مَن اشتغل بخدمة الشيوخ ليلاً ونهاراً، ومنهم مَن قدّم الهدايا والهبات للشيوخ تبرّكاً.

المرحلة الثالثة: نشأة المدارس الإسلامية المنظّمة:

ظلّت الكتاتيب المكان المنفرد لتعليم قراءة القرآن

(١) الإمـــام الشافعي، ديـــوان الشافعي، ط٣ (بيـــروت : دار المعرفة، ٢٠٠٥م)، ص ١٢٢.

(٢) Jack Goody, «Restricted Literacy in Northern Ghana,» in Literacy in Traditional Societies, ed. Jack Goody (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), p 243.

(٣) مقابلة مع أحمد رشاد سليمان، وهو من العلماء الذين تخرجوا في الحلقات ودرّسوا فيها لمدة طويلة في كماسي غانا، ٧ ديسمبر ٢٠٠٩م.

حتى منتصف القرن العشـــرين؛ إذ قام بعض العلماء العاملين في مدن غانا وقراها، من: أكْرا وكُماســـي وتَمَالِي ووَا وغيرها، بإنشـــاء المـــدارس الابتدائية على النظام العصـــري، وقد احتفظت هذه المدارس بالوظائف التي كانت تؤديها الكتاتيب من ربط قلوب الناشئين بالقرآن، مع تعديلات ملموسة في المنهج، ويتّضح في النقـــاط الآتية تطوّر تعليم القرآن واللغة العربية في المدارس الابتدائية حينذاك[١]:

١ – عُنيت المدارس الابتدائية بتيسير طريقة التهجّي وتسهيلها للناشئين، كما عُنيت بصحّة نطق الحروف اعتماداً على مخارجها.

٢ – توجيه الطلاب إلـــى إتقان قراءة القرآن قـــراءةً مجوّدة، مع العناية بدقّة الضبط وحســـن الوقـــف، وتأديـــة المعنى بما يناســـبه من نبرات الصوت.

٣ – استخدام السبورات الطباشيرية بدلاً من اللُّوَيْحات الخشبية التي كان يحفظ بها الطلاب؛ إذ يكتب المعلّم ما يحتاج إليه مجموعة من الطلبة من الآيات على الســـبورة، ويضبطها ضبطاً صحيحاً، ثمّ يقرؤها على الطلبة قـــراءةً مجوّدةً متغنيّاً بها، فيحاكيه المتعلّمون.

٤ – تزويـــد المتعلمين، في أثنـــاء تعلّم قراءة القرآن، ببعض العلوم الإسلامية التي تجعلهم على بصيـــرةٍ من أمر دينهم، وتيسّـــر لهم حفظ قصار الســـور، من خلال كُتيبات تتناول أبسط المسائل في الفقه والتوحيد والسيرة النبوية واللغة العربية.

٥ – تزويد الطلاب بالمبادئ الأساســـية في الكتابة والإملاء.

المرحلة الرابعة: اندماج التعليم المدني في المدارس الإسلامية:

اضطرت العوامـــل السياســـية والاقتصادية في مطلـــع الثمانينيات بعض مديـــري المدارس الإسلامية إلى إدماج التعليم المدني، أو ما يُدعى بالتعليـــم الحكوميّ أو الرســـمي، فـــي المدارس الإسلامية في غانا.

ويتمثّل العامل السياســـيّ في: الصراع القائم بين اللغة العربية ولغة المســـتعمرين (الإنجليزية) التي أصبحت اللغة الرسمية والإدارية فيما بعد.

أمـــا العامل الاقتصادي؛ فـــكان مصدره من حادثتَيْـــن هائلتَيْن وقعتَا معاً في غانا في ١٩٨٣م، الأولى: قحط أو مجاعة أصابت سكان غانا نتيجة إصابـــة المحصولات الزراعية بنـــارٍ في ١٩٨٢م، والثانية: ترحيل عددٍ كبيرٍ من الغانيين من نيجيريا؛ مما زاد كلفة المعيشة في غانا ضيقاً وشدة.

ويبـــدو أنـــه قبل هـــذه الأحداث؛ لـــم يتبين للمســـلمين في غانا ضعف قوتهـــم وقلّة حيلتهم على نيـــل الوظائف فـــي القطاعـــات الحكومية والشركات الأهلية، وذلك؛ لأنّ معظم هؤلاء الذين نُفـــوا من نيجيريـــا من المســـلمين، وكانوا أيضاً يفتقدون الشـــهادات العلمية والقدرات المطلوبة لنيل الوظائف في غانا، وســـرعان ما أخذ أولياء الطلبة المسلمين عموماً بمطالبة مديري المدارس الإســـلامية بتزويد الطلبة بالتعليم الرسميّ علاوةً على الدروس الإســـلامية، فلمّا تراكمت الضغوط، وتضافرت الجهود، وتكاثر الإلحاح من قِبل أولياء الأمور، لم يجد مديرو المدارس الإســـلامية بدّاً سوى اللجوء إلى النظام المزدوج الذي يدرس فيه الطلبة المواد الغربية والمواد العربية والإسلامية جنباً إلى جنب، وبدأت هذه المحاولات في شمال غانا في «تَمَالِي» بالضبـــط في مدارس معدودة، كالمدرســـة النورية ومدرسة النهضة ومدرسة نور الإسلام[٢].

(١) سليمان أحمد نور الدين، مقابلة، ٧ ديسمبر ٢٠٠٩م.

(٢) Abdulai Iddrisu, «The Growth of Islamic Learning in Northern Ghana and Its Interaction with Western Secular Education,» African Development 30, no. 1&2 (2005): 57.

ومن هنا؛ انتشـــر النظام المزدوج في مدارس أخرى في: كُمَاسِي وأَكْرا وكِيبْ كُوستْ وكُوفُورِيدُوَا وغيرهـــا. وكان لقســـم التعليم الإســـلاميّ الذي أسســـته وزارة التعليم فـــي ١٩٨٧م دَوْرٌ بَارِزٌ في ترويج هذا المشـــروع، وإقنـــاع مديري المدارس الإسلامية واسترضائهم لتطبيقه.

وتمثّـــل هـــذه المرحلة بداية ضعـــف التعليم العربـــيّ الإســـلاميّ في غانا؛ لأنّ هـــذه الخطوة الخطيرة نُفذت على عجـــلٍ من غير تفكيرٍ عميقٍ أو تخطيطٍ دقيـــقٍ، ويبدو أنّ مديـــري المدارس الإســـلامية لم يكونوا في غفلـــة عمّا يترتب على هذه المبادرة من تأثيرٍ سلبيٍّ في مسيرة الدراسات العربيـــة والإســـلامية، فقد تردد فيهـــا كثيرٌ من مديري المدارس في البداية، ولكنهم قبلوها أخيراً رغماً عنهم.

وكان لبعضهم وعيٌ تامٌّ بأنّ الجمع بين التعليم العربـــيّ والإســـلاميّ والتعليم المدنيّ ســـيُحدث صراعاً تلقائيّاً بين النظامَيْن، وأنّ النصر في مثل هذا الصراع المنحـــرف يكون دوماً حليف القوي، وهذا ما حـــدث فعلاً[1]، فإنّ التعليـــم المدنيّ أو الرسميّ كان ولا يزال يحظى برعاية الحكومة، بل له ميزانية خاصّة من الدخـــل القومي، ما أمكنه ليدفع الدراســـات العربية والإسلامية إلى الخلف في مدّة يسيرة.

ومن الدوافـــع التي حملت أوليـــاء المدارس الإســـلامية على تنفيذ مشـــروع التعليم المزدوج اعتقادهم أنّ الحكومة ســـتتولى تمويل المدارس الإســـلامية، من دفع رواتب المدرّســـين وغيرها، وهذا للأسف لم يتمّ كلّه بالشكل المرجو.

المرحلة الخامسة: الدراسات العربية في المرحلة الثانوية وما فوقها:

إنّ الحيويـــة التـــي تميّز بها التعليـــم العربيّ الإســـلاميّ في المدارس الإســـلامية قبل إدماج التعليم المدنيّ فيها لم تكن لتضمحل وتذوي أمام أية صعوبـــة، فبرغم الظروف المعقدة والتحديات المتعددة التي واجهتها هذه المدارس؛ اســـتطاع بعضها أن يخطو خطـــوة كبيرة بدفع عجلة حركة التعليم العربيّ الإسلاميّ إلى الأمام، ينعكس ذلك في توســـيع مجال التعليم العربيّ الإســـلاميّ إلى المرحلة الثانوية في منتصـــف الثمانينيات، وقد بدأ بتجارب ضعيفة في بعض المدارس الإسلامية في: أكرا وكماسي وتمل، واستقر أخيراً في طلائع التسعينيات.

ومـــن المدارس التي أســـهمت في تجســـيد وتطوير الدراسات العربية والإسلامية في المرحلة الثانوية فـــي غانا: العنبرية والنوريـــة في تَمَالِي، ومركز البحوث الإســـلامية في أكْـــرا، والأزهرية وأنصار السنّة والنورية والمعهد العالي للدراسات الإســـلامية في كُماسي، وتوجد حاليّاً سبع عشرة مدرســـةً في غانا، يدرس فيهـــا الطلاب العربية والدراســـات الإســـلامية حتى المرحلة الثانوية، تقع تسعٌ منها في كماسي، ولبعض هذه المدارس معـــادلات مع بعض الجامعات في المملكة العربية الســـعودية، فمناهجها ومقرراتهـــا تميل إلى تلك الجامعـــات التـــي تنتمي إليها، ولكـــن تتحد هذه المدارس في المواد الأساســـية التي تُدرّس فيها، مثـــل: النحو والصرف والفرائض والبلاغة والفقه والحديث، كمـــا تتحد في طريقـــة التدريس؛ إذ تُســـتخدم اللغة العربية وســـيلة تعليمية، وتشجّع الطلبة على التخاطب بها.

وظلّ مســـتوى التعليم العربيّ والإسلاميّ في غانـــا مقيّداً في المرحلة الثانوية حتى ٢٠٠٦م؛ إذ أنشأت مدرسة نور الأمين لأول مرة الدبلوم العالي في مجال الدراسات العربية والإسلامية، وتبعتها في ذلك المدرســـة النورية فـــي ٢٠٠٩م، ويوجد حوالـــي مائة طالب في نور الأميـــن، و ٤٥ طالباً

(١) سليمان أحمد نور الدين، مقابلة، ٧ ديسمبر ٢٠٠٩م.

في النورية، كلهم من خريجي المدارس الإسلامية في غانا[١].

وقبل ذلك لم يكن في غانا معهد تُدرّس فيه العربية والعلوم الإسلامية فوق الثانوية؛ ما عدا معهد إعداد المعلمين الذي أُسّس في أكرا منذ ١٩٩٩م، وكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية التي أُلحقت به في ٢٠٠٧م، وقد تمّ نقل معهد إعداد المعلمين إلى كماسي في ٢٠٠٩م لكثرة المدارس الثانوية فيها[٢]، وكلٌّ من المعهد والجمعية من مشروعات جمعية الضياء، وهما مفتوحان لجميع الطلبة المسلمين في إفريقيا[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنّ تدريس اللغة العربية بجامعة غانا في ليغون (Legon)، ليس له علاقة مباشرة بالتعليم العربيّ والإسلاميّ في المدارس الإسلامية في غانا، كما توجد في المدارس الإسلامية وبعض الجامعات في نيجيريا.

المبحث الثالث: التحديات التي تعوق الدراسات العربية والإسلامية في غانا:

يواجه التعليم العربيّ الإسلاميّ عقبات عدّة من نواحٍ شتى، وأهمّ هذه التحديات وما يتعلق بها من صعوبات أخرى:

١ – عدم الاعتراف الكامل والتقدير اللائق باللغة العربية ودورها من قِبل الحكومة، ويبدو أنّ هذا مصدر الصعوبات التي يعانيها التعليم العربيّ والإسلاميّ في غانا، وهي مشكلةٌ قديمة، تمتد جذورها إلى الاستعمار البريطاني، ويعمل على استمرارها تيارٌ سياسيٌّ خفي، يقوم على تأجيج حربٍ باردة بين العربية والإنجليزية في غرب إفريقيا[٤]، لا يتوقع أن تزول قريباً، وتعدّ هذه المشكلة من أشدّ الصعوبات التي يعانيها التعليم العربيّ والإسلاميّ في غانا، ويترتب عليها:

– مشكلة عدم دفع الرواتب الكافية لمدرّسي اللغة العربية.

– سدّ باب فرص العمل في الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية أمام المتخصّصين في الدراسات العربية والإسلامية.

وقد أدى كلّ هذا إلى أن يكون المواطن المثقف باللغة العربية والعلوم الإسلامية أقلّ شأناً من غيره، ونتيجة لذلك أيضاً تزول الثقة النفسية عند المتخصّصين في هذا المجال.

٢ – عدم وجود مركزٍ خاصٍّ يتولّى تنسيق أنشطة الدراسات العربية والإسلامية في غانا، وينعكس هذا على مشكلة تعدّد مناهج تدريس اللغة العربية، وطرق إعداد الامتحانات وتقييمها.

٣ – انعدام الإدارة المدرسية المؤهّلة؛ إذ إنّ معظم مَن يتولون شؤون المدارس الإسلامية في غانا تنقصهم المعلومات أو المؤهلات الضرورية للإدارة والتنظيم.

٤ – ليس هناك معاهد لتدريب مدرسي اللغة العربية، ما عدا المعهد الذي سبق ذكره، وهذا ما أدى إلى قلّة المدرسين المؤهلين لمهنة التدريس، كما تسبّب في توظيف خريجي الثانوية والمتوسطة في تعليم اللغة العربية والعلوم الإسلامية في المراحل الابتدائية، فكأنّ هذه المرحلة أقلّ أهمية من غيرها.

٥ – قلّة المعاهد العالية والجامعات التي تقبل

(١) Hafiz Mohammed, Fieldnotes on Arabic and Islamic Studies in Kumasi, 2010.

(٢) علي بدر، مدير معهد إعداد المعلمين، مقابلة مع الباحث، ٢٥ جونيو ٢٠١٠م.

(٣) محمد عمر، المنسق السابق لكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، مقابلة مع الباحث، ٢٠ جونيو ٢٠١٠م.

(٤) نبّه إلى هذه الحرب غير واحد من الباحثين، سليمان ألابي يوسف، «آثار الصراع بين الثقافتين العربية والإنجليزية في تعليم شباب الأمّة الإسلامية داخل نيجيريا» (ورقة قدمت في الندوة العالمية الأولى حول التحديات التي تواجه الدراسات العربية والإسلامية في إفريقيا الغربية، جامعة كوغي، نيجيريا، جوليو ٢٦–٢٨/ ٢٠١٠م).

خريجي المدارس الثانوية.

٦ – عدم وجود المقررات الدراسية الموحّدة على امتداد المستويات.

٧ – مشكلة النزاعات العقدية في صفوف المسلمين، وقد بدأت في مستهل السبعينيات، ونمت نموّاً– لا بارك الله فيه–، حتى قام المسلمون، الذين عاشوا على مدى عصورهم صفّاً واحداً، بتكفير بعضهم لبعض الآخر.

٨ – قلّة رغبة الطلاب في الدراسات العربية والإسلامية، ومن ثمّ قلة التعاون المطلوب من الآباء وأولياء المتعلمين.

٩ – ضيق ظروف المعيشة التي يواجهها بعض الطلبة المسلمين، ويكثر ذلك في مجتمعات ذنغو.

اقتراحات وتوصيات:

وأخيراً، ما من صعوبة يواجهها الفرد أو المجتمع أو المؤسسة إلا وهناك وسائل لمواجهتها، وعليه؛ أقدّم اقتراحات وتوصيات تهدف إلى تخفيف العقبات التي تقف في طريق تطوير التعليم العربيّ الإسلاميّ في غانا، والتي لا بد من اجتيازها؛ إن كان التعليم العربي الإسلاميّ سيحظى بالمستقبل المرموق الذي يحلم به بعض المسلمين، منها:

١ – أن تعمل المدارس الإسلامية معتمدة على أنفسها، ولها في المدارس الأهلية قدوة، ليس لكسب الربح المفرط كالمدارس الأهلية، ولكن للحصول على ما يكفي لسدّ احتياجاتها الإدارية والتشغيلية.

٢ – تأسيس هيئة خاصّة مستقلة أو لاحقة بقسم التعليم الإسلاميّ في غانا، تكون غايتها تخطيط وتنسيق أنشطة المدارس الإسلامية والعربية والإشراف عليها.

٣ – تأسيس معهدٍ خاصٍّ لتدريب مدرسيّ اللغة العربية والعلوم الإسلامية، كالذي يوجد في كماسي، وبهذا تتوفر لدى خريجي هذه المعاهد العلوم الأساسية في اللغة العربية والعلوم الإسلامية وطريقة تدريسها.

٤ – تأسيس جامعات أو معاهد عالية في المدن التي يكثر بها السكان المسلمون والمدارس الإسلامية الراقية، مثل: وَا وتَمَلِ وكُمَاسِي وأَكْرَا.

٥ – زيادة تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات الدراسية إلى مرتَيْن– على الأقل– في السنة.

٦ – على متخصّصي اللغة العربية في غانا، وغرب إفريقيا عموماً، إعداد مقررات ذات صبغات محلية، تلاءم قدرات المتعلمين وميولهم على اختلاف المستويات.

٦ – إرسال عددٍ كبيرٍ من كتب المقررات المدرسية لتوزيعها على الطلبة، حتى يكون لكلّ طالبٍ الكتب المدرسية الخاصّة به.

٨ – سلوك المنهج القويم في الدعوة والإرشاد، كما قال عز من قائل: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل : ١٢٥].

٩ – إرسال مئات النسخ من المجلات الإسلامية التي تصدر عن الدول العربية، مثل: المجلة العربية والخطاب الثقافي وقراءات إفريقية– من السعودية–، والفرقان والوعي الإسلامي– من الكويت–، ومجلة الأزهر– من مصر–، والدعوة الحق– من المغرب–.

١٠ – إرسال مجموعات كبيرة من المواد المسموعة والأفلام الإسلامية التي يتم إنتاجها في الدول العربية؛ لتوسيع الثقافة العربية والإسلامية لدى الناشئين في غانا.

١١ – تشجيع البحوث اللازمة لتطوير مناهج تعليم اللغة العربية ■

حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المجتمعات الإفريقية

د. محمد البشير أحمد موسى
باحث في الدراسات الإفريقية والقانونية – تشاد

شهدت عددٌ من دول القارة الإفريقية تحوّلاتٍ كبيرةً لم تشهدها منذ الاستقلال، وذلك في اتجاه بناء دولة القانون والمؤسسات، وسط نداءاتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ واسعةٍ لتحقيق العدالة والمساواة والحريات وحقوق الإنسان، وصولاً إلى قيام الحكم الرشيد بتكوين مؤسّسات المجتمع المدني، والسعي لإلغاء مبدأ الحزب الواحد، وهيمنة النظام العسكري، والأبوية الروحية التي عاشت إفريقيا في أكنافها فترةً طويلةً من تاريخها السياسي.

فبرغم حكم الحزب الواحد، وهيمنة النظام العسكري، والأبوية الروحية، بحجة الحفاظ على وحدة الدولة القومية، وبناء الوحدة الوطنية، وسيادة القانون، في الدولة الإفريقية الحديثة، لم تتقدم دول القارة قيد أنملة فيما يتعلّق بالحكم الرشيد ودولة القانون والحريات، بل تحوّل بعضها إلى دولةٍ (فاشلة)، يعاني بعض أركانها من الإقصاء والتهميش وقمع الحريات، والاستغلال السيئ لمقدّرات الشعوب؛ لتحقيق طموحاتٍ شخصية، أو حزبية، أو مناطقية، أو فكرية، على حساب باقي أركان الدولة وحقوق الإنسان.. والمجتمع بأسره.

دعائم دولة القانون والمؤسّسات:

أثبتت التجارب العملية بأنه لا توجد قوالب جاهزة للممارسة الديمقراطية في العالم، وإفريقيا خصوصاً، ولكن توجد دعائم وأعمدة للممارسة الديمقراطية، يمكن البناء عليها لتحقيق دولة القانون والمؤسّسات والحريات وحقوق الإنسان، حسب ظروف كلّ مجتمع، وتتمثل هذه الدعائم فيما يأتي:

- ضرورة وجود التشريع، ووجود مؤسّسات الرقابة المتبادلة، والتوازن في السلطات.
- وجود الوعي بأهمية الشورى، أو الديمقراطية، بوصفها أسلوباً لإدارة الدولة والتعايش بين المكوّنات المختلفة.
- المشاركة الحقيقية بين الراعي والرعية لتحقيق الحكم الرشيد، فوجود التشريع لا يكفي وحده إذا لم يكن نابعاً من الشعب، وتتحقق فيه الفاعلية والعدالة والموضوعية.
- المؤسّسية؛ فلا بد أن تكون المؤسّسات، سواء كانت أحزاباً أو مؤسّسات المجتمع المدني، قائمةً على التعدّدية والمشاركة المجتمعية، وليست نابعةً من السلطة الحاكمة.. أيّاً كانت هذه السلطة.

صُنّف عام (2016م) الأسوأ في حقوق الإنسان الإفريقي؛ حسبما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية

ولا بدّ من اقتناع المجتمع بأنّ الحياة الشورية أو الديمقراطية طريقٌ للتعايش السلميّ بين المكوّنات الاجتماعية المختلفة، وأنها الطريق الأمثل لبناء الدولة والمؤسّسات في إطارٍ دستوريٍّ يراعي المتطلبات المختلفة للمجتمع، آخذاً في الاعتبار أنّ التحوّل نحو بناء الدولة القانونية والحكم الرشيد ينبع من الداخل لا من إملاءات الخارج، وأنها قائمةٌ على عقدٍ اجتماعيٍّ ارتضاه الجميع، وهو الدستور، عندها فقط يمكن إنشاء دولة القانون والمؤسّسات التي تضمن حماية الحريات وحقوق الإنسان، ويتحقق في ظلّها الحكم الرشيد.

إفريقيا.. انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات العامّة برغم الشعارات:

شهدت إفريقيا في تاريخها الإسلاميّ عدداً من النماذج الرائعة من الدول التي تحقّقت فيها مقوّمات دولة القانون والمؤسسات، وهي الممالك الإسلامية, التي حقّقت أهمّ الأسس التي يقوم عليها الحكم الرشيد، وهو مبدأ «فصل السلطات»، وتحقيق البُعد الاجتماعيّ عبر المشاركة المجتمعية والمساواة في الحقوق والواجبات والعدالة الاجتماعية، والمظلّة الكبيرة لكلّ ذلك كان وجودُ تشريعٍ يخضع

الجميع له، وهو الشريعة الإسلامية، فامتدّ حكم هذه الممالك، في بعض مناطق القارة، لأكثر من ألف عام (٩٠٠م - ١٩٠٠م).

ومن هذه الممالك مملكة كانم الإسلامية في وسط القارة الإفريقية، التي امتدّ نفوذها شرقاً إلى ما يُعرف اليوم بوسط السودان، أما غرباً فإلى شمال دولة نيجيريا والكاميرون، وجنوباً إلى شمال إفريقيا الوسطى، وشمالاً إلى منطقة فزان في جنوب ليبيا، حتى عصفت بها المتغيّرات الدولية والمحلية فتجزأت إلى دويلات.

وفي عصر ما بعد الاستعمار، واستقلال الدول الإفريقية، دفعت التحوّلات السياسية والقانونية، وتحديات الاضطرابات الإثنية والنزاعات في تغيير النّظم الحاكمة في دول القارة، وما يترتب عليها- غالباً- من انتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان، وقمعٍ للحريات، دفعت القادةَ الأفارقةَ إلى رفع شعار: «حقوق الإنسان» في مواجهةٍ- شكلية- لهذه التحديات.

وفي هذا الإطار- على سبيل المثال-؛ انعقدت القمّة الثامنة والعشرين للاتحاد الإفريقي، في (٢٠١٧/١/٣١م) بأديس أبابا، تحت شعار: «تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب» مع تأكيد الالتزام «بالأمن والسلام»[(١)]، ولم يُعر القائمون على أمر هذه القمّة مراجعة شعار القمّة السابقة (٢٠١٦/١/٣١م): «عام إفريقيا لحقوق الإنسان... حقّ المرأة» أيّ اهتمام، كما هو المعتاد (مراجعة ما تمّ الاتفاق عليه أو إنجازه)، بل مرّ مرور الكرام كغيره من شعارات الاتحاد الإفريقيّ وقراراته التي لا يُوجد لها تطبيقٌ في أرض الواقع، حيث كان رفع الشعار وقتها امتصاصاً لغضب الشارع الإفريقيّ من الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان في عددٍ من دولها، وبخاصّة تلك التي تشهد حروباً على الهويّة أو الإثنيّة، وما صاحب ذلك من تجاوزاتٍ للقوات الإفريقية.

واتخذت تلك القمّة شعار: «حقّ المرأة» ذريعةً لفرض الأجندة الغربية فيما يتعلّق باتفاقية «سيداو»، وغيرها من الاتفاقيات الدولية حول المرأة وحقوقها وفق المنظور الغربي، بغرض فرضها على الدول الإفريقية، وتحديداً المسلمة منها، كما هو واقع اليوم من طرح «مدوّنة الأحوال الشخصية» في كلٍّ من تشاد وموريتانيا والنيجر والسنغال والمغرب، وغيرها من الدول المسلمة في إفريقيا.

لقد اعتبر الاتحادُ الإفريقيُّ عامَ (٢٠١٦م) تحوّلاً أساسيّاً في مسار حقوق الإنسان في إفريقيا، وبخاصّة حقوق المرأة- بناءً على «الصيحة» الدولية-، حيث تزامن رفع الشعار مع شعارٍ آخر للاتحاد وهو: «عقد المرأة الإفريقية: ٢٠١٠-٢٠٢٠»، وإطلاق صندوق «المرأة الإفريقية»، لدعم هذا التوجّه بتعزيز «حقوق المرأة» خلال هذا العقد.

كما تزامن رفع هذا الشعار مع الذكرى الـ(٣٥) لاعتماد الميثاق الإفريقيّ لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١م) في نيروبي، والذكرى الـ(٣٠) لبدء نفاذ هذا الميثاق عام (١٩٨٦م)، والذكرى الـ (١٣) لبرتوكول حقوق المرأة في إفريقيا الملحق بالميثاق الإفريقيّ لحقوق الإنسان، والمعروف ببرتوكول «موبوتو في عام ٢٠٠٣م».

وبرغم رفع شعار «عام إفريقيا لحقوق الإنسان... حقّ المرأة»، في عام (٢٠١٦م)؛ فإنَّ الانتهاكات ما زالت ممتدة في أنحاء القارة

(١) بيان صحافي رقم: (١٢) للقمّة الثامنة والعشرين، الموقع الرسمي للاتحاد: http://au.int/ar

الإفريقية، بل صُنّف عام (٢٠١٦م) الأسوأ في حقوق الإنسان الإفريقي، حسبما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية (حالة حقوق الإنسان في العالم) لعام: (٢٠١٥/٢٠١٦)[١]، بل إنَّ تلكم الممارسات المخالفة لشعار «عام حقوق الإنسان في إفريقيا» لم تسلم منها إثيوبيا نفسها، التي يقع بها مقرّ الاتحاد الإفريقي، بل كانت على رأس قائمة الدول المنتهكة لهذا الشعار وحقوق الإنسان لعام (٢٠١٦م)، كما لم تسلم قوات الأمم المتحدة نفسها من التورط في هذه الانتهاكات في دولتَي إفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وكذلك القوات الإفريقية المتمركزة في العاصمة «بانقي»، حيث تقع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[٢]!

الحكم الرشيد وبناء الدولة القانونية في إفريقيا:

مع التغيّرات التي طرأت على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفييتي، وظهور بعض الأزمات الأخرى في العالم، وبخاصّة العالم الرأسمالي، التي عُرفت حينها بالكساد الاقتصادي، وحاجة المجتمعات الغربية إلى تأمين أمنها الاقتصاديّ عبر ما تملكه القارة الإفريقية من خيراتٍ تحت الأرض وفوقها، فقد ظهرت مفاهيم جديدة وسياسات اقتصادية من قِبل المؤسّسات الاقتصادية الدولية الداعمة للحركة الاقتصادية في الدول الرأسمالية، والمتمثلة في كلٍّ من: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، اللذَيْن قامَا بطرح مفهومٍ جديدٍ للحكم في إفريقيا عُرف باسم «الحكم الرشيد»، بوصفه مفهوماً أو أسلوباً لإدارة الحكم في إفريقيا.

وتمثّل ذلك بصورةٍ خاصّةٍ في أدبيات البنك الدولي، المرتبطة أساساً بتأمين تدفّق الخيرات على الدول الرأسمالية، إذ قام البنك بتشخيص الأزمة الاقتصادية للدول الإفريقية في دراسة عُنونت بـ«إفريقيا جنوب الصحراء، من الأزمة إلى النمو المستدام»: Sub Saharan Africa, from Crisis to Sustainable Growth[٣]، وخلصت الدراسة إلى أنّ الأزمة تتمثل في الأعراض الآتية:

- شخصنة السلطة.
- إنكار حقوق الإنسان الأساسية.
- انتشار الفساد وتفشّيه على نطاقٍ واسع.
- وجود حكومات غير منتخبة، ولا تخضع للمسائلة.

كما ترجع الإشارة إلى مفهوم «الحكم الرشيد» في مبادرات التنمية الإفريقية، وأُطر التعاون مع الدول الغربية، إلى بداية التسعينيات، ففي وثيقة «كمبالا» لمؤتمر «الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا» في عام (١٩٩١م)، اعتبرت الوثيقة الختامية أنَّ «الحكم الرشيد» أساس تحقيق الاستقرار، مشيرة إلى ضرورة الالتزام بحكم القانون، والمشاركة الشعبية في الحكم، والشفافية، وتداول السلطة، وقد أكدت الوثيقة ضرورة متابعة التقدّم في هذه الأبعاد عن طريق «سكرتارية» المؤتمر، بالتنسيق مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للاتفاقية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إلى أن يتمّ إنشاء آليةٍ خاصّةٍ للمتابعة، وهو ما لم يتمّ تنفيذه حتى اليوم[٤]!

(١) https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2016/02/annual-report-201516/ص (2-18).

(٢) المرجع السابق، ص (٧١).

(٣) World Bank,Washington DC. 1989. p: (60-61).

(٤) راوية توفيق: الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، ص (١٠٦).

العلاقة بين الحكم الرشيد والدولة القانونية:

أصبحت معظم التعريفات المتعلقة بالحكم الرشيد ترتبط بالجانب الاقتصاديّ أكثر من ارتباطها بالجانب الإنساني، ومن ذلك تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديّ عام (١٩٩٥م) أنّ الحكم الرشيد يتمثّل في: «استخدام السلطة السياسية، وممارسة السيطرة على المجتمع، في إدارة الموارد، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية»[١].

لكن أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنَّ «الحكم الرشيد» لا يتعلق فقط بالقضاء على الفساد الإداريّ بالمجتمعات، ولكنه يتعلّق أيضاً بإعطاء الأفراد الحقوق والآليات والقدرات للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثّر في حياتهم اليومية، ومحاسبة حكوماتهم على ما تقوم به، أي أنها خطوة لتطبيق العدالة والمساواة.

هذه الإضافة، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تضيف لنا بُعداً آخر في تعريف «الحكم الرشيد»، إذا ما استبعدنا الطابع أو السمة التي اتسم بها في أول ظهوره، وهو أنَّ «الحكم الرشيد» يعتمد في وجوده وتطبيقه على وجود «الدولة القانونية»، فكأنَّ «الحكم الرشيد» من تطبيقات «الدولة القانونية»، وهذا ما يعطي للمصطلح شموليةً أكبر من ذلك الذي حصره به البنك الدوليّ والمنظمات الدولية الأخرى، فالحكم الرشيد في أحد مفاهيمه هو: «مجموعة القواعد الاجتماعية التي تشملها دولة القانون»[٢]، وهذا المفهوم يجلّي تلك العلاقة الوطيدة بين المصطلحَيْن.

وبما أنّ الحكم الرشيد هو جزئية من جزئيات تطبيق الدولة القانونية، فقد بيَّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنَّ ذلك الحكم يقوم على جملةٍ من الخصائص والمبادئ، من أهمها:

١ – المشاركة: أن يكون لكلّ مواطنٍ الحقّ في إبداء رأيه عند اتخاذ القرار، مباشرةً أو بصورة غير مباشرة، من دون تمييزٍ بين المواطنين في ذلك[٣].

٢ – حكم القانون: أن يتّسم الحكم بالأُطر القانونية، من ذلك العدالة والمساواة، وتطبيق ذلك أيضاً من دون تمييزٍ أو تحيّز.

٣ – الشفافية: أي التدفق الحرّ للمعلومات، وانفتاح المؤسّسات والعمليات المجتمعية مباشرةً على المهتمين بها حتى يمكن مراقبتها.

٤ – الاستجابة: أن تسعى المؤسّسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع مَنْ لهم مصلحة فيها.

٥ – بناء التوافق: أي التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصّل إلى توافقٍ واسعٍ على ما يشكّل أفضل مصلحة للجماعة.

٦ – المساءلة: أن يكون صانعو القرار في الحكومة، والقطاع الخاصّ ومنظمات المجتمع المدني، مسؤولون أمام الجماهير.

٧ – الفاعلية والكفاءة: أن تلبّي العمليات والمؤسّسات احتياجات المجتمع؛ مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد[٤].

٨ – الرؤية الاستراتيجية، أن يمتلك القادة

---

(١) OrganizationofEconomicCooperation&Development Participatory Development&Good Governance, Paris (1995, p: (4.

(٢) داروود زالكي، وآخران: الالتزام سلطة القانون والحكم الجديد، ص (١١). ww.inece.org/mlw/arabic/ MLW_arabic2.

(٣) د. آدم الزين محمد: اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان، ص (١٠٠).

(٤) راوية توفيق: الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، مرجع سابق، ص (٢٨).

والأفراد منظوراً واسعاً للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتهما[٤]، ولتحقيق هذا الهدف فقد انطلقت رؤية مبادرة «نيباد»[١] في عام (١٩٩٩م) بهدف إعادة صياغة مستقبل القارة الإفريقية، وإرساء خطّة عملية للقرن الحادي والعشرين من أجل تطوير هذه القارة، ولكن جهود «نيباد» لم تكن جهوداً عملية وواقعية؛ مما ساهم في إخفاق الدول والقادة في التوصّل إلى رؤيةٍ استراتيجيةٍ للدولة القانونية في إفريقيا[٢].

وتتشكّل أطراف الحكم الرشيد من المؤسّسات الآتية:

أ - الدولة والمؤسّسات الرسمية، وتُعدّ أطرافاً أساسية في تحقيق الحكم الرشيد.

ب - المؤسّسات المحلية.

ج - المجتمع المدني؛ بمنظماته وجميعاته وأحزابه المختلفة.

د - القطاع الخاصّ[٣].

الحزب الحاكم (حكم الحزب الواحد) ومنهجية تقويض الدولة القانونية:

تتخذ النّخب الحاكمة، بسبب العوامل أو السّمات التي تعاني منها الدولة الإفريقية عند الاستقلال، منحىً معيّناً تجاه بسط سلطة الدولة السياسية وقوتها القانونية، واتخذت هذه النّخب من حكم «الحزب الواحد»، في دولة ما

إنَّ تأسيس الدولة القانونية والمؤسّسية التي تحمي الحريات وحقوق الإنسان في إفريقيا اليوم، يتطلب التطبيق الحقيقيّ لمفاهيم «الحكم الرشيد» ومبادئه

بعد الاستعمار، نمطاً وآليةً لبناء الدولة، وذلك في معظم الدول الإفريقية؛ بدءاً من تونس عند استقلالها عام (١٩٥٦م)، وهي أول دولة إفريقية تعتمد نظام «حكم الحزب الواحد»، ثم تلتها غانا عام (١٩٥٧م)، وهي أول دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، وفي عام (١٩٧٦م) كانت (٣٥) دولةً إفريقية تتخذ هذا الشكل للحكم من أصل تسع وأربعين (٤٩) دولةً حينذاك، حتى تلك الدول التي اتخذت منحى التعددية الحزبية؛ كانت الأحزاب الأخرى فيها عبارة عن صور، أو «نسخ متكررة»، من الحزب الحاكم، لا تستطيع القيام بأيِّ عمل يتعارض مع سياسة «الحزب الحاكم»، وإلا تمّ إقصاؤها في حال قيامها بالمعارضة، كما كان الحال في تونس وتشاد ورواندا ونيجيريا وزامبيا[٤].

فهذه الخطوة، حكم «الحزب الواحد»، وإن كان بعضهم يرى أنها حافظت على وحدة الدولة القومية، ونجحت في بناء الوحدة الوطنية وسيادة القانون على أراضي الدولة الحديثة، إلا أنها لم تحقّق الأهداف المرجوّة، لأنّ الواقع في كثيرٍ من الدول الإفريقية كان مخيّباً للآمال،

(١) نيباد: اختصار لمفهوم «الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا»، باللغة الإنجليزية: The Ne Partnership for Africa's Development، وهي رؤية محلية إفريقية وضعها الزعماء الأفارقة للنهوض بالقارة الإفريقية، وتمّ اعتمادها رسميّاً كمبادرة واستراتيجة من استراتيجيات القارة، وذلك في (١٨-٢٠/٨/٢٠٠٠م) في (جوهانسبرج) بجنوب إفريقيا.

(٢) عبدالقادر رزيق المخادعي: التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، ص (٢٦٥).

(٣) د. آدم الزين محمد: اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان، مرجع سابق، ص (١٠٠).

(٤) رضوان بروسي: الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا.. دراسة في المداخل النظرية، ص (١٧).

فبعض الدول بدأت معركتها لبناء الدولة الواحدة مع الاستقلال، فاندلعت الثورات العسكرية، أو الانقلابات العسكرية، للحيلولة دون ذلك؛ بإيعاز من الدولة المستعمرة، لتكوين دولة تفتقد إلى مقوّمات الدولة القوية، بناءً على رؤى غربية، كما حدث في السودان، منذ وصول القوات البريطانية وفرض سياسة المناطق المغلقة، أو كما في الكونغو الديمقراطية؛ التي بدأت قبل الاستقلال تعاني أزمة بناء الدولة الواحدة، التي تجمّع بين العرقيات والقوميات المختلفة، بسبب تدخّلٍ خارجيٍّ سافر منذ الوهلة الأولى لاستقلالها، حتى أودت هذه الحروب والنزاعات العسكرية والثورات، في الكونغو، إلى مقتل أكثر من مليون نسمة، ومقتل معظم القادة الوحدويّين من أمثال «باتريس لومومبا»[١].

النّخب الحاكمة وسياسة «ملء البطون» لتقويض الدولة القانونية:

أصبحت سياسة «ملء البطون» نمطاً للحكم في معظم الدول الإفريقية، وأثّرت في قيام الحكومات الإفريقية بعد الاستعمار، وظهور المؤسسات التي بدأت قبيل خروج المُسْتَعْمِر، كالأحزاب القومية، والإدارات المحلية للحكم في بعض الدول، بالإضافة إلى قيام أو تأسيس المنظومة الدينية التابعة للغرب (الكنيسة الإفريقية)، فلذلك أخذت هذه السياسة – حسب رأي بعض الباحثين– لا ترتبط بالسياسة فحسب؛ بل ترتبط أيضاً بعددٍ من المجالات السياسية والاقتصادية والدينية التي تترجم هذه السياسة في الخصّيصة الجذرية والتسلطية للدولة، وجرم السلطة السياسية، والانتقال من الصراع الإثني والقبليّ والجهوي إلى الصراع العسكري، كما كان الحال في نماذج: تشاد، وأوغندا، والسودان، وأنغولا، وليبيريا[٢].

ولذا؛ فإنَّ تطبيق هذه السياسة أدى إلى تزايد وتيرة الحروب الأهلية في الفترة من منتصف الخمسينيات إلى منتصف السبعينيات، بسبب الفروق الطبقية في المجتمع، والاستفراد بالحكم الذي تمتّع به بعض القادة.

وهذا ما أدخل القارة في دوامة العنف والاقتتال الأهلي، وانتهاك حقوق الإنسان، ليتمّ القضاء على الدولة الناشئة، والمؤسّسات البسيطة التي تركتها الدولة المُسْتَعْمِرَة، ولم تتراجع وتيرة هذه الحروب إلا في بداية التسعينيات (١٩٩٠م) بنسبة ٥٠٪ حتى عام ١٩٩١م[٣]، لرغبة القوى الغربية في استخراج الكنوز المدفونة من بترول ويورانيوم وغيرها، لعدم الاستقرار الاقتصاديّ في مناطق نفوذها الأخرى، وبخاصّة منطقة الخليج العربيّ حينذاك.

ثمَّ ارتفعت وتيرة هذه الحروب من عام (١٩٩٥م) إلى (١٩٩٨م)، بسرعةٍ غير مسبوقة، فأخذت الطابع الاجتماعي، أي النزاعات الإثنية والقبلية، وتحوّل الصراع من صراع أقلية من النّخب أصحاب المصالح الاقتصادية، إلى صراع اجتماعيٍّ بين المكوّنات المختلفة للدولة التي تعاني أساساً من الهشاشة، فشهد العالم في هذه الفترة أكبر الجرائم الإنسانية التي شهدتها البشرية في القرن العشرين، وهي جريمة حرب «الهوتو» و «التوتسي» التي راح ضحيتها مئات

(١) باتريس لومومبا: أول رئيس وزراء منتخب في دولة الكونغو الديمقراطية، تم اغتياله بعد فترة وجيزة من فوزه.

(٢) رضوان بروسي: الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا...، مرجع سابق، ص (٥٠).

(٣) Dr. monty G. marshall: conflict trends in Africa, 1946-2004.

الآلاف من المدنيّين والعسكريّين، وساهمت قوات الأمم المتحدة مرّةً أخرى، وبخاصّة الكتيبة الفرنسية، ومجلس الكنائس العالمي للكنيسة الكاثوليكية، في هذه المجازر، لتعيد لنا- مرةً أخرى- تلك العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والقوة العسكرية والدين في العقلية الغربية.

لقد خلَّفت هذه الصراعات، من الجانب الإنسانيّ فقط، في الفترة الممتدة من (١٩٨٠م) إلى (١٩٩٠م)، قرابة خمسة عشر مليوناً بين نازحٍ ولاجئ، من بينهم ثلاثة ملايين ونصف المليونٍ لجؤوا إلى دول الجوار[١]، وازدادت هذه الوتيرة مرةً أخرى من عام (١٩٩١م) إلى عام (٢٠١٣م)، لتخلّف أكثر من خمسةٍ وعشرين مليوناً، بين نازحٍ ولاجئٍ ومقيمٍ في مخيمات اللجوء؛ منذ الحروب التي دارت في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، ودخول دول- نحو إفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومالي- إلى منظومة الدول الفاشلة والدول ذات الصراعات الإثنية في إفريقيا.

وقد تفاقمت أزمات هذه الدول في الفترة من (٢٠١٢م) إلى (٢٠١٦م)؛ لنجد أنفسنا أمام مليونَي ماليّ بين نازحٍ ولاجئٍ في دول الجوار، وأكثر من مليون من جنوب السودان، وأكثر من خمسمائة ألف نازحٍ ولاجئٍ أفروسطي، بالإضافة إلى تلك الأرواح البريئة التي قُتلت بدم بارد، ولم يُجْدِ شعار «حقوق الإنسان في إفريقيا لعام ٢٠١٦م» نفعاً، فما زالت وتيرة هذه الانتهاكات والحروب ممتدة في عددٍ من الدول الإفريقية، وبخاصّة جنوب السودان وإفريقيا الوسطى.

(١) Dr. monty. ibid.

خريطة توضّح: واقع الحريات الصحافية والإعلامية في إفريقيا ٢٠١٢م-٢٠١٦م، ما بين الحرية والتقييد والحرمان التام[٢].

وضعية حقوق الإنسان في القارة الإفريقية (٢٠١٥/٢٠١٦م):

حسب تقارير المنظمات الدولية، وبخاصّة منظمة العفو الدولية، فإنَّ وضع حقوق الإنسان أصبح في تراجعٍ كبيرٍ في عددٍ من دول القارة، برغم ما صاحبَ ذلك من يقظةٍ ووعيٍ بالحقوق والواجبات في المجتمعات الإفريقية، وبخاصّة شمال القارة، إلا أنَّ انتكاسة تجارب الحريّة في دولٍ مثل مصر وليبيا، فيما أُطلق عليه «فترة الربيع العربي»، وفي الكونغو برازافيل وإثيوبيا، وتحوّل مسار بعض الثورات العربية إلى حروبٍ أهلية كما في ليبيا، وعودة الدولة الشمولية في مصر، والدولة البوليسية في إثيوبيا، والدول المحمية من قِبل فرنسا في الكونغو برزافيل، إلى آخر هذه النماذج الصارخة، أثّرت بشكلٍ ما على بعض المناطق في القارة الإفريقية.

(٢) الدراسة في ٢٠١٢/٩/٢٠م، وما زالت الوضعية كما هي حتى اليوم: http://swingsand-roundabouts.blogspot.com/2012/09/-on-freedom-press-african-continent.html

وفي المقابل؛ إنَّ استمرار تجربة نيجيريا وكينيا وملاوي، وغيرها من الدول التي حافظت على النّهج الديمقراطي، كانت أيضاً علامةً على أنّ الدولة القانونية والحكم الرشيد قابلةٌ للتطبيق في الدول الإفريقية، بعكس ما يدّعيه بعض الزعماء الأفارقة بأنّ النهج الشموليّ أو البوليسيّ هو الأصلح للدولة الإفريقية.

لقد كانت تقارير المنظمات الدولية عن وضع بعض الدول، مثل إثيوبيا وإريتريا، سيّئاً للغاية، مع العلم بأنّ هذه التقارير ليست شاملةً لكلّ الانتهاكات التي تعرّضت لها الشعوب الإفريقية.

ففي إثيوبيا:

فاز الحزب السياسيّ الحاكم: «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي» في الانتخابات العامّة، في عام ٢٠١٦م، بجميع مقاعد البرلمانات الاتحادية والإقليمية، وصاحب ذلك تزويرٌ كبيرٌ وحرمانٌ للأحزاب المعارضة، كما صرّح بذلك رئيس حزب «سمایاوي» المعارض؛ بأنّ المجلس الوطنيّ للانتخابات في إثيوبيا رفض تسجيل أسماء أكثر من نصف مرشّحيه المقترحين لمجلس نواب الشعب: ومن بين ٤٠٠ مرشّح؛ لم يستطع غير ١٣٩ الترشّح للانتخابات، وذكر ائتلاف «مدرك» المعارض أنّ المجلس الوطنيّ للانتخابات في إثيوبيا وافق على ٢٧٠ من ٣٠٣ مرشّحين كان قد اقترح تسجيلهم[١].

وهذه سمة معظم الأحزاب الحاكمة في الانتخابات التي جرت في أكثر من دولةٍ في عامَي (٢٠١٥م/ ٢٠١٦م)، حيث اعتمدت على التزوير، والاعتقال التعسّفي، والحرمان من أبسط الحقوق.

ولم يقتصر دَوْر الحزب الحاكم في إثيوبيا على قضايا التزوير، بل امتدت لقضايا الإقصاء بتُهم الإرهاب وتعكير الجوّ العام، حيث اعتُقل عددٌ كبيرٌ من أبناء المسلمين بسبب أزمة الأحباش، بل اعتُقلت مجموعات أخرى من المعارضة المدنية، وتمَّ قتل بعضهم داخل السجون في نهايات (٢٠١٦م)، حيث مات عددٌ من الشباب حرقاً في سجون النظام الإثيوبي؛ بسبب احتجاجات المزارعين على الأراضي التي انتزعتها الحكومة المركزية.

وشملت انتهاكات حقوق الإنسان في إثيوبيا (عاصمة الاتحاد الإفريقي) كلّ الأطياف، العلماء من المسلمين، ورجال السياسة والقانون والإعلاميين، حتى المزارعين، لذا فإنّ هذه الانتهاكات ذُكرت في تقارير المنظمات والوسائل الإعلامية الغربية، لكن الذي تغافلت عنه المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ولم تذكرها إلا على سبيل الاستحياء، تلك الانتهاكات التي مورست ضدّ المسلمين في هذه الدولة، وتحت أعين مراسلي هذه المنظمات والوسائل الإعلامية!

أما في الجارة إريتريا:

فقد استمر آلاف الأشخاص في مغادرة البلاد هرباً من الخدمة الوطنية الإلزامية، وخلال عام (٢٠١٦م) وأوائل (٢٠١٧م) شكّل الإريتريون ثالث أكبر الجماعات التي تعبر البحر الأبيض المتوسط في الهجرة إلى الدول الأوروبية، وذلك بعد السوريّين والأفغان، وأغلبية الذين فقدوا حياتهم في تلك الرحلات كانوا من الشباب الإريتري.

واستمرت حالة غياب حكم القانون في إريتريا منذ الاستقلال حتى الآن، وظلّت المعارضة السياسية محظورة، ولم يُسمح لوسائل الإعلام والجامعات المستقلة بالعمل فيها حتى اليوم،

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦م، ص ٥٤.

واستمرت القيود المفروضة على حرية العقيدة والتنقل، وظلّ الاعتقال التعسفيّ دون تهمةٍ أو محاكمة سائداً بالنسبة لآلاف سجناء الرأي، بل سُنَّت في مايو ٢٠١٦م قوانين جديدة، وهي القانون المدنيّ وقانون العقوبات، بالإضافة إلى قانونَي الإجراءات المدنية والإجراءات العقابية، لتحلّ محلّ القوانين الانتقالية التي ظلّ معمولاً بها منذ استقلال البلاد، لتضيف هذه القوانين مزيداً من الانتهاك لحقوق الإنسان الإريتري.

وبرغم قمع الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان في إريتريا؛ فإنّ الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا، لم تنطق بكلمة تنديد، بل امتدت الاتفاقيات التجارية بين الشركات الغربية والنظام الإريتري في عددٍ من المجالات، ومن ذلك الاتفاقية التي وقّعت في شهر سبتمبر ٢٠١٦م، بين شركة (صنريج غولد) الكندية، ومن جانب النظام «هيئة التعدين الوطنية الإريترية» (إنامكو)- من «وزارة الطاقة والمناجم»-، للقيام بعمليات التنقيب عن الذهب والنحاس والزنك، ولم تعترض الحكومة الكندية على هذه الاتفاقية- لأجل انتهاكات حقوق الإنسان- ما دام أنها تدعم الاقتصاد الكندي، أما حقوق الإنسان فلا قيمة لها، وبخاصّة حقوق الإنسان الإفريقي، ولم تكن الدعاوى القانونية ضدّ الشركة من بعض الجهات بسبب استخدام العمل القسريّ في بعض مناطق التعدين، تحديداً في منجم (بيشا)، إلا لذرّ الرماد في أعين المنظمات والمجتمع الدوليّ لما يمارسه النظام الإريتري من تعدياتٍ

على حقوق الإنسان بشكلٍ يومي[١].

خطوات نحو بناء الدولة القانونية (التي تحمي الحريات وحقوق الإنسان):

لقد ظهر على السطح مع الألفية الجديدة توجّهٌ لدى عددٍ من الدولة الإفريقية للأخذ بالمفاهيم الغربية للديمقراطية، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وتحديداً بعد (٢٠٠٣م)، فقد بقيت معظمُ الأشكال الديمقراطية للأنظمة الإفريقية قليلة جدّاً، كما أنَّ أكثر من نصف الأنظمة الإفريقية عبارة عن أنظمة قَبَلية لإثنيةٍ واحدة.

وبرغم أنَّ هذه الأنظمة ترفع راية الديمقراطية اليوم؛ فإنها في الأعمّ أنظمةٌ استبداديةٌ شمولية، علماً بأنَّ الدول التي تُعرف بالاستبداد قد تقلّص عددها من (٣٦) دولة من أصل (٤١) دولة في عام (١٩٨٠م)، إلى خمس (٥) فقط في عام (٢٠٠٤م)؛ حسب رأي بعض المحلّلين.

وفي اعتقادي: أنَّ بعض الأنظمة التي ترفع راية الديمقراطية ما تزال تتشبّث بالحكم، وتجمع بين النقيضَيْن: الاستبداد والديمقراطية، لذا قد لا يكون عدد هذه الدول المذكور دقيقاً؛ إذا ما حاولنا تنزيل قيم دولة القانون والمؤسّسات، وحماية الحريات وحقوق الإنسان، على هذه الأنظمة الخمسة[٢].

وبرغم أنَّ عدد الدول المخفقة (الفاشلة) في إفريقيا؛ قد زاد بنسبة ١٠٪ في الفترة نفسها، مع توقف الحرب في أنغولا، وبعض الجيوب الأخرى في القارة، نجد أنَّ هناك دولاً في القارة تسعى بخطوات حثيثة نحو بناء الدولة القانونية ودولة المؤسّسات، مع توقف هذه الحروب التي امتدت لعددٍ من السنوات، وأهمّ نماذج هذه المجموعة:

دولة جنوب إفريقيا: وبغضّ النظر عن بعض أوجه القصور فيها هنا وهناك؛ فإنها تُعَدُّ نموذجاً من النماذج الديمقراطية التي يمكن أن يُحتذى بها، فقد استطاعت أن تتجاوز أزمة التفرقة العنصرية بمساعي لجنة المصالحة والعدالة، التي خفّفت بصورةٍ كبيرةٍ من تلك الاحتقانات الدفينة التي كادت أن تؤدي إلى انهيار الدولة، وهو ما كانت تأمله الأقلية البيضاء[٣].

والنموذج الآخر دولة كينيا: التي تتقدم خطوةً وتتراجع خطوات، فبرغم ما صاحب ديمقراطيتها من أزماتٍ؛ فإنها تخطو مع ذلك خطىً حثيثة لإنشاء الدولة القانونية والمؤسّسية.

وهناك نماذج أخرى في بعض البلدان، وبخاصّة دول منطقة الجنوب الإفريقي، مثل دولة ملاوي، وجزء من شرق القارة، مثل تنزانيا، والنموذج السنغالي في غرب القارة، وتونس في شمالها.. وغيرها.

دول أشكال الديمقراطية:

يبقى الجزء الأكبر الآن، هو دول «أشكال الديمقراطية»، التي يقوم صاحب السلطة فيها بتعديلاتٍ مطّردةٍ في الدساتير لكي تتواءم مع طموحاته الشخصية، وتتناسب مع رغباته الشخصية في السلطة والمال، وهذا يعود بالذاكرة إلى مصطلح «دولة النّخبة» في فترة ما بعد الاستقلال، إذ ظهرت بثوبٍ جديدٍ تحت راية الديمقراطية؛ إرضاءً للغرب في صيحاته ودعواته للاقتداء بصيغه ومعاييره.

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام٢٠١٥/م، ص ٦١.

(٢) Dr. monty G. marshall: conflict trends in Africa. ibid.

(٣) أساني فساسي: الصحوة الإفريقية، ترجمة هيثم لمع، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ص ٣٤٨.

ولعلّ هذه النماذج نفسها تكون في تراجعٍ مستمرٍ مع تنامي الوعي العام لدى الشعوب بحقوقها، وقد تؤدي الثورة الإعلامية، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إلى الحدّ من تشبّث هؤلاء الحكام بالسلطة، وإيجاد صيغٍ جديدةٍ للعقود الاجتماعية بين المكوّناتِ المختلفة لعملية بناء الدولة القانونية والمؤسّسية، كما حدث مؤخّراً في دولة «بوركينافاسو»، حيث خرج الشعب في مظاهراتٍ سلميةٍ أدّت إلى تنحّي الرئيس «بليز كومباوري» الذي حكم الدولة لأكثر من سبعةٍ وعشرين عاماً، وكذلك أدى فوز الرئيس الغامبيّ الجديد «آدم بارو» بنسبة أصوات كبيرةٍ، في نهاية الأمر، إلى إجبار الرئيس يحيى جامع على التنحي عن السلطة، ومغادرة البلاد تحت تهديد الحرب الأهلية.

خاتمة:

بناءً على ما سبق؛ يتضح أنه لا يتأتّى اليوم البناء القويّ لدولة القانون والمؤسّسات والحكم الرشيد في إفريقيا من خلال الجانب السياسيّ فقط، بل لا بد أيضاً من تنشيط دَوْر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وضمان الحريات وحماية حقوق الإنسان، لأنّ الاندماج الوطنيّ بين المكونات الاجتماعية المختلفة، والتنمية البشرية، وتنمية البنية التحتية، كلّها عوامل تساعد على قيام الدولة القانونية المؤسّسية، في مناطق ترقد على مخزونٍ ضَخم من الخيرات المختلفة؛ من الموارد الزراعية والمائية والمعدنية.. وغيرها.

إنَّ تأسيس الدولة القانونية والمؤسّسية، التي تحمي الحريات وحقوق الإنسان، في إفريقيا اليوم، يتطلب التطبيق الحقيقيّ لمفاهيم «الحكم الرشيد» ومبادئه، وكذلك يتطلب تحويل نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ألزمت الدول الإفريقية نفسها بها في إقامة دولة الحقوق والحريات والمشاركة الحقيقية في صناعة القرار، إلى واقعٍ يعيش فيه المجتمع، ويُعدُّ هذا هو الضمانة الأكيدة لوقف الاقتتال والاحتراب الأهلي في الدول الإفريقية، وكذلك الضمانة الأساسية لوقف عمليات الفساد الإداري والسياسي، وهي خطوة أساسية لبناء دولةٍ يتوافق الجميع على إنشائها؛ بناءً على هذه المعايير وغيرها من أسس الدولة القانونية، وهذه الضمانات لخصتها مبادرة «نيباد» في الجزئية المتعلقة بالديمقراطية والحكم السياسي، وذلك بتعزيز المساهمة في الإطار السياسيّ والإداريّ في الدولة الإفريقية؛ تماشياً مع مبادئ الديمقراطية والدولة القانونية لتحقيق «الحكم الرشيد» في القارة.

وإلى حين إنشاء مثل هذه الدولة؛ فلا بدَّ من نشر ثقافة «الحكم الرشيد» في المجتمعات الإفريقية، وثقافة أهمية بناء الدولة القانونية، وأهمية دعم البرامج المتعلقة بالحكم الرشيد، كبناء مؤسسات المجتمع المدني، وإصلاح القضاء، وبرامج التكوين المدنيّ العسكري[1]، والوعي بحقوق الإنسان، حتى نُوجِدَ رأياً عامّاً، وبخاصّة وسط النّخب الإفريقية لتحقيق هذا الهدف إلى واقعٍ مشاهد، خصوصاً في القرن الحادي والعشرين.. قرن الإعلام الجديد ■

(١) عبدالقادر رزيق المخادعي: التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

«المستعربون الأفارقة» وتحدّيات الهويّة

(قراءة سوسيو/ثقافية نقدية)

د. الخضر عبدالباقي محمد

مدير المركز النيجيري للبحوث العربية – نيجيريا

قد يكون مصطلح «المستعربون الأفارقة» جديداً بعض الشيء في الأوساط الثقافية والأكاديمية العربية، لكن المفهوم الذي يشير إليه قديم، بل متجذّر في عمق التاريخ[1]، فمما لا شك فيه أنّ الكثير من الشعوب والقوميات دخلوا في إطار اللغة العربية، وانصهروا في البوتقة الثقافية العربية تماماً، على الرغم من وجود حواجز واعتبارات إثنية جغرافية وسياسية.. وغيرها.

وتُعدّ إفريقيا واحدة من أبرز المناطق التي شهدت حضوراً ملموساً ومكثّفاً للثقافة العربية، والتي تجذّرت في أرجائها، وترعرعت على أراضيها، حتى أصبحت تمثّل عنصراً مهمّاً في حياة الشعوب الإفريقية المسلمة، وغَدَا للتعليم العربيّ قيمة اجتماعية كبيرة، ودلالة ثقافية عميقة في الساحة الإفريقية؛ لأنّ اللغة العربية هي وعاء الثقافة الإسلامية، وهي الأداة المثلى لمعرفة مبادئ الدين الحنيف، وهي اللغة الوحيدة في العالم التي ترتبط بالدين ارتباطاً لا انفصام له[2].

ومن خلال هذه الرؤية؛ يتأكد أنّ اللغة العربية تمثّل لنا قضية وجود، لأنّ القضايا الثقافية ذات الارتباط بمكونات الهويّة، كاللغة العربية وثقافتها، قضية ذات ثقلٍ كبيرٍ وتأثيرٍ

(١) الخضر عبدالباقي محمد (٢٠٠٥): المستعربون الأفارقة والمشروع النهضوي: رؤية ثقافية، محاضرة بمقر الجمعية الإفريقية (اللجنة القومية للاتحاد الإفريقي) - القاهرة: الزمالك، ص ٣.

(٢) الخضر عبدالباقي محمد (٢٠٠٧): واقع الثقافة العربية في إفريقيا، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص ٥.

المستعربون الأفارقة مطالبون بحركةٍ إصلاحيةٍ نشطة؛ للبرهنة على صحة الاختيار وسلامة النهج الفكريّ الثقافيّ العربيّ الذي ينتمون إليه

عميقٍ في حاضر الأمّة ومستقبلها[3].

وفي إطار التقسيم الموضوعي؛ تتكون هذه الورقة من توطئةٍ ومحورَيْن أساسيَّيْن وخاتمة، عُنيت التوطئة بشرح حيثيات الارتباط بالهويّة الثقافية العربية في المجتمعات الإفريقية، وجذور التمظهر الثقافيّ العربيّ في الحياة الفكرية للأفارقة، وفي المحور الأول: بيان الأطر العامّة لمفهوم «المستعربون الأفارقة»، من حيث السياقات والدلالات، علاوةً على تصنيفٍ عامٍّ للمستعربين من حيث الارتباط بالهويّة العربية، وفي المحور الثاني: شرحٌ مفصلٌ لأهمّ التحدّيات والمضاعفات التي أفرزها الانتماء للهويّة الثقافية العربية للمستعربين، وفي الخاتمة: تصوّرٌ ورؤى لسبل مواجهة تلك المشكلات والتحدّيات.

المحور الأول: المستعربون الأفارقة.. المفهوم والدلالة:

الهويّة: تكييف للإطار المفهومي:

مصطلح «الهُويّة» مشتق من الضمير «هُو»، ويشير هذا المصطلح باستعمالاته المتعددة إلى الماهية الجوهرية والحقيقية للذات الموصوفة،

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٦.

وهـــذا يفيد أنّ الهويّة: هي مـــا يُتعرّف بها على الشـــيء في ذاته؛ من دون اللجـــوء إلى عنصرٍ خارجي.

وقد شاع اســـتخدام هذا المصطلح بشكلٍ كبيرٍ في المجتمعـــات المعاصرة، خصوصاً في أوســـاط الكتابات المتصلة بالعلوم الاجتماعية (علـــم النفس – الأنثروبولوجيا – السياســـة – الإعـــلام.. وغيرهـــا)، كما حظي بقـــوة البروز كمصطلحٍ فلســـفيٍّ محمّلٍ بالدلالة والإشارة إلى خصائصٍ الكينونة القائمة للشَّيء[١].

ويؤكـــد مصطلـــح «الهويّـــة»، والمفهومات المرتبطة به، الأصالـــة الاجتماعية والتاريخية للخصائـــص المميزة لماهية أيـــة كينونة، ويقرّ بمحورية الثقافة وتعدّدها، بل تنوّعها في الزمان والمكان، إذن؛ مفهوم «الهويّة» باختصارٍ شـــديدٍ هو: عبارة عن كينونة اجتماعية ثقافية مستقلة.

الهويّة: تحديد للإطار الدلالي:

يمكن أن نحدّد «الهويّـــة» من خلال دلالتها بأنهـــا: الإرث الثقافيّ المتراكم لمجموعةٍ معينةٍ مـــن الأفراد أو المجتمعات مـــن خلال التاريخ، وعبـــر أيديولوجيـــات كثيرة في مجـــال الفكر السياسيّ والاقتصاديّ والدين والعلوم الطبيعية، وهذا بغضّ النظر عن المســـتوى التطوريّ لهذا التراث الفكري، كلّ هذا يمثّل النمط الأيديولوجيّ الذي يرســـم ويحدّد ما يمكن تسميته بـ«الهويّة القومية» أو «هويّة المجتمع»[٢].

الهويّة: ومحورية اللغة:

برزت اللغـــة وفرضت وجودهـــا القويّ في تحديد الهويّة القومية للشعوب، وظلت تمثّل منذ القدم أبرز ملامح الهويّـــة للكيانات والقوميات عبـــر التاريـــخ، ولا يوجد تصنيـــفٌ أو تعريفٌ لمفهـــوم الهويّة أو لتحديـــد ملامحها لا يُدخل اللغة في صميم هـــذا التحديد؛ على الرغم من وجود الاختلاف حول العناصر الأخرى المشكِّلة للهويّة[٣].

المستعربون الأفارقة والهويّة الثقافية:

يتّســـم مصطلح «المســـتعربون الأفارقة» بالحداثة النســـبية من حيث الظهور والذيوع، وكذلـــك الانتشـــار، وله حـــدود ضيقة بعض الشـــيء من حيث الاســـتخدام في الأوســـاط الثقافية والأكاديمية العربية، على الرّغم من أنّ ما يشير إليه كمفهومٍ ودلالةٍ قديم، بل متجذّر في عمق التاريخ.

والمنطلق الفلســـفيّ لهذه التســـمية؛ جاء من خصائص «عالمية الثقافة الإسلامية»[٤]؛ باعتبار «الهويّة العربية» شـــأناً حضاريّاً ثقافيّاً بمرجعيته الدينية الإســـلامية، وليســـت شأناً عنصريّاً أو إقليميّاً، ويؤكد ذلك شواهد كثيرة، منها: أنّ الكثير من الشعوب والقوميات دخلوا في إطـــار العربيـــة، وانصهروا فـــي البوتقة الثقافية العربية تماماً، من هذا الباب الواسع، علـــى الرّغم من وجـــود حواجـــز واعتبارات جغرافية وسياسية.. وغيرها.

(١) المعجم الوسيط / الجزء الثاني، (١٩٨٩).

(٢) ساطع الحصري (١٩٥٩): ما هي القومية العربية؟ نقلاً عن: حليم بركات (١٩٩٨): المجتمع العربي المعاصر.. بحث استطلاعي اجتماعي، ط ٦ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٤) انظر في ذلك:
- أبو الأعلى المودودي: الحضارة الإسلامية أسسها ومبادؤها، ط أولى، ترجمة: أحمد عاصم الحداد، بيروت: الدار العربية للطباعة والنشر.
- سيد قطب: خصائص التصور الإسلامي ومقوّماته، ط أولى، بيروت: دار القرآن الكريم.
- عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني (١٤٠٠): أسس الحضارة الإسلامية ووسائلها، ط أولى، دمشق /بيروت: دار القلم.

وانعكاساً لهذه التراتبية؛ تمكّنت العربية، وسجّلت حضوراً واضحاً وإنجازات ملموسة في مجتمعات إفريقية مختلفة، وظهر ذلك جليّاً من خلال مجموعة من المعالم الحضارية والثقافية التي أفرزتها الثقافة العربية في حياة الأفارقة، فقد كان لقيام عددٍ من الدول والإمبراطوريات الإفريقية الإسلامية آثارها الفاعلة في إحياء الثقافة العربية في بلدان إفريقيا المختلفة[١].

وفي هذه الأيام، والظروف الدولية المعقدة، خصوصاً في ظلّ تنامي عمليات غزوٍ واستهدافٍ متعمدة لاستلاب المقدّرات الثقافية للشعوب، أصبح خطّ الدفاع الأول حماية التراث العربيّ الإسلامي، وتأكد أنّ من صميم الحفاظ على اللغة العربية وتجديد رسالتها في الحاضر والمستقبل العناية بمكتسبات الحضارة العربية الإسلامية خارج البلاد العربية، وتأتي إفريقيا في مقدمة تلك المناطق التي بها أعدادٌ كبيرةٌ من المستعربين والمثقفين باللغة العربية، يعيش هؤلاء داخل مجتمعات لا تعترف بهذه اللغة برغم انتماء ملايين من مواطنيها لثقافتها، الأمر الذي جعلهم في حالة عزلةٍ وإقصاءٍ ثقافي؛ على الرغم من أنّ وطنيتهم ليست محلّ تشكيكٍ أو ارتياب[٢].

المستعربون الأفارقة.. محاولات التصنيف:

على الرّغم من أنّ القاعدة الأساسيّة لجماعات الأفارقة المنتمين للثقافة العربية اتسعت بشكلٍ كبير، حيث تضمّ أكبر عددٍ من الشعوب الإفريقية بفضل العامل الديني (الإسلام)، وامتداد نفوذه وانتشار تعاليمه[٣]، فإنّ الحركة الفكرية العلمية الثقافية العربية المتشبّعة بالوعي والإدراك بالذات الثقافية المستقلة لم تقم منذ سقوط الإمبراطوريات الإفريقية الإسلامية ذات المرجعية الثقافية العربية[٤]، وإذا ما حاولنا أن نضع خريطة تصوّر لتصنيف المستعربين الأفارقة وفق بُعدَيْن رئيسَيْن؛ هما: الانتماء للثقافة العربية، والتحدث باللغة العربية بوصفها لغة الثقافة والفكر، فيمكن أن نتوصل إلى التصنيفات الآتية[٥]:

١ – فئة يتكلم أفرادها باللغة العربية، وتشعر بالاعتزاز للانتماء إلى هذه الثقافة (لغة القرآن الكريم): وهي الفئة الرئيسة التي تمثّل أكثر من ٧٠٪ من مجموع المستعربين في إفريقيا.

٢ – فئة لديها حظٌّ من العربية، ولكنها لا تتحمس للمشاركة في الحياة الثقافية العربية: فهي تحاول أن تقف موقفاً حياديّاً في المعركة الثقافية الفكرية الدائرة في المجتمع.

٣ – فئة ذات انتماء للثقافة العربية بحكم التخصّص الأكاديمي؛ لكنها لا تتكلم العربية: بل أحياناً لديها موقفٌ متحفّظٌ من انتشارها

(١) الإمام محمد بن بلو بن عثمان بن فودي (١٩٦٤): إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، ط أولى، القاهرة: دار مطابع الشعب، ص (٢٩ – ٣٥).

(٢) أحمد سيكوتوري (١٩٨٠): إفريقيا في مسيرة النهضة، ترجمة: د. محمد البخاري، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ص ٢٢٣.

(٣) مصطفى زغلول السنوسي (١٩٩١): روائع المعلومات عن أقطار إفريقيا وما نبغت فيها من المملكات، ط أولى، الرياض: مطابع الشرق الأوسط، ص (١١٢ – ١٢٠).

(٤) الخضر عبدالباقي محمد (٢٠٠٥): المستعربون الأفارقة والمشروع النهضوي للتواصل، محاضرة بمركز صالح كامل جامعة الأزهر الشريف – القاهرة، ص ٣.

(٥) هذه التقسيمات عبارة عن خلاصة نتائج قراءات الباحث وتأملاته ولقاءاته المعمقة في الشؤون الإفريقية والمثقفين بالعربية في بلدانها.

وتعلّمها، حيث تركت هويتها الثقافية العربية للذوبان في ثقافة الغرب.

٤ – فئة لا تتكلم العربية، ولا ينتمي أفرادها للعربية ثقافة، ولكنها تتحمّس لها وتدافع عنها: وتسعى بشتى الوسائل للتمكين لها؛ على الرّغم من عدم معرفتها بالعربية أو إتقانها لها.

المحور الثاني: تحدّيات الانتماء الثقافي للمستعربين الأفارقة:

ألقت الهويّة الثقافية العربية التي يحملها بعض الأفارقة بظلالها على واقعهم، وعلى الأوضاع التي يعيشون فيها، في ظلّ مجتمعات ذات طبيعةٍ معقّدةٍ سياسيّاً ودينيّاً وثقافيّاً، وسوف نقتصر على أهمّ ثلاثة مجالات رئيسة لتلك التحدّيات، هي: التحدّيات الذاتية، والتحدّيات الداخلية، والتحدّيات الخارجية.

التحدّيات الذاتية:

تتمثل هذه التحدّيات في إشكالية الوعي بالذات الثقافية، ويمثّل الوعي والإدراك الحقيقيَّيْن بالذات وطبيعتها أهمّ الشروط الأساسية للتعرّف على كينونة الهويّة والخصائص المميزة لها عن الآخر، وقد أجمع المنظّرون للأيديولوجيات الفكرية القومية عبر التاريخ على: أنّ اللغة تشكّل العنصر الرئيس والأهمّ في تحديد الهويّة الثقافية لأية أمّة أو شعب، ولذا كانت اللغة العربية هي التي شكّلت تاريخيّاً القاسم المشترك الأول الذي أدى إلى بدايات الوعيّ العربيّ حتى قبل ظهور الإسلام، ومع شديد الأسف؛ فإنّ هناك معاني غائبة عن إدراك معظم المستعربين الأفارقة في هذا الشأن، وهي الإدراك والوعي التام بذاتيتهم الثقافية واستقلاليتها عن التبعية للآخر[١]،

وبمعنى آخر: ليست العربية مجرّد لغةٍ للتخاطب أو وعاءٍ لاختزان الأفكار والمشاعر والمعتقدات والرسائل، بل هي أبعد من ذلك بكثير، فهي الثقافة والحضارة والأفكار والآمال التي تتجسد بذاتها، فالحاجة جِدُّ ماسّةٍ إلى أهمية إثارة هذه الموضوعات والقضايا لزيادة تنمية الوعي الجماهيري، فالوعي بالواقع وتداعياته وأولوياته ليس ترفاً فكريّاً أو تكثّراً معرفيّاً، بل هو ضرورة في غاية الأهمية والخطورة، وصناعة الوعي عملية شاقّة، تتطلب عملاً جادّاً دؤوباً؛ لا يقوم به إلاّ ذوو الرأي والسداد من روّاد الأمّة ونظّارها.

وكان من تداعيات هذه الحالة المؤسفة: أنها جلبت تداعيات سلبية في مجملها على المثقفين بالعربية، ومنها[٢]:

– ظاهرة اليأس والجنوح نحو الاستسلام لمحاولات النفي من التاريخ؛ التي تكرّسها القوى المعادية للإسلام ولثقافته العربية في المنطقة.

– ظاهرة الضعف بشَكْلَيْه الماديّ والمعنوي، حيث انتشر الضعف الفكري، وضمور المستوى الثقافيّ والعلميّ بين المستعربين جرّاء سلسلة عمليات ضغطٍ استهدفت مسخهم ثقافيّاً وفكريّاً، والتي من توابعها ضعفهم في العربية، الشيء الذي أصبح ظاهرة منتشرة، بل متزايدة حتى في صفوف الذين كانوا يجيدونها ويتميزون بالملَكة السليمة في فترةٍ من الفترات!!

– انحسار دَوْر النخبة الثقافية العربية، حيث تمثّل هذه الظاهرة واحدة من الإشكالات

(١) عبدالله صالح سانا (١٩٨٨): مدخل لقضايا المسلمين في غرب إفريقيا.. دراسة في الإنسان والمجتمع، ط أولى، القاهرة: دار القارئ العربي، ص (٢٠ – ٢٧).

(٢) الخضر عبدالباقي محمد (٢٠٠٧): نحو إنتاج ثقافة عربية راقية في المجتمع النيجيري، محاضرة بمقر المركز النيجيري للبحوث العربية / إيوو– نيجيريا، ص ١٠.

وتجليات الضعف، بسبب تغييب أدوار الكثير من النخبة والصفوة من المستعربين داخل البيت الإسلامي، بسبب انتمائهم لمدارس ومشايخ وعلماء محليّين، وساد بذلك نوعٌ من الجمود الفكري، يُفرض فيه الخضوع لتلك المدارس والمشايخ، ويُرغمون فيه على التخلي عن النقد الاجتماعي والعلمي، وسادت الساحة الفكرية ثقافةُ الاتباع التبريري، والتضييق على النقد الموضوعي[1].

(١) الخضر عبدالباقي محمد (٢٠٠٧): المستعربون الأفارقة والموقف من الثقافة النقدية؟ ورقة عمل مقدمة لندوة «الثقافة النقدية: المحدّدات والضوابط» بالمعهد العربي النيجيري، إبادن نيجيريا تنظيم المركز النيجيري للبحوث العربية، نوفمبر، ص ٥.

التحدّيات الداخلية:

تنوعت هذه النوعية من التحدّيات في الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، إلا أننا سنقتصر على إيراد ثلاثة منها، هي:

١ - تحدّيات الوسط السياسي: برزت الإشكالية السياسية في كون العربية ثقافة خارج حدود الاعتبار السياسيّ، وذلك في معظم الأنساق والأنظمة السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء، فعلى سبيل المثال: لا يوجد

لها وجودٌ معتبرٌ داخل المؤسّسات الرسميّة الحكومية، في الوزارات وغيرها، فهذه الوضعيّة تمثّل تحدِّياً حقيقيّاً للوجود الثقافيّ العربي، وعقبةً في طريق جعل العربية فاعلاً في الحياة والمجتمعات الإفريقية المعاصرة[١].

٢ - تحدّيات الوسط الاجتماعي: هناك تفاعلٌ متبادلٌ بين المجتمع والمستعربين الأفارقة، غير أنّ طبيعة الخاصّية الدينية للعربية وثقافتها، والمتمثلة في الإسلام، قد ألقت بظلالها على ذلك، فمعظم أوجه التفاعل الاجتماعيّ في غالبيته يأتي من مداخل الاستخدامات الاجتماعية للدين لدى هؤلاء الناس، (الإمامة - الفتوى - التوجيه والإرشاد الديني.. إلخ)، بالإضافة إلى استخدامه في الأعمال الروحانية للتحصّن من الأرواح الشرّيرة، الأمر الذي استُغل في تشويه سمعة الكثير منهم، وروّج له خصومهم، وضربوا على أوتاره، فوصفوا المستعربين الأفارقة بأنهم: «أناس فاشلون، لا يتعلمون سوى الصلاة والصوم والدين، وأعمال السحر والشعوذة والدجل على الناس»[٢].

٣ - تحدّيات الوسط الثقافي: الإشكالية الناجمة من الوسط الثقافي لها وَقْعٌ أكبر ومضاعفة شديدة على أوضاعهم، فطبيعة النظرة إليهم سلبية وقاتمة، فهُم يعيشون حالة تغييبٍ متعمّد، وإقصاءٍ تامٍّ من دائرة الاهتمام والاعتبار، فهُم- في نظر خصومهم- ليسوا مثقفين ولا أنصاف مثقفين؛ ما داموا لا يعرفون اللغة الأجنبية السائدة في المجتمع (الإنجليزية أو الفرنسية)، بل يُنعتون في بعض الأوقات بـ«نصف إنسان»؛ لأنهم لا يرون الواقع إلا من خلال عيون الموتى[٣]!!

التحدّيات الخارجية:

وتتمثل في شبهات وإشكالات مثارة ضدّ الثقافة العربية في بعض المناطق الإفريقية، ضمن حملات عدائية قوية تُشنّ ضدّ العرب وثقافتهم العربية، وتروّج لها بعض القوى والجهات عبر عدة قنوات في الأوساط الإفريقية، وتمثّل في جملتها تحدّيات تعيق الجهود والمحاولات الرامية لتعزيز التقارب بين الأفارقة والعرب من جهة، وبين المدّ الإسلاميّ وانتشاره من جهةٍ أخرى، وهي حملات يُخطَّط لها بعناية، وتُنظّم بصور مختلفة، وفي أكثر من مجالٍ وحقل، غير أنّ الفكرة الأساسية لها تقوم على: جدلية العلاقة بين العروبة والأفريقانية بوصفهما هويتَيْن متناقضتَيْن لا يمكن أن يلتقيَا، وتسعى تلك الحملات لتدعيم اتجاهات التشكيك في نيات العناصر العربية.

ومن بين تلك الشبهات والإشكالات المثارة ما يأتي[٤]:

١ - اتهام العرب بالسعي لفرض استعمارٍ جديدٍ على إفريقيا وشعوبها عبر نشر الثقافة العربية.

٢ - الدعوة إلى عدم اعتبار الهويّة الإفريقية لعرب شمال إفريقيا.

٣ - الدعوة إلى رفض قبول العربية

(١) الخضر عبدالباقي محمد (٢٠٠٧): واقع الثقافة العربية في إفريقيا، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) عبدالله صالح سانا (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص٦٣.

(٣) انظر في هذا الشأن: عليّ حسن كمارا (٢٠٠٢): مشكلات الغزو الفكري في غرب إفريقيا، ط أولى القاهرة - دار النهار، ص ٣٥.

(٤) عبدالفتاح مقلد الغنيمي (١٩٧٩): الثقافة الإسلامية واللغة العربية في غربي إفريقيا، مجلة الفيصل السعودية، العدد ٢٢، ص ١٠٩.

بوصفها لغة إفريقية وطنية.

٤ – إثـارة بعض التجاوزات التي حصلت في الماضي، والتركيز على (عملية المتاجرة بالإنسان الإفريقيّ الأسـود) من قِبَل بعض العناصـر العربيـة، وتوظيفهـا وتضخيمها لصالح القوى الإمبريالية المعادية للإسـلام وللعرب.

هذه التحدّيات جميعها هي التي شـكّلت خلفيـةً داعمةً للمواقـف المتباينة لمختلف الجهات والأوساط في المجتمعات الإفريقية، ذات التوجّـه الأنجلوفونـي أو الفرنكفوني، من العربيـة والمنتمين إلى ثقافتها[1]، والتي تتأرجح ما بين مواقف عادية، وأخرى متخوّفة ومتشكّكة، واستعلائية وإقصائية تارة أخرى.

الخاتمة:

إزاء هـذه التحدّيات والإشـكالات؛ فإنّ المسـتعربين الأفارقـة مطالبـون بحركةٍ إصلاحيةٍ نشطة؛ للتأكيد والبرهنة على صحة الاختيار وسلامة النهج الفكريّ الثقافيّ الذي ينتمون إليه، وذلك من خلال:

– إحداث صحوةٍ فكريةٍ ثقافيةٍ شـاملة بين المستعربين في إفريقيا: مهمّتها تجديد الحياة الثقافية العربية، والتي يتأسّس عليها: (المشـروع الحضاري للنهضـة العربية في إفريقيا)، ويسبقه مشروع: (بناء الذات والهويّة الثقافية للمسـتعربين)، يستهدف في المقام الأول: ترسيخ قضايا الهويّة ومفهومها، وفَهْم الذات، وتعميق الارتباط بين الذات والتراث الإسـلاميّ والخصائص الإفريقية، والعمل على تطويـر حيثيات الارتبـاط بين التوجّه الثقافيّ العربيّ والخصائص الإفريقية.

– مطالبـة الـدول العربيـة عامّـة، والمؤسّسـات التعليميـة والثقافيـة فيها خاصّـة، بتقديم مزيدٍ مـن العناية بإفريقيا في استراتيجيتها االثقافية: وتنويع المداخل والمقاربـات، فلا تقتصر على الإطار الديني فحسب.

– أهمية المراجعة النقدية لواقع الخطاب العربيّ في مسـائل الهويّة والقومية العربية: لتتلاءم مـع المعطيات الحضاريـة للثقافة العربيـة، بوصـف «الهويّة العربية» شـأناً حضاريّاً ثقافيّاً بمرجعيته الإسلامية، وليست شأناً عنصريّاً أو إقليميّاً فحسب ■

«الهويّة العربية» ليست شأناً عنصريّاً أو إقليميّاً، بل هي حضارة وثقافة بمرجعيتها الإسلامية

(١) الخضر عبدالباقي محمد (٢٠٠٧): واقع الثقافة العربية في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٢٤، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

– آدم عبدالله الإلـوري (١٩٩١): الصراع بين العربية والإنجليزية في نيجيريا، ط أولى، لاغوس: مطبعة الثقافة أغيغي / نيجيريا.

– عبدالقادر محمد سيلا (١٤٠٦): المسلمون في السنغال معالم الحاضر وآفاق المستقبل، الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، كتاب الأمة، العدد ١٢ شوال.

– محمد عبدالقادر أحمد (١٩٨٦): المسلمون في غينيا، ط أولى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

– الخضر عبدالباقي محمد (٢٠٠٥): تجربة النضال بالعربية في إفريقيا «النموذج النيجيري»، مجلة الوعي الإسلامي الكويتية، العدد ٤٧٤.

أهم الأحداث

■ **إسرائيل تحتجّ على رئيس جنوب إفريقيا لمنع مواطنيه من زيارتها:**

احتجّت وزارة الخارجية «الإسرائيلية»- رسميّاً- على دعوة رئيس الدولة في جنوب إفريقيا (جاكوب زوما) لمواطنيه إلى الامتناع عن زيارة إسرائيل، وقال ناطقٌ بلسان الوزارة: إنّ هذه الدعوة تُذكّر بالمقاطعة العنصريّة لليهود في أوروبا - حسب زعمه -.

وصف زوما، في خطابه لافتتاح دَوْرة المجلس الوطني، السياسةَ «الإسرائيلية» بأنها تعمل على تخليد الاحتلال، وتمارس سياسة «آبرتهايد» ضدّ الفلسطينيّين، وقال إنّ شعب جنوب إفريقيا، الذي عانى طويلاً من الآبرتهايد، لا يستطيع أن يشجّع نظامَ تفرقةٍ عنصريةٍ مثل «إسرائيل»، ودعَا شعبه ألا يشجّع الزيارات إليها.

صحيفة الشرق الأوسط - ٢٠١٧/١/١٠م

■ **الرئيس العاجي الحسن واتارا يُعلن تشكيلاً حكوميّاً جديداً ويقلّل عدد الوزراء:**

أعلن رئيس ساحل العاج الحسن واتارا تشكيلَ حكومة جديدة بتغييراتٍ محدودة، وبعددٍ أقلّ من الحقائب الوزارية، من ٣٥ إلى ٢٨ وزيراً؛ بينهم سبعة جدد.

احتفظ وزراء الدفاع والداخلية والمالية والموازنة والزراعة بحقائبهم، وسيحتفظ مارسيل أمون تانوه، الذي عُيّن وزيراً- مؤقتاً- للشؤون الخارجية في نوفمبر، بمنصبه، وحلّ تيري تانو محلّ آداما تونجارا بمنصب وزير الطاقة، كما فَقَد وزير التجارة جان - لويس بيلون منصبه.

وكالة رويترز - ٢٠١٧/١/١٢م

■ **يحيى جامع يغادر غامبيا بعد موافقته على التخلّي عن السلطة:**

غادر رئيس غامبيا المنتهية ولايته (يحيى جامع) بلاده إلى المنفى في غينيا الاستوائية؛ إثر إعلان تنحّيه وتسليمه السلطة إلى الرئيس الجديد آداما بارو، بعد مباحثاتٍ أجراها معه زعماء أفارقة، لتنتهي بذلك الأزمة السياسية الناجمة عن رفض جامع تسليم السلطة عقب هزيمته في الانتخابات الرئاسية، بعد قضائه ٢٢ عاماً على رأس البلاد.

شبكة بي بي سي الإخبارية - ٢٠١٧/١/٢٢م

■ **الرئيس التركي أردوغان يصل تنزانيا في مستهل جولة إفريقية:**

وصل الرئيس التركي رجب أردوغان، في ٢٣ يناير الماضي، إلى دار السلام بتنزانيا، في مستهل جولةٍ إفريقيةٍ تشمل أيضاً موزمبيق ومدغشقر، وكان في استقباله: رئيس الوزراء التنزاني قاسم مجاليوا، والسفيرة التركية في تنزانيا ياسمين أرألب، وعددٌ من المسؤولين.

ورافق الرئيس التركيّ في جولته الإفريقية، التي استمرت حتى ٢٦ يناير، عقيلته «أمينة»، ووزراء: الخارجية، والاقتصاد، والطاقة والموارد الطبيعية.

وكالة الأناضول - ٢٠١٧/١/٢٣م

■ **انتخاب وزير خارجية تشاد رئيساً لمفوضية الاتحاد الإفريقي:**

انتُخب وزير الخارجية التشاديّ موسى فقيه رئيساً لمفوضية الاتحاد، وكان المنافس الرئيس لفقيه في الجولة الأخيرة: وزيرة خارجية كينيا «أمينة محمد»، وكانت السنغال قد دفعت أيضاً بمرشّح؛ لكنه خرج في جولةٍ أُجريت في وقتٍ سابق.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/١/٣٠م

■ **عودة المغرب للاتحاد الإفريقي بعد سنوات من الخلاف بشأن الصحراء الغربية:**

أعاد الاتحاد الإفريقيّ- رسميّاً- لدولة المغرب عضويتها؛ بعد أكثر من ثلاثة عقود من انسحاب الرباط؛ بسبب خلافٍ بشأن اعتراف منظمة الأمم الإفريقية (الاتحاد الإفريقيّ حاليّاً) بالصحراء الغربية التي يسيطر المغرب على معظم أجزائها منذ ١٩٧٦م.

ولوّح العاهل المغربيّ الملك محمّد السادس، الذي بدأ حملةً منذ العام الماضي من أجل العودة للاتحاد، لرؤساء الدول والوفود، وسط تصفيق الحضور، وذلك في نهاية القمّة السنوية.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/١/٣١م

■ **رئيس وزراء الصومال السابق محمد عبدالله فرماجو يفوز بانتخابات الرئاسة:**

فاز المرشّح الرئاسيّ محمد عبدالله فرماجو رئيس الوزراء السابق، الذي تعلّم بالولايات المتحدة، برئاسة الجمهورية، بعد حصوله على ١٨٤ صوتاً في الجولة الثانية من الانتخابات، التي جرت بأجواء تسودها النزاهة والشفافية، بشهادة المراقبين الدوليّين، في مجمّع مطار مقديشو الذي تحميه حوائط مضادة للقنابل، ويخضع لإجراءات أمنٍ مشدّدة.

وأقرّ الرئيس المنتهية ولايته حسن شيخ محمود بالهزيمة؛ بعدما اتضح استحالة فوزه في جولةٍ ثالثة، وقدّم تهانيه إلى الرئيس المنتخب، وأدى فارماجو اليمين القانونية رئيساً جديداً للصومال، وشهدت العاصمة مقديشو احتفالاً كبيراً بفوزه.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٢/٨م

■ **مجهولون يختطفون مسؤولين بالأمم المتحدة بالكونغو الديمقراطية:**

قالت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إنّ مجهولين خطفوا أمريكيّاً وسويدية من مسؤولي الأمم المتحدة، في إقليم كاساي بوسط الكونغو، وقال بيانٌ للحكومة موقّع من وزير الإعلام لامبرت ميندي: إنّ مايكل شارب (أمريكي) وزايدا كاتالان (سويدية) «وقعَا في يد قوى سلبية لم يتمّ تحديدها بعد»، إلى جانب ٤ مواطنين كانوا معهما، قرب قرية نجومبي، ولم يحدّد البيان وقت الحادث.

كان الأمير زيد بن رعد الحسين، مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، قد طالب الكونغو الديمقراطية الشهر الماضي بالتحقيق في تقارير موثوقة تفيد بارتكاب فظائع، تشمل إعدامات دون محاكماتٍ على أيدي القوات المسلحة.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٣/١٤م

إفريقيا بالأرقام

■ **المصرف الدولي يموّل مشروعاً للزراعة الذكية في كينيا بقيمة ٢٥,٩ مليون دولار:**

أعلنت مجموعة المصرف الدوليّ أنّ المصرف أقرّ تمويلاً بقيمة ٢٥,٩ مليون دولارٍ أمريكيٍّ لدعم مشروعٍ للزراعة الذكية في كينيا، يهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، وبناء المرونة تجاه التغيّرات المناخية، ويستهدف المزارعين محدودي الإمكانيات، والمجتمعات الرعوية.

وسيساهم الدعم في تمويل تطوير نظام للتوقّع في مجال الزراعة، والطقس، والمعلوماتٍ التسويقية، وسيذهب ٦٠٪ من التمويل إلى مجالاتٍ إنمائية رئيسية، مثل الخدمات الريفية، وإدارة البنى التحتية، والموارد المائية.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٧/٢/١٥م

■ **الاتحاد الأوروبي يقدّم مساعدات طارئة لجنوب السودان تقدّر بـ ٨٢ مليون يورو:**

أعلنت المفوضية الأوروبية عن تقديم مساعداتٍ طارئة، بقيمة ٨٢ مليون يورو، لجنوب السودان؛ لمواجهة المجاعة التي تعاني منها للمرة الأولى منذ انفصالها عام ٢٠١١م.

وذكرت المفوضية أنّ ١٠٠ ألف شخصٍ يعانون الجوع بمناطق مختلفة، في حين أنّ ٤٠٪ من السكان بحاجةٍ لمساعداتٍ عاجلة؛ لتجنيب الكثير من الأشخاص الموت جوعاً.

من جهته؛ أوضح كريستوس ستيليانيدس، مفوّض الاتحاد الأوروبيّ للمساعدات الإنسانية، أنّ المفوضية الأوروبية خصّصت حتى الآن أكثر من ٣٨١ مليون يورو؛ لمواجهة الأزمة الإنسانية بجنوب السودان منذ اندلاع الصراع في ديسمبر ٢٠١٣م.

الوكالة الإيطالية للأنباء (آكي) – ٢٠١٧/٢/٢١م

■ **وزير المالية: نيجيريا تسعى للحصول على قرضٍ من البنك الدوليّ بقيمة مليار دولار:**

قال وزير المالية النيجيري كيمي اديوسون: إنّ بلاده بحاجةٍ لاقتراض ما لا يقلّ عن مليار دولار من البنك الدولي، وأضاف: أنّ نيجيريا تأمل في التوقيع خلال الأشهر القادمة على قرضٍ بقيمة ١,٣ مليار دولار من بنك الصادرات والوارداتٍ الصيني؛ لتمويل مشروعات سكك حديدية في البلاد.

وكالة السودان للأنباء (سونا) – ٢٠١٧/٢/٢١م

■ **الكاميرون: قوات إفريقية تحرّر ٥٠٠٠ محتجز لدى بوكوحرام:**

قالت الكاميرون إنّ قوات من دولٍ بغرب إفريقيا حرّرت (٥٠٠٠) شخص؛ كانت جماعة بوكوحرام تحتجزهم في عدّة قرى، عند الحدود داخل الكاميرون، وكانوا رهائن لا يمكنهم مغادرة القرى، وقال وزير الاتصالات الكاميرونيّ عيسى بكري: إنّ العملية أسفرت عن مقتل أكثر من (٦٠) مسلّحاً، وتدمير قاعدة للجماعة على الحدود مع نيجيريا، وبالإضافة إلى ذلك؛ أُلقي القبض على (٢١) شخصاً يُشتبه في انتمائهم لجماعة بوكوحرام، في العملية التي تمّت في جبال ماندارا، من ٢٦ فبراير حتى ٧ مارس.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٣/١٥م

قالو عن إفريقيا

▪ «إنّ القـــارة الإفريقية يجب أن تلعب دَوْراً أكثر فعاليـــة على الصعيد الدولي، وإنّ السّـــلم والأمن يُعدّان من «أبرز الأولويّات» بالنسبة للأفارقة لتحقيق التنمية في القارة، وإنّ الاتحاد الإفريقيّ لديه الوسائل للقيام بذلك».

موسى فاكي محمد، وزير الشؤون الخارجية التشاديّ ورئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، في كلمته بملتقى السّلم والأمن في إفريقيا، في وهران – الجزائر ٢٠١٦م

▪ «القارة الإفريقية هي الأكثر تضرّراً جرّاء تغيّر المناخ؛ برغم أنها لا تُنتج ســـوى ٤٪ فقط من انبعاثات الغازات التي تؤدّي للاحتباس الحراري، وإفريقيا تدفع ثمناً غالياً في المعادلة المناخية، وهي- بدون شـــك- القارة الأكثر تضرّراً، وإنّ التقلبات المناخية في العالم تعيق بشـــكلٍ كبيرٍ التنمية في إفريقيا، وتهدّد على نحوٍ خطيرٍ الحقوق الأساســـية لعشرات الملايين من الأفارقة».

العاهل المغربي محمد السادس، في كلمة له بالجلسة الافتتاحية لـ «قمّة العمل الإفريقية»، التي تُنظّم على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ «كوب ٢٢»، في مدينة مراكش – المغرب ٢٠١٦م

▪ «على القارة الإفريقية- الغنية بالموارد الطبيعية والبشـــرية- أن تشقّ طريقها نحو الديمقراطية، إنّ العديد من البلدان الإفريقية تشـــهد نهضةً وتحولاتٍ باتجاه القطع مع الديكتاتورية التي ساهمت في نهب ثروات القارة».

رئيس الجمهورية التونسي السابق «محمد المنصف المرزوقي»، في كلمته حين لقائه سفراء المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة، على هامش الدورة ٢٥ لحقوق الإنسان ٢٠١٤م

آراء وقضايا

■ لماذا عادت المغرب إلى الاتحاد الإفريقي بعد ٣٣ عاماً من الخروج؟

استُقبلت عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، بعد غياب دامَ ٣٣ عاماً، بالفرح في المملكة المغربية، بوصفها انتصاراً دبلوماسيًا؛ من شأنه أن يساعد البلاد على اسَتعادة مكانتها في القارة.

ويُنظر إلى إعادة قبولها أيضاً بمثابة النجاح الشخصيّ للملك محمد السادس، الذي قام في السنوات الماضية بزيارات لا تُحصى لإفريقيا جنوب الصحراء، مُوقعاً ما يقرب من ١٠٠٠ اتفاقية تعاون منذ عام ٢٠٠٠م، ومحاولاً إبراز بلاده بوصفها صديقاً ومستثمراً كبيراً.

في أثناء حديثه بأديس أبابا، بعد القرار، قال الملك: «إنه لأمرٌ جيدٌ جدًّا العودة إلى الوطن، بعد الغياب لفترة طويلة جدًّا، إنه يومٌ جيدٌ عندما يمكنك إظهار عاطفتك لمنزلك الحبيب.. إفريقيا هي قارتي، وبيتي».

غادرتَ المغربُ سلفَ الاتحاد الإفريقي- منظمة الوحدة الإفريقية- عام ١٩٨٤م، احتجاجاً على اعترافها بالصحراء الغربية، وبالرغم من أنّ النقاش حول إعادة المغرب بدَا وكأنه وقع بشكل مفاجئ، مما أسفر عن ٣٩ صوتاً مؤيّداً، و ٩ أصوات معارضة، فإنّ المراقبين يقولون بأنّ هناك لحظات متوَتّرة، وعقبات يجب التغلّب عليها قبل إبرام الصفقة، وكانت هناك طلباتٌ لتأجيل التصويت، مع اقتراحٍ لآخرين بتكوين لجنة أوّلاً لاتخاذ قرار بشأن الحدود.

كان معارضو المغرب التقليديّون هم الأوزان الثقيلة بالاتحاد الإفريقي: فالجزائر تستضيف عشرات الآلاف من اللاجئين الصحراويّين، وقدّمت دَعْماً لمقاتلي البوليساريو؛ وجنوب إفريقيا أعلنت معارضةً قويةً ضدّ الاستعمار المغربي. ويُقال بأنّ البلدَيْن تحرّكَا ضدّ الإعادة، ولكن التحرّكات الدبلوماسية التي قام بها زعماء الاتحاد الإفريقيّ قد خفّفت مخاوفهم.

إعادة الانضمام إلى الاتحاد:

يبدو أنّ مفتاح التحوّل الإيجابيّ، في علاقات المغرب مع الاتحاد الإفريقي، يكمن في استهداف المغرب لإفريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية في السنوات الأخيرة، بَدْءاً من توقيع اتفاقيات الفوسفات العملاقة لمساعدة المزارعين الأفارقة، وفتح بنك «التجاري وفا» ما لا يقلّ عن ٣٥٠٠ فرع في جميع أنحاء إفريقيا، وتقديم شركات الاتصالات وغيرها منتجات وخدمات جديدة، وفي ديسمبر؛ أعلن المغرب مشروعاً مع نيجيريا لبناء خط أنابيب، لتوريد الغاز إلى بلدان غرب إفريقيا، مثل الغابون وكوت ديفوار وتشاد والسنغال، المعروفة بتعاطفها مع موقف المغرب.. لقد كان الدافع: الرغبة في تحقيق التوازن في التأثير الجزائري.

وقد تكون التحركات المغربية الأخرى ساعدت أيضاً في إقناع المشكّكين، مثل إعادة المغرب محاكمة ٢٤ صحراويًا، في قضية أحداث شغب، أمام محكمة مدنية، بعد أن حُكم عليهم في محاكمة عسكرية، فُتحت هذه القضية قبل أسبوعٍ من تصويت الاتحاد الإفريقي، وإن كان تمّ تأجيلها بعد أيامٍ وسط خلافاتٍ مع وزارة الدفاع.

وبالرغم من النجاح الدبلوماسيّ غير المشكوك فيه للعودة إلى الاتحاد الإفريقي؛ فحقيقة امتلاك الجمهورية الصحراوية مقعداً في الاتحاد الإفريقي تركتْ في أفواه كثير من المغاربة طَعْماً مُرًّا.

من جانبهم؛ ردّ المسؤولون من الصحراء الغربية على إعادة قبولَ المغرب: بأنها «فرصة للعمل معاً»، مشيرين إلى أنهم سيدفعون الاتحاد الإفريقيّ إلى اتخاذ إجراءات «فيما يتعلّق باستفتاء شعبيٍّ في الصحراء الغربية». إنّ طرد الصحراويّين كان دائماً خطاً أحمر بالنسبة لمنتقدي المغرب، وبإمكان قيادة الاتحاد الإفريقي أن تفضّل تفادي التصويت حول هذه القضية حاليًا، ويبدو أنّ المغرب قبلت هذا- على الأقلّ في الوقت الراهن- كجزء من نهْج أكثر ميلاً للمصالحة الشاملة؛ بعد شجارها الدراميّ مع الاتحاد الأوروبيّ والأمم المتحدة في عام ٢٠١٦م.

«لقد كان انتصاراً - صغيراً- للبوليساريو: أنّ الملك اضطُرّ لقبول الجلوس في نفس الغرفة كما جلسوا، وهو شيءٌ تاريخيٌّ؛ قالت المغرب أنها لن تفعله أبداً»؛ تقول ليسل لوو- فاودران، مستشارة في معهد دراسات الأمن بجنوب إفريقيا، كانت بين مَن حضروا القمّة.

بقلم: سيليست هيكس- موقع أفريكانارجومنتس،
ترجمة واختصار: قراءات إفريقية - ٢٠١٧/٢/٢م

■ **الخطوط الجوية الإثيوبية الأولى في الالتزام بمواعيد الرحلات في إفريقيا والشرق الأوسط:**

احتلّت شركة النقل الجويّ الإثيوبية «إثيوبيان ايرلاينس» المركز الأول في الالتزام بمواعيد الرحلات، في إفريقيا والشرق الأوسط، كما حازت المركز الـ١١ عالميًا، حسب تصنيف يناير ٢٠١٧م، لهيئة «فلايت ستاتس»، المزوّد الرئيس ببيانات الرحلات في الوقت الفوري عبر العالم.

وأوضح بيانٌ أنّ قرابة ٨٠٠٠ رحلة سيّرتها الشركة الإثيوبية في يناير الماضي، وصلت منها ٨١٪ متأخرة عن موعد الوصول المعلن بأقل من ١٥ دقيقة.

يُذكر أنّ شركة الخطوط الإثيوبية نالت في ٢٠١٦م جائزة «سكاي تراكس» لأفضل شركة جوية في إفريقيا من حيث الطواقم، كما حصلت على جائزة «الشركة الإفريقية للعام» التي تمنحها رابطة الشركات الجوية الإفريقية، وذلك للسنة الخامسة على التوالي.

وتسيّر الشركة الإثيوبية أكثر من ٩٥ وجهةً دولية، و ٢٠ وجهةً داخلية، وتزيد رحلاتها اليومية على ٢٠٠ رحلة، كما تعتزم أن ترفع وجهاتها الدولية إلى ٩٥ بحلول ٢٠٢٥م.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٧/٢/١٤م

■ **المصرف الإفريقي للتنمية يبلغ مستويات قياسية من القروض والصرف في ٢٠١٦م:**

كشف رئيس المصرف الإفريقيّ للتنمية (أكينومي أديسينا) أنّ المؤسّسة المصرفية الإفريقية بلغت مستويات قياسية من القروض والمصادقات على صرف المبالغ في ٢٠١٦م، حيث وصلت- على التوالي- إلى: ١٠,٧ مليارات دولار، و ٦,٤ مليارات دولار.

كما حقّق المصرف أرقاماً قياسية؛ منها حجم المحافظ النشطة الذي ارتفع بـ٢٣٪؛ ليبلغ ٤٤ مليار دولار، وكذلك نسبة المشاريع ذات الخطر التي تراجعت بـ٢٢٪.

وحافظت المؤسّسة المالية الإفريقية على علامتها الائتمانية «ثلاثية أ» في مناخ اقتصاديٍّ صعب.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٧/٢/١٦م

■ **محافظ المركزي النيجيري يدافع عن سياسة تقييد الواردات:**

قال جودوين إميفيلي محافظ البنك المركزي النيجيري: إنّ القيود التي يفرضها البنك على العملة الصعبة ساهمت في زيادة إنتاج المواد الغذائية محليًا.

وكان مموّلون انتقدوا وقف البنك المركزي تخصيص عملة صعبة لاستيراد نحو ٧٠٠ سلعة؛ من أجل دعم العملة المحلية التي تضرّرت نتيجة انخفاض إيرادات النفط، فضلاً عن زيادة إنتاج المواد الغذائية محليًا.

ونقلت صحيفة فينجارد Vanguard عن المحافظ قوله: «هذه السياسة وليدة الضرورة؛ للحفاظ على النقد الأجنبي»، وأضاف: يجب دعم هذه السياسة كفرصة لتغيير هيكل الاقتصاد، وإحياء الصناعة المحلية، وخلق فرص عمل لمواطنينا»، ونقلت صحيفة this day النيجيرية قوله: «استمعت لمحلّلين يقترحون أن نقتفي أثر مصر ونحرّر النايرا»؛ «ما لم يقولوه لكم؛ إنه عقب تعديل سعر العملة يتجاوز معدّل التضخم في مصر ٣٠٪ حاليًا.. هل نريد أن يحدث ذلك في نيجيريا؟».

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٣/١٢م

■ **إفريقيا تطلق نطاقاً خاصًا بها على الإنترنت:**

أعلن الاتحاد الإفريقيّ إطلاق نطاق على الإنترنت: «دوت أفريكا» « .africa»، لإعطاء «هويّة رقمية» للقارة، وسيكون اسم النطاق متوّفراً في يوليو القادم.

وفي كلمة لها؛ قالت دلاميني زوما: «يحقّ لنا أن نحتفل بانتصاراتنا، وتحقيقنا لهذا المشروع الكبير والفعال»، مؤكّدةً أهميته للقارة الإفريقية، وأشارت إلى أنّه «سيساعد على تبادل الأفكار بين الأفارقة، وسرد تجاربهم وقصصهم».

من جهتها؛ قالت إلهام إبراهيم رئيسة الفريق المكلّف بالبرنامج: إنّ «الفكرة بدأت منذ ثماني سنوات، بموافقة القادة الأفارقة»، وقال «لاكي ماسيليلا» المدير التنفيذي لشركة «دوت أفريكا»: «إنّ برنامج دوت أفريكا سيجعل القارة كمجتمع واحد تحت مظلّة واحدة»، وأشاد بمستوى التفاعل الذي وجده المشروع، مبيّناً أنه تمّ تسجيل ٢ مليون عضوٍ مِن رجال الأعمال الأفارقة.

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٣/١٢م

فرق وأديان

■ **بعد حظر نشاط الجماعة.. تحويل مسجد للأحمدية القاديانية في جزر القمر إلى مركز للشرطة:**

قام وزير داخلية جزر القمر في يناير الماضي، بتحويل مسجد الأحمدية القاديانية بمدينة ميرونتسي في جزيرة أنجوان، إلى مركزٍ للشرطة، بعد حظر نشاط الجماعة، وحضر الوزير بنفسه عملية الهدم، واستلام الشرطة للموقع؛ ليكون المركز الأساسيّ لرجال الدّرك بالجزيرة.

وكانت حكومة الرئيس غزالي عثمان، الذي قضى في الحكم نحو ٩ أشهر، قد أغلقت مراكز الشيعة الإيرانية، وقامت بترحيل العاملين الإيرانيّين فيها إلى بلادهم، وقد لقي القرار ترحيباً واسعاً في أوساط العلماء والجمعيات الإسلامية في البلاد.

قراءات إفريقية – ٢٠١٧/١/١٥م

■ **العفو الدولية تدعو نيجيريا إلى الإفراج عن زعيم شيعي:**

دعت منظمة العفو الدولية نيجيريا إلى الإفراج عن إبراهيم زكزكي، وهو زعيم جماعة شيعية بنيجيريا ترغب في إقامة دولة شيعية على غرار إيران، دخل السجن عدة مرات، واعتُقل هو وزوجته في ديسمبر ٢٠١٥م في زاريا بشمال نيجيريا؛ إثر اشتباكات دامية مع الجيش النيجيري ومقاومة أتباعه للسلطات، واتهم الجيش أنصار الزكزكي بمحاولة اغتيال ضابطٍ رفيع، لكنهم ينفون ذلك.

جديرٌ بالذكر أنّ الشيعة في نيجيريا أقلية صغيرة، والغالبية العظمى من المسلمين من السنّة.

وكالة فرنس برس – ٢٠١٧/١/١٧م

■ **طلباً للغيث.. مئات الصوماليّين يؤدون صلاة الاستسقاء في مقديشو:**

أدّى مئات الصوماليّين، ورئيس الوزراء، وبعض مسؤولي الحكومة، صلاة الاستسقاء، رجاء زوال الجفاف والمجاعة اللذَيْن ضربَا البلاد، تلبيةً لدعوة الرئيس الصوماليّ محمد عبدالله فرماجو.

أُقيمت صلاة الاستسقاء في باحة مسجد التضامن الإسلامي، قرب مقرّ البرلمان الصومالي، وتوجّه المصلّون إلى الله بالدعاء أن ينزّل الغيث، وألقى الخطبة خطيب المسجد شريف عبدالرحمن، ودعَا فيها إلى الابتعاد عن المعاصي، والتي يُعدّ تفشّيها من أهمّ الأسباب المانعة لرحمة الله وإنزال الغيث.

من جهته؛ دعَا رئيس الوزراء الصومالي (حسن علي خيري) المواطنين لمساعدة أشقائهم الذين تضرّروا جرّاء الجفاف.

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٣/١٥م

إمارات الهوسا الإسلامية في شمالي نيجيريا:

تشمل بلاد «الهوسا» ما يُعرف الآن بنيجيريا الشمالية، وجزءاً من جمهورية «النيجر»، وكانت- في العصور الوسطى- تقع بين سلطنتَي «مالي» و «صنغي» غرباً، و «البرنو» شرقاً، وتحدُّها من الشمال: بلاد «أهير» والصحراء الكبرى، ومن الجنوب: ما يُعرف الآن بنيجيريا الجنوبية.

و «الهوسا» Hausa (أو الحوصا): مصطلح يُطلق على الذين يتكلمون بلغة «الهوسا»، وليس هناك جنسٌ بهذا الاسم؛ إذ إنّ أغلب الهوساويّين جاؤوا نتيجة لامتزاج جماعات كثيرة، أهمّها: السودانيون أهل البلاد الأصليون، والطوارق من البربر، والفولانيون وغيرهم، ونتج عن الامتزاج هذا الشعب الذي يتكلم لغة «الهوسا» التي انتشرت في إفريقيا الغربية؛ حتى أصبحت لغة الناس والمعاملات.

وعلى الرغم من أنّ المتكلمين بلغة «الهوسا» كانوا يتكلمون لغةً واحدة، ويدين معظمهم بالإسلام، فإنهم لم يعيشوا في دولة واحدة، بل كوَّنوا سبع إمارات صغيرة، تُعرف باسم: إمارات أو ممالك «الهوسا»، وهي: «كانو»، و «كاتسينا»، و «زاريا»، و «جوبير»، و «دورا»، و «رانو»، و «زمفرة». كانت كلّ إمارة مستقلة عن الأخرى، وكانت الحروب تندلع بين حكّامها كثيراً؛ نتيجة لأطماع كل منهم في السيطرة على الآخَر؛ أو لتحالف أحدهم مع قوةٍ كبيرة مجاورة، مثل دولة «برنو» من الشرق، و «مالي»، ثمّ «صنغي»، من الغرب.

اشتهر الهوساويّون بالمهارة في الزراعة والصناعة، كما استغلوا موقع بلادهم المتوسط بين «السودان الغربي» و «السودان الشرقي» في الاشتغال بالتجارة، ومهروا في هذه الحِرْفة، فكانوا من أكثر التجّار مغامرة.

وكانت قوافلهم تخترق الصحراء الكبرى ثلاثة أشهر كلّ عام؛ لتزوِّد «طرابلس» و «تونس»، وغيرهما في شمال إفريقيا، بمنتجات بلاد «السودان» من ذهب وعاج ورقيق، واتجهوا شرقاً إلى «برنو»؛ حيث فتحوا طريقاً للتجارة عام (٨٥٦هـ/١٤٥٢م)، كما اخترقت قوافلهمُ الغابات جنوباً، فوصل نشاطهم التجاريّ إلى «نوب»، وتوغّلوا حتى حوض «فولتا» الأوسط. وقد أدّى هذا إلى انتشار الإسلام، وازدياد تأثير الثقافة العربية الإسلامية، وسيطرة تجّار «الهوسا» على النشاط التجاريّ في جميع أنحاء «السودان الأوسط»، وتضخّمت جالياتهم في كلّ المراكز التجارية المهمّة، وأصبحت لغتهم لغة التخاطب العامّة في الأسواق والمعاملات، وازدادت سيطرتهم على التجارة في بلاد «السودان» بعد انهيار سلطنة «صنغي» الإسلامية سنة (١٠٠٠هـ/١٥٩١م)، مما أدّى إلى تحوّل المجرَى الرئيس للحركة التجارية إلى بلاد «الهوسا»، وقفزت «كانو» و «كاتسينا» خاصّة إلى مكان الصدارة والشهرة؛ بوصفهما مركزَيْن مهمَّيْن من مراكز التجارة والحضارة حينها، وخصوصاً بعد أن أصبحتَا من أهمّ مراكز نشر الإسلام في المنطقة. وقد كان للتجار دَوْرٌ كبيرٌ في نشر الإسلام بهذه الإمارات في فترة مبكرة؛ إذ دخل الإسلامُ إمارة «كانو» في أواخر القرن ١٢ الميلادي، وباقي الإمارات في أوائل القرن ١٤ الميلادي، وكان لاعتناق حكّام إمارات «الهوسا» الإسلام، بالإضافة إلى ما اتَّسمُوا به من العدالة وحبّ الرعية، أثرٌ كبيرٌ في انتشار الإسلام بين الناس، فازداد تمسّكهم به، وازداد تفانيهم وإخلاصهم له.

وبعد انتشار الإسلام في هذه الإمارات كثر وفود العلماء إليها؛ للدعوة ونشر الإسلام وتصحيح العقيدة بين أهلها وفيما حولها، فقاموا بإنشاء مساجد كثيرة كمراكز لنشر الدعوة الإسلامية، ونجحوا في القضاء على الوثنية التي كانت منتشرة.

ومن العلماء الذين يرجع إليهم فضل نشر الإسلام والثقافة الإسلامية في هذه الإمارات: الشيخ «عبدالرحمن زيد» في «كانو»، والشيخ «محمد بن عبدالكريم المغيلي» فقيه «توات» الشهير الذي رحل إلى «كانو» و «كاتسينا»، ونشر فيهما عقيدة الإسلام الصحيحة، والشيخ «عبده سلام» الذي أحضر «المدوَّنة» و «الجامع الصغير»، والشيخ القاضي «محمد بن أحمد التاذختي» المعروف باسم «أيد أحمد» (ابن أحمد)، الذي وَلِيَ قضاء «كاتسينا»، وتوفي نحو (٩٣٦هـ/١٥٢٩م).

وكان علماء «تمبكت» يرحلون إلى هذه الإمارات، كذلك رحل إليها علماء من «مصر»، من أبرزهم الإمام «جلال الدين السيوطي» (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م) الذي نشأت بينه وبين أمير «كاتسينا» علاقة طيبة، وهناك ما يدلّ على أنّ السيوطي رحل إلى هذه الإمارة، وعاش فيها زمناً يعلّم الناس ويفتيهم، وعاد إلى «مصر» سنة (٨٧٦هـ/١٤٧١م)، وتواصلت المراسلات بينه وبين علماء هذه البلاد، كما تواصلت بينهم وبين علماء «مصر» و «الحجاز» وغيرهما، مما يدلّ على مدى صلة بلاد «الهوسا» بالعالم الإسلامي، في إفريقيا أو غيرها.

المصدر: الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، نقلاً عن موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي.

كانت جمهورية الكونغو، إقليماً ضمن إفريقيا الاستوائية الفرنسية، يُسمّى الكونغو الأوسط، حصلت على استقلالها عام ١٩٦٠م، وأصبحت جمهورية الكونغو الشعبية، وفي عام ١٩٩٠م تخلّت جمهورية الكونغو عن الماركسية، بعد قرابة ربع قرن، غير أنّ الرئيس الماركسيّ السابق دنيس ساسو-نغيسو عاد إلى السلطة، بعد حربٍ أهليةٍ لم تستمر طويلاً، عام ١٩٩٧م.

ودخلت البلاد بعد ذلك في اضطراباتٍ عرقيةٍ وسياسية، حتى وافقت المجموعات المتمردة الجنوبية على اتفاق سلام نهائي، في مارس ٢٠٠٣م، ولكنّ السلام كان هشّاً، ولا تزال مشكلة اللاجئين تمثّل أزمةً إنسانية.

أولاً: السِّمات الجغرافية:

١. الموقع الجغرافي: تقع الكونغو غرب إفريقيا، على ساحل المحيط الأطلسي، يحدّها شمالاً: الجابون والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى، وشرقاً: جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وجنوباً: جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا؛ وغرباً: المحيط الأطلسي والجابون.

٢. المساحة: ٣٤٢ ألف كم٢.

٣. المناخ: حارٌّ رطب، وخصوصاً في المنطقة المجاورة لخطّ الاستواء، ويمتدّ الموسم المطير من مارس إلى يونيه، وموسم الجفاف من يونيه إلى أكتوبر.

٤. التضاريس:

أ - السهل الساحلي: يمتد نحو ٦٤كم، من المحيط الأطلسي إلى الداخل، وهو إقليمٌ جافٌّ وقاحل؛ وتوجد به أهوار قرب الساحل.

ب - منحدرات مايومب: سلسلة هضاب، ارتفاعها بين ٤٩٠ و ٧٩٠ متراً، تقع خلف السهل الساحلي، وتخترقها أودية الأنهار، التي تغطيها الغابات.

ج - وادي نياري: إقليمٌ زراعيٌّ غني، يقع خلف منحدرات مايومب، تغطيه سلسلة من التلال الجرداء، وقد استُصلحت معظم أراضيه للزراعة.

د - هضبة البتيكي: وسط الكونغو، تغطيها الحشائش، وتخترقها أودية عميقة، تغطيها الغابات.

هـ - حوض نهر الكونغو (زائير): يقع إلى الشمال، ويضمّ أراضي ومستنقعات كبيرة.

٥. المصادر الطبيعية: أهمّها: النفط، والخشب، واليورانيوم، والنحاس، والفوسفات، والذهب، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهرومائية.

ثانياً: التركيب السكاني:

١. عدد السكّان: ٤,٨٥٢,٤١٢ نسمة؛ طبقاً لتقديرات يوليه ٢٠١٦م.

٢. معدَّل النموّ السُّكّاني: ٢,٠٦٪؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

٣. التقسيمات العِرْقية: الكونغو، ونسبتهم ٤٨٪؛ والسانغا ٢٠٪؛ والمبوكي ١٢٪؛ والتيكي ١٧٪؛ والأوروبيون وآخرون ٣٪.

٤. الديانة: النصارى نحو ٥٠٪ من السكان، وأصحاب المعتقدات الوثنية ٤٨٪، والمسلمون نحو ٢٪، وتشير مصادر إسلامية إلى أنّ نسبة المسلمين ٨٪، وبعد إضافة اللاجئين المسلمين الذين فرّوا إلى الكونغو من الدول المجاورة مؤخراً؛ فإنّ نسبة المسلمين قد تصل إلى ١٥٪.

٥. اللغة: الفرنسية هي اللغة الرسمية، ويشترك في استخدام لغتي لينجالا Lingala، ومونوكوتوبا Monokutuba، أعراق مختلفة؛ إضافةً إلى لغات ولهجات محليّة، أكثرها استعمالاً الكيكونغو Kikongo.

ثالثاً: النظام السّياسي:

١. اسم الدولة: الاسم الرسمي الكامل: جمهورية الكونغو، والرسمي المختصَر: الكونغو (برازافيل)، والاسم السابق: الكونغو الأوسط، والكونغو برازافيل، والكونغو.

٢. نظام الحُكم: جمهوري.

٣. العاصمة: برازافيل (Brazzaville).

٤. التقسيمات الإدارية: ١٢ قسماً: بوينزا، وبرازافيل، وكوفيتي، وكوفيتي-أويست، وكويلو، وليكومو، وليكوالا، ونياري، وبلاتيو، وبونت-نوار، وبول، وسانغا.

٥. الاستقلال: استقلت جمهورية الكونغو، عن فرنسا، في ١٥ أغسطس ١٩٦٠م.

٦. الدستور: صدر الدستور السابق عام ١٩٩٢م، وجرى التصديق على الدستور الحاليّ في استفتاءٍ شعبي في ٢٠ يناير ٢٠٠٢م، وتمّ تعديله عام ٢٠١٥م ليسمح بترشّح الرئيس لولايةٍ ثالثة.

٧. النظام القانوني: مختلط، مستمّد من القانون المدني الفرنسي، والقانون العرفي. ولا تقبل جمهورية الكونغو بالسلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، ولكنها تقبل بسلطة المحكمة الجنائية الدولية.

٨. السنّ القانونيّ للانتخاب: الثامنة عشرة؛ للذكور والإناث.

٩. الهيئة التنفيذية:

أ - رئيس الجمهورية: دينيس ساسو-نغيسو Denis Sassou-Nguesso ، منذ ٢٥ أكتوبر ١٩٩٧م، بعد حربٍ أهلية، أُطيح فيها بالرئيس المنتخب باسكال ليسوبا Pascal Lissouba.

ب - رئيس الحكومة: أُلغي منصب رئيس الوزراء في سبتمبر ٢٠٠٩م، وأصبح رئيس الجمهورية يشغل منصبَيْ رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

ج - الحكومة: مجلس للوزراء، يعيّنه رئيس الجمهورية.

د - الانتخابات: يُنتخب رئيس الجمهورية باقتراعٍ شعبي، لفترةٍ رئاسيةٍ مدتها خمس سنوات (له الحقّ في فترة ثانية، وتم تعديل الدستور عام ٢٠١٥م ليسمح بفترة ثالثة)، وقد جرت الانتخابات الأخيرة في مارس ٢٠١٦م، وفاز فيها دينيس ساسو (٧٢ عاماً)، بحصوله على ٦٠,٣٩٪ من إجمالي الأصوات، بعدما حكم البلاد ٣١ عاماً في فترتَيْن منفصلتَيْن، من ١٩٧٩م إلى ١٩٩٢م عندما خسر الانتخابات، ثم عاد للسلطة لفترة وجيزة عام ١٩٩٧م بعد حربٍ أهلية، ثم فاز في انتخاباتٍ

مثيرة للجدل، ليحكم مرة أخرى منذ ٢٠٠٢م.

١٠. الهيئة التشريعيّة: مجلس الشيوخ: ٦٠ عضواً، يجري انتخابهم بالاقتراع غير المباشر، لمدة ست سنوات. والجمعية الوطنية: ١٢٥ مقعداً، يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع الشعبي، لمدة خمس سنوات.

١١. الهيئة القضائيّة:

أ. المحاكم العليا (الرئيسة): المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية، ولا تتوافر معلومات عن عدد أعضائها.

ملاحظة: محكمة العدل العليا، وهي خارج السلطة القضائية، تتناول قضايا خيانة الرئيس.

ب. اختيار القضاة، ومدة عضويتهم: ينتخب البرلمان القضاة، ويخدمون حتى بلوغهم سنّ التقاعد.

ج. المحاكم الفرعية (الدنيا أو الجزئية): تتمثل في محاكم الاستئناف، ومحاكم إقليمية، ومحاكم خاصّة بالمناطق، ومحاكم خاصّة بقضايا التوظيف، ومحاكم أحداث.

١٢. وصْف العلَم: ينقسم إلى مثلثَيْن، بشريطٍ قُطري أصفر، يبدأ من الزاوية السفلى جهة السارية. المثلث العلوي- جهة السارية- أخضر، والمثلث السفلي أحمر.

رابعاً: بيانات اقتصادية:

١. الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١٦م: قطاع الزراعة: ٩, ٤٪، قطاع الصناعة: ٨, ٦٩٪، قطاع الخدمات: ٣, ٢٥٪.

٢. قوة العمل: ٨٠٧, ١ مليون عامل؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١٣م.

٣. معدل البطالة: ٥٣٪؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١٢م.

٤. السكان تحت خط الفقر عند ٢٥, ١ دولار يوميًّا: ٥, ٤٦٪؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١١م.

٥. الدَّيْن العام: ٣, ٤٩٪؛ من إجمالي الناتج المحلي؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١٦م.

٦. معدل التضخم: ٣, ٢٪؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١٦م.

٧. الزراعة/ المنتجات: من أهمّها: الكاسافا (التبيوكا)، والسكر، والأرز، والذرة، والفول السوداني، والبن، والكاكاو، إضافة إلى منتجات الغابة.

٨. الصناعات: استخلاص النفط، والخشب، والجعّة، والسكر، وزيت النخيل، والدقيق، والسجائر.

٩. الصادِرات:

أ - أهمّ الصادرات: البترول، الخشب، الخشب الرقائقي، السكر، الكاكاو، القهوة، الماس.

ب - أهمّ الدول المُستوردة: الصين ١, ٤٢٪، إيطاليا ٩, ١٦٪، الولايات المتحدة ٩, ٤٪، الهند ٧, ٤٪، البرتغال ٢, ٤٪؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١٥م.

١٠. الواردات:

أ - أهمّ الواردات: المعدات، ومواد البناء، والسلع الغذائية.

ب - أهمّ الدول المُصدِّرة: الصين ٣, ٢٠٪، فرنسا ٢, ١٤٪، كوريا الجنوبية ٨, ٩٪، الولايات المتحدة ٩, ٤٪، المملكة المتحدة ٤, ٤٪، إيطاليا ١, ٤٪، الهند ١, ٤٪؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١٥م.

خامساً: المسلمون في الكونغو:

وصول الإسلام:

وصلها الإسلام من جهة الكاميرون بدءاً القرن ١١ الهجري، عن طريق التجار المسلمين، ودولة كانم، ومملكة بورنو، ثم ازداد انتشاره بجهود الداعية عثمان بن فودي، ولم يعرقل تقدّم الإسلام إلا مجيء الاستعمار الفرنسي في بداية القرن ١٤ الهجري.

كما وصلها من جهة الجابون عن طريق

الدعاة من المرابطين والموحّدين، وتجار الهوسا والفولانـــي المســـلمين، وكان طبيعيّـــاً أن ينتقل الإسلام إلى جنوب الكنغو برازافيل وغربها.

ولقد فتح الاســـتعمار الأوروبـــيّ البلاد على مصراعَيْها للبعثات التنصيرية، بينما عرقل انتشار الدعوة الإســـلامية بطرقٍ شـــتى، فوصلت نسبة المسيحيّين إلى ما يزيد عن ٣٨٪ من السكان.

وفي نهاية القرن ١٩ نشـــط وصول الإسلام إلى مناطق مختلفة من الكنغو، عن طريق العمّال المهاجرين من مســـلمي غرب إفريقيا، وغيرهم، فمعظم المســـلمين في المراكـــز الحضرية من المهاجريـــن من مالـــي وبنين وتوغـــو وموريتانيا والســـنغال، وهناك عددٌ كبيرٌ من أصولٍ تشادية، ومن دول شـــمال إفريقيا، ووصل إليها مهاجرون من لبنان.

ويبلغ عدد المســـلمين بالكنغو حوالي (٣٩٢ ألف نســـمة)، يتركز معظمهـــم بمدينة برازافيل، ومدينة بونت نور، كذلك ينتشر الإسلام في مدينة ليومو.

المساجد:

تنتشر المساجد في معظم مدن الكنغو، غير أنها متواضعة المباني، ونشطت كلّ جالية مسلمة مهاجرة في بناء المساجد في مناطق تجمّعها، وقد بُني أول مسجد في العاصمة في سنة ١٩١٠م.

وبالعاصمة برازافيل مساجد عدّة، تضمّ بعض المدارس القرآنية، وبها مركز إسلامي، وفي عام ٢٠٠٥م تمّ بناء مسجدٍ كبيرٍ فيها.

أوضاع المسلمين:

تمّ الاعتراف بالإســـلام ديناً في الكونغو منذ ١٩٦٣م، إلا أنّ انتشـــار الإســـلام بـــدأ فيها منذ ١٩٩٥م.

ويشـــير تقرير الحريّات الدينية لعام ٢٠١٥م، الذي تُصدره الخارجية الأمريكية، أنه، في السنوات الماضية، كان هناك تدفّق للاجئين مســـلمين إلى الكونغو، خصوصاً من جمهورية إفريقيا الوسطى. ووفقاً لرئيس المجلس الإسلاميّ الأعلى بالكونغو (CSIC)؛ فهناك ما يقدّر بـ ٨٠٠,٠٠٠ مســـلم، ١٥٪ منهـــم مـــن المواطنيـــن، وبتعـــداد مجتمع المهاجرين؛ يكون إجمالي عدد المســـلمين أقرب إلى ١٥٪.

الأعيـــاد الإســـلامية غير معتـــرف بها على المستوى الوطني، ومع ذلك يتمّ احترامها، أرباب العمل يمنحون إجازة لأولئـــك الذين يرغبون في الاحتفال بالأعياد الإسلامية غير المعترف بها.

احتياجات المسلمين:

- إنشاء مدارس إســـلامية متوسطة وثانوية في المدن الثلاث: برازافيل، وبونت نور، وليومو.
- تنشيط الدعوة الإسلامية، وتنقية الإسلام من الخرافات.
- إرســـال بعض المدرســـين الذين يجيدون الفرنســـية، وتخصيـــص منح دراســـية للطلاب الكنغوليّين.
- توفير الكتب الإسلامية باللغة الفرنسية.

المصادر:

١ - موقـــع وكالـــة الاســـتخبارات المركزية (CIA)- مكتبة العالم-.

٢ - موسوعة مقاتل من الصحراء.

٣ - موسوعة ويكيبيديا.

٤ - موقع وزارة الشـــؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية.

حملة القلوب الصغيرة (18)

بمشاركة فريق طبيّ سعوديّ: المنتدى الإسلاميّ يجري 53 عملية قلب مفتوح وقسطرة في المغرب

تستمر الجهود الإنسانية التي يبذلها المنتدى الإسلاميّ في تقديم العون الطبيّ للأطفال في العديد من الدول، متمثلة في مشروعه (حملة القلوب الصغيرة)، الذي يستهدف مرضى القلب من الأطفال ذوي الظروف المادية الصعبة.

انطلقت حملة القلوب الصغيرة الثامنة عشرة لجراحة وقسطرة قلب الأطفال هذه المرة نحو مدينة (الدار البيضاء) بالمملكة المغربية، لتساهم في رفع معاناة هؤلاء الأطفال وذويهم، وتنشر السعادة والفرحة بينهم، حيث قامت الحملة الطبية بإجراء ٥٣ عملية قلب مفتوح وقسطرة.

فريق الحملة الطبي:

تكوّن الفريق الطبيّ السعودي، المشارك في هذه الحملة، من عددٍ من المتطوعين المتخصّصين في جراحة وقسطرة قلب الأطفال.

أعمال الحملة:

استغرقت أعمال الحملة الطبية الفترة من ١٤-٢١ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ / ١١-١٨ من شهر فبراير ٢٠١٧م.

في البداية؛ قام الفريق الطبيّ بعد وصوله إلى «مستشفى مصحة الاختصاصات الشفاء» بإجراء الفحوصات والتحاليل الطبية

اللازمــة قبل العمليات الجراحية على ٧٠ طفلاً مغربيّاً.

وبعد تحديــد الحالات التي ســتُجرى لها العلميات، وبمساهمةٍ فعّالةٍ من إدارة «مستشفى مصحة الاختصاصات الشفاء» وفريقها الطبي، تمّ التجهيز لإجراء العلميات وتنظيمها مع الفريق الطبــيّ، على مــدى أيام الحملــة، وقد حرص الفريق الطبيّ على القيــام بالمهمّة في الوقت المحدد، فأنجــز- بتوفيق اللــه- إجراء (١٩) عملية قلــب مفتوح، و (٣٤) عملية قســطرة.. أدخل نجاحها الفرحة في قلوب أســر الأطفال طوال أيام الحملة.

حفل تكريم الحملة:

وتقديــراً لهــذه الجهود الكبيــرة للفريق الطبــيّ فــي حملة القلــوب الصغيــرة، وما واكبهــا من حســن تنظيم، وإتقان وســرعة إنجاز، ولِمَا تكلّلت بــه من نجاحٍ باهرٍ بتوفيق من الله عز وجــل؛ أُقيم احتفالٌ تكريمٍ بفندق (موفنبيــك) بمدينة الــدار البيضاء، حضره ممثّل ســفارة خادم الحرمين الشــريفين في المغرب الأســتاذ رأفت شــرف، وحضره كلٌّ من والي الدار البيضاء، والسفيرة البريطانية بالمملكة المغربية، ومجموعة من الشخصيات الدبلوماسية والطبية والصحافيين.

وقد تضمّن الاحتفال تقديم تعريفٍ بمشروع المنتدى الإســلاميّ (حملة القلوب الصغيرة)، وما يحمله من أهدافٍ إنسانيةٍ نبيلة، وما حقّقه من إنجازات، منذ انطلاقته الأولى، في كثيرٍ من الدول.

وفــي نهاية الحفل؛ تمّ تكريم الفريق الطبيّ، وتكريم المؤسســات التي ســاهمت في إنجاح الحملة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وجعلت القلوب الصغيرة، التي كانت تعاني، تتعافى لتعود إلى حياتها الطبيعية.

وأكد الدكتور ســعيد القاضي مدير مكتب المنتدى الإســلامي بلنــدن: أنّ الحملة تكبر وتتوسع بشكلٍ ســريع، وتلقى تفاعلاً وتعاوناً من عدّة جهات رســميّة وخيريّة وشــعبيّة في البلدان التي تُقام فيها، مشــيداً بدَوْر الفريق الطبيّ للحملة والجهات الرسميّة في المملكة المغربية ■

حقائق صادمة: الأطفال المجندون.. وقود الصراعات الداخلية في إفريقيا

مصطفى شفيق علام
كاتب ومحلل سياسي - باحث متخصص في
العلاقات الدولية - مصر

ليس أكثر من خيرات القارة الإفريقية وثرواتها الطبيعية والبشرية إلا صراعاتها المسلّحة، تلك الصراعات التي تتوالد بشكلٍ جعل من إفريقيا البؤرة الأكثر التهاباً على خريطة الصراعات الداخلية (ما دون الدولية) في العالم، وفقاً لتقديرات معهد هيدلبيرج لأبحاث الصراع الدولي The Heidelberg Institute for International Conflict Research للعام ٢٠١٥م، حيث احتل إقليم «إفريقيا جنوب الصحراء» المرتبة الأولى دولياً؛ متفوقاً على إقليم الشرق الأوسط والمغرب العربي، والذي يضمّ بدَوْره دول الشمال الإفريقي، الأمر الذي يعني أنّ القارة الإفريقية هي أكثر القارات من حيث كثافة الصراعات الداخلية على اتساع رقعتها الجغرافية.

وتُعنى هذه الورقة بتقديم إطلالة مفصّلة على إحدى أبرز الآثار السلبية لتوطّن الصراعات المسلّحة الداخلية وتغلغلها في الدول والمجتمعات الإفريقية، وهي ظاهرة «تجنيد الأطفال»، أو «الأطفال المجنّدون»، والتي تمثّل معضلةً حقيقيةً أمام حاضر التنمية في القارة السمراء ومستقبلها؛ بالنظر إلى تأثيراتها الممتدة على الأفراد والمجتمعات الإفريقية على حدٍّ سواء.

يُستغل الأطفال المجندون في الاستطلاع والخدمة، والمعارك، بالإضافة إلى الاستغلال الجنسي للفتيات، واللائي يشكّلن نحو 40% من إجماليّ الأطفال المجنّدين في القارة

أطفال إفريقيا وقود الصراعات:

وفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)؛ فإنّ نحو ٥٠٠ مليون طفل، أي ما يناهز واحداً من كلّ أربعة أطفالٍ في العالم، في البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث، يعيشون دون الحصول على الرعاية الطبية والتعليم الجيد والتغذية والحماية المناسبة لهم.

وتعدّ بلدان إفريقيا جنوب الصحراء موطناً لنحو ٧٥٪ من العدد الإجمالي للأطفال الذين يعيشون في البلدان التي تعاني من حالات الطوارئ، سواء الناجمة عن الكوارث الطبيعية، أو الناجمة عن الصراعات والحروب، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يعيش نحو ١٢٪ من هؤلاء الأطفال هناك، ما يعني أنّ غالبية الأطفال المضارين من النزاعات والصراعات الداخلية المسلحة في العالم هم من الأفارقة[١].

بيد أنّ الضرر الأكبر الذي يمكن أن يتعرض له أي طفل، جراء الصراعات والنزاعات

(١) اليونيسف: ربع أطفال العالم يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث، مركز أنباء الأمم المتحدة، ٨ ديسمبر ٢٠١٦م، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/9fLiS8

المسلحة في بيئته المجتمعية، هو أن ينخرط قسراً أو طوعاً في أتون تلك الحروب مودّعاً طفولته مبكّراً، دالفاً إلى حياة الجندية والقتال الخشنة بما تخلّفه من آثارٍ نفسية وجسدية بالغة الخطورة، ليس في الطفل المجنّد فحسب؛ بل في أسرته ومجتمعه ككل.

ويرى مراقبون أنّ إفريقيا باتت موئلاً للأطفال المقاتلين، ويضربون لذلك بعض الأمثلة: استغلال نحو ١٦ ألف طفلٍ في حرب ليبيريا، وفي إحصاءات تعود لنهايات التسعينيات من القرن الماضي وُجد أنّ نحو ٣٦٪ من أطفال أنجولا قد تمّ تجنيدهم في الصراع الأهليّ آنذاك، وهناك من يعتبر أنّ «جيش الربّ» الأوغندي مشكّلٌ بالأساس من الجنود الأطفال في معظمه[١]، في حين تشير بعض التقديرات البحثية إلى أنّ نحو ٤٠٪ من الأطفال المجنّدين في العالم يتوطنون في إفريقيا[٢].

على الصعيد القانوني: يُعرف «الطفل المجنّد»، وفقاً لمبادئ باريس بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة ٢٠٠٧م، بأنه: «أيّ شخص دون سنّ الثامنة عشرة من العمر، ولا يزال- أو كان - مجنّداً أو مستخدَماً بواسطة قوةٍ عسكريةٍ أو جماعةٍ عسكريةٍ في أيّ صفة، بما في ذلك - على سبيل المثال وليس الحصر-: الأطفال والغلمان والفتيات الذين يتم استخدامهم محاربين أو طهاة أو حمّالين أو جواسيس أو لأغراض جنسية».

اتصالاً مع ما سبق؛ فإنّ تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، واستخدامهم للعمل بوصفهم جنوداً يعدّ أمراً محظوراً بموجب القانون الدوليّ الإنساني، ويُوصف من جانب المحكمة الجنائية الدولية باعتباره: «جريمة حرب»، وتُضاف أطراف النزاع التي تجنّد وتستخدم الأطفال في النزاعات المسلّحة بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة إلى: «قائمة العار» التي يصدرها سنويّاً في تقريرٍ خاصّ[٣].

ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)؛ فإنّ أغلب الأطفال المجنّدين في العالم، وعددهم يربو على ٢٥٠ ألفاً، يوجدون بالقارة الإفريقية، في حين أكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقريرٍ يعود للعام ٢٠١٤م، أنّ المهمات التي تُوكل للأطفال المجنّدين في إفريقيا تتعلق غالباً بعمليات الاستطلاع والخدمة، إلى جانب المشاركة في المعارك، بالإضافة إلى الاستغلال الجنسي للفتيات، واللائي يشكّلن نحو ٤٠٪ من إجماليّ الأطفال المجنّدين في القارة، حيث يسري ذلك على جميع الدول الإفريقية محلّ الصراعات الداخلية[٤].

ولا يكون تجنيد الأطفال دائماً عن طريق القسر أو الإجبار، ففي حالاتٍ كثيرةٍ يكون التجنيد طواعيةً واختياراً من أجل الدفاع عن القبيلة أو المنطقة، أو من أجل المال، أو تلبية حاجات الطفل وحاجات أسرته، أو بغرض الانتقام من الأعداء، وفي هذا السياق؛ تكشف العديد من التقارير المتعاضدة أنّ تجنيد

(١) محمد مشرف خليفة: الجنود الأطفال، مجلة درع الوطن، القيادة العامّة للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية، ١ أغسطس ٢٠١٢م، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/zL3VWf

(٢) Mark A. Drumbl, Reimagining Child Soldiers, Oxford: Oxford University Press, 2012, p. 6.

(٣) تجنيد الأطفال، الأمم المتحدة، مكتب الممثل الخاصّ للأمين العام المعني بالأطفال ونزع السلاح، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/Gz2F8s

(٤) «Ten facts about child soldiers that everyone should know», Independent, 23 December 2012, available at: goo.gl/yBCItV

الأطفال في إفريقيا لا يقتصر على الميليشيات المقاتلة فحسب، بل إنّ ثمة جيوشاً نظامية أيضاً تستخدم الأطفال على نطاقٍ واسع كعناصر مقاتلة ضمن صفوفها في صراعاتها المسلّحة مع القوى المتمردة[١].

نقاط إفريقية ساخنة:

طبقاً لتقديرات معهد هيدلبيرج لأبحاث الصراع الدولي The Heidelberg Institute for International Conflict Research للعام ٢٠١٥م؛ فإنّ القارة الإفريقية تحتضن أكثر من ٤٨٪ من جملة الصراعات العنيفة في العالم، وقد أحصى المعهد الدوليّ المرموق نحو ٢١ صراعاً مسلّحاً اندلعت خلال العام ٢٠١٥/٢٠١٦م في دولٍ إفريقية، من بين ٤٣ صراعاً مسلّحاً حول العالم اندلعت خلال تلك السنة[٢]، كما تحتضن القارة الإفريقية ما جملته ٩٧ صراعاً مسلّحاً ممتداً (ما بين دوليٍّ وتحت دولي)، تمثّل نحو ٢٥٪ من إجمالي الصراعات المسلّحة العنيفة في دول العالم[٣].

خريطة (١): الصراعات المسلّحة على المستوى القوميّ والدوليّ ٢٠١٥م

* Source: Conflict Barometer ٢٠١٥, The Heidelberg Institute for International Conflict Research, Germany, ٢٠١٦, p.١٠.

خريطة (٢): الصراعات المسلحة على المستوى تحت الدولي ٢٠١٥م

* Source: Conflict Barometer ٢٠١٥, The Heidelberg Institute for International Conflict Research, Germany, ٢٠١٦, p.١١.

وتُظهر خريطة الصراعات الإفريقية المسلّحة عدداً من النقاط والبؤر الأكثر التهاباً، تتمحور- وفقاً لتقارير المنظمات المعنية التابعة للأمم المتحدة- حول عدة دول، أبرزها: جنوب السودان، ونيجيريا، وإفريقيا الوسطى، والصومال، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية، ومالي.

جنوب السودان:

في جنوب السودان حذّر تقريرٌ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، صدر في العام ٢٠١٦م، مما وصفه بـ«الزيادة الكبيرة» في تجنيد الأطفال للقتال بالحرب الأهلية الدائرة في جنوب السودان، وأشارت المنظمة الأممية أنّ كلاً من الجماعات والميليشيات المسلّحة، وكذلك الجيش النظامي، متورطان في تجنيد ما يربو على ١٦ ألف طفلٍ منذ اندلاع الاقتتال الداخليّ بين الفرقاء في الدولة الوليدة في

(١) ما مصير «الأطفال الجنود» بعد انتهاء الصراعات المسلّحة؟، بي بي سي، ١٢ فبراير ٢٠١٦م، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/JERCEY

(٢) Conflict Barometer 2015, The Heidelberg Institute for International Conflict Research, Germany, 2016, p.12.

(٣) Ibid, p. 61.

ديسمبر [1]٢٠١٣، وفي العام ٢٠١٤م أودت الحرب بحياة أكثر من ٦٠٠ طفلٍ مجنّد، في حين تعرّض نحو ٢٠٠ آخرين من الأطفال المجنّدين للإصابات والتشويه جرّاء الأعمال القتالية.

نيجيريا:

أما نيجيريا التي دائماً ما كانت بعيدة عن «قائمة العار»؛ فقد أدّت أنشطة جماعة بوكوحرام المصنفة «منظمة إرهابية» إلى تنامي ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراع الدائر بين تلك الجماعة والجيش النيجيري، ووفقاً لتقديراتٍ غير حكومية تعود إلى العام ٢٠١٥م: فقد بلغ عدد الأطفال المجندين في نيجيريا ما يزيد عن ٤ آلاف طفل، الأمر الذي حدَا بالرئيس الأمريكيّ السابق باراك أوباما إلى إصدار قرارٍ يقضي بحرمان نيجيريا من المساعدات العسكرية الأمريكية بالنظر إلى ما وصفه بوجود «انتهاك خطير للقانون الدوليّ بحظر تجنيد الأطفال ممّن تقلّ أعمارهم عن ١٨ عاماً في صفوف الجيش»[٢].

إفريقيا الوسطى:

أما في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ فقد تأثّر نحو مليونين و ٣٠٠ ألف طفلٍ نتيجة النزاعات العِرْقية المسلحة في تلك الدولة، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، كما تسبّبت الحرب المتأجّجة هناك في تجنيد ما بين ٦ آلاف إلى ١٠ آلاف طفلٍ عام ٢٠١٤م، في حين تعرّض أكثر من ٤٣٠ طفلاً مجنّداً للقتل والتشويه خلال الأعمال القتالية، بزيادةٍ تُقدّر بنحو ثلاثة أضعاف ما كان عليه الحال خلال العام ٢٠١٣م، كما أحصت المنظمة الأممية حالات اغتصابٍ وانتهاكاتٍ جنسية جسيمة بحقّ الفتيات المجنّدات دون سنّ الثامنة عشرة، تورطت فيها جميع الأطراف، بما فيها القوات الحكومية[٣].

الصومال:

على الرغم من التقدّم الذي أحرزته السلطات الجديدة في الصومال، بمعونةٍ من البعثة الأممية بالصومال (أونسوم)، فإنّ استخدام الأطفال لأغراضٍ عسكرية من قِبَل الجماعات المسلّحة لا يزال أمراً قائماً بشدّة منذ انهيار الدولة في العام ١٩٩١م، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكانٍ إعطاء مؤشرات رقمية لظاهرة تجنيد الأطفال في تلك الدولة التي مزقتها الحرب الأهلية على مدى زمنيٍّ ناهز العقود الثلاثة، وقد أحصت منظمة الأمم المتحدة تجنيد أكثر من ٦ آلاف طفل في الأعمال القتالية بالصومال خلال العام ٢٠١٥م فقط، ٤٠٪ منهم تمّ تجنيدهم لصالح ميليشيات حركة الشباب المجاهدين الموالية لتنظيم القاعدة[٤].

(١) تجنيد الأطفال بجنوب السودان هاجس يؤرّق المجتمع الدولي، سكاي نيوز عربية، ١٩ أغسطس ٢٠١٦م، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/tYzy1M

(٢) أطفال إفريقيا جنود المرحلة للقتال كإرهابيين أو ضمن الميليشيات، ميدل إيست أونلاين، ١٠ أغسطس ٢٠١٥م، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/z1zL5d

(٣) تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية إفريقيا الوسطى، الأمم المتحدة، مكتب الأمين العام، ١٢ فبراير ٢٠١٦م، ص ص (٧-١٠).

(٤) تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، الأمم المتحدة، مكتب الأمين العام، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦م، ص ص (٦-٧).

أوغندا:

أما أوغنـــدا التي تشـــهد أحد أطـــول النزاعات المســـلحة في القارة الإفريقية، بين القوات الحكومية ومنظمة «جيش الربّ»، فتُعدّ من أبرز الدول على «قائمة العار» المتورطة في تجنيـــد الأطفال، فخلال العقدَيْن الماضيَيْن قام «جيش الـــربّ» الأوغندي باختطاف ما يزيد على ٣٠ ألف طفلٍ لاستخدامهم مجنّدين، سواء في الأعمال القتالية أو الخدمية أو الجنســـية، كما تورطت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية- وفقاً للأمم المتحدة- في تجنيد نحو ٥ آلاف طفل، واستخدامهم مقاتلين في حربها ضدّ ميليشيات «جيش الربّ» المتمردة[١].

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تورطت أطراف النزاع في تجنيـــد الآلاف من الأطفال أثنـــاء حقبـــة الحـــرب الأهلية التـــي عصفت بالبـــلاد، والتـــي على الرغم من انتهـــاء القتال فيها رســـميّاً، منذ العـــام ٢٠٠٢م، فإنّ الأعمال القتالية والصراعات المســـلّحة لا تزال مستمرة في بعـــض المناطق، وبخاصة شـــمالي البلاد وشـــرقيها، بمناطق إيتوري وكيفو، وقد اعترفت القوات الكونغولية أنهـــا قامت بتجنيد أكثر من ٢٠ ألـــف طفلٍ فـــي خدمة القوات المســـلّحة، مـــا أدى إلى فرض عقوباتٍ دوليـــةٍ عليها جرّاء ذلك، تعهّدت الدولة بعدها بإنهاء تلك الجريمة، لكن الخطوات المتخذة فـــي هذا الصدد تبدو بطيئـــة وغير فعّالة، علـــى الجانب الآخر قامت الميليشـــيات المتمردة بتجنيد أكثر من ١٢ ألف طفـــلٍ في حربها ضدّ القـــوات الحكومية؛ وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة[٢].

(١) أطفال إفريقيا من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد، مرصد بوابة إفريقيا الإخبارية، ٤ أبريل ٢٠١٥م، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/dbq4JS

(٢) الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، ٢٠ أبريل ٢٠١٦م، ص ص (١٣-١٧).

مالي:

لا تزال مالي تشـــكّل بـــؤرة ضبابيـــة فيما يتعلق بتجنيد الأطفال، منذ اندلاع الاقتتال الداخليّ في العام ٢٠١٢م، ومع نشـــاط العديد من التنظيمات الإرهابية المســـلّحة، المتحالفـــة مع تنظيم القاعـــدة في بلاد المغرب الإســـلاميّ بمالي، فإنّ ظاهرة تجنيد الأطفال فـــي ذلك البلد لا تزال رائجة، علـــى الرغم من غياب الأرقام والإحصاءات الرســـمية الدقيقة بهذا الشأن، الأمر الذي جعل مالي لا تزال مدرجة على قائمة الدول المتورطة في انتهاكاتٍ جســـيمةٍ بحـــقّ الأطفال؛ وفقاً لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة للعام ٢٠١٦[٣].

جدول: قائمة العار: أبرز الأطراف الإفريقية المتورطة في تجنيد الأطفال ٢٠١٦م

الدولة	الجهة/الطرف	الجريمة بحقّ الأطفال
إفريقيا الوسطى	ائتلاف سيليكا السابق	تجنيد/قتل وتشويه/اغتصاب
	ميليشيات آنتي بالاكا	تجنيد/قتل وتشويه/اغتصاب
	جيش الربّ للمقاومة	تجنيد/قتل وتشويه/اغتصاب/خطف
الكونغو الديمقراطية	تحالف القوى الديمقراطية	تجنيد/قتل وتشويه
	القوات المسلحة الكونغولية	تجنيد/اغتصاب
	القوات الديمقراطية لتحرير رواندا	تجنيد/اغتصاب
	قوات المقاومة الوطنية في إيتوري	تجنيد/اغتصاب
	جيش الربّ للمقاومة	تجنيد/قتل وتشويه/اغتصاب
	جماعة الماي - ماي	تجنيد
	اتحاد الماي – ماي «لافونتين»	تجنيد
	جماعة الماي – ماي سيمبا	تجنيد/اغتصاب
	جماعة الماي – ماي كاتا كاتانجا	تجنيد
	جماعة ندوما	تجنيد/قتل وتشويه
	جماعة الماي – ماي نياتورا	تجنيد
	جماعة رايا موتومبوكي	تجنيد/اغتصاب

(٣) المرجع السابق، ص ص (٢٥-٢٧).

مالي	جماعة تحرير أزاد	تجنيد/اغتصاب
	حركة التوحيد والجهاد	تجنيد/اغتصاب
	جماعة أنصار الدين	تجنيد/اغتصاب
الصومال	حركة الشباب	تجنيد/قتل وتشويه
	أهل السنّة والجماعة	تجنيد
	الجيش الوطني الصومالي	تجنيد/قتل وتشويه
جنوب السودان	الجيش الشعبي لتحرير السودان	تجنيد/قتل وتشويه/ اغتصاب
	الجناح المعارض بالجيش الشعبي	تجنيد/قتل وتشويه
	الجيش الأبيض	تجنيد
نيجيريا	بوكوحرام	تجنيد/قتل وتشويه
	فرقة العمل المدنية المشتركة	تجنيد

المصدر: من إعداد الباحث؛ بناءً على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تجنيد الأطفال.

تجنيد الأطفال: أفرقة جهود المكافحة:

ولمّا كان الاتحاد الإفريقيّ هو المنظمة الإقليمية المعنية بحفظ السّلم والأمن في القارة؛ فقد أولى الاتحاد، بمؤسساته المختلفة، جهوداً كبيرة للحدّ من ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات الإفريقية، وفي هذا السياق أصدرت الدول الإفريقية «ميثاق حقوق ورفاهية الطفل» عام ١٩٩٠م، والذي بدأ العمل به في نوفمبر ١٩٩٩م، ويضمّ ٤٨ مادة، ليكون الإطار الاسترشاديّ للجهود الإفريقية الرامية إلى حماية أطفال القارة وضمان أمنهم وسلامتهم ورعايتهم وتنشئتهم.

وقد تضمّن الميثاق إنشاء: «اللجنة الخاصّة بحقوق ورفاهية الطفل»، لتكون الجهة المعلوماتية المختصّة بكلّ ما يتعلق بالمشكلات التي يعانيها الطفل الإفريقي، كما نصّ الميثاق كذلك على إنشاء «لجنة خبراء»، تضمّ ١١ خبيراً، لتكون معنية بالدراسات الخاصّة بحقوق الطفل الإفريقي، وضمان رفاهيته، والآليات اللازمة لتحقيق أهداف الميثاق بشأن أطفال القارة[١].

ويحرص الاتحاد الإفريقيّ كذلك على تعزيز شراكاته الدولية فيما يتعلق بحقوق الطفل وحمايته، ومن ذلك توقيع الاتحاد اتفاقاً مع الأمم المتحدة، في العام ٢٠١٣م، على تعزيز حماية الأطفال المتضررين من الصراعات في إفريقيا، بالنظر لما يضطلع به الاتحاد الإفريقيّ من دَوْر كبيرٍ في عمليات الوساطة وحفظ السلام في القارة.

كما أبرمت إدارة السّلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، في سبتمبر ٢٠١٣م، اتفاق شراكةٍ مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، لتكثيف التدابير لحماية الأطفال من العنف المسلّح، وقد وافق الاتحاد الإفريقي، بدعمٍ من الأمم المتحدة، على إدراج حماية الأطفال في جميع أنشطته الأمنية التي يضطلع بها في جميع مناطق الصراع بالقارة الإفريقية، والالتزام بتطوير برامج تدريب أكثر اتساقاً وفاعلية في مجال حماية الطفل للبلدان المساهمة بقوات في بعثات السلام للاتحاد الإفريقي[٢].

(١) نصيرة نهاري: الحماية الإفريقية للطفل في أثناء النزاعات المسلحة.. دراسة في النصوص والآليات، قراءات إفريقية، ١ ديسمبر ٢٠١٦م، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/93SMcx

(٢) الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي يوقعان على خطة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، مركز أنباء الأمم المتحدة،

بيد أنّ تلك الجهود والأطر الرسمية تبدو بحاجةٍ إلى مزيدٍ من التفعيل على الأرض، بالتعاون الفعّال مع الشركاء من منظمات المجتمع المدنيّ المحلية المعنية بحقوق الطفل في إفريقيا، وفقاً لما نصّت عليه مبادئ باريس التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتي نصّت على أهمية الشراكة مع المدافعين المحليّين عن حقوق الإنسان، والأطفال الذين سبق لهم الارتباط بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والمعلمين، والمجتمع المدنيّ المنظّم، والآباء، والعاملين في قطاع الصحّة، والزعماء الدينيين، وزعماء المجتمعات المحلية الآخرين، فيما يتعلق باستراتيجيات إنهاء ارتباط الأطفال بالصراعات المسلّحة في إفريقيا[1].

وختاماً:

إنّ معضلة تجنيد الأطفال في القارة الإفريقية تبقى- في الأخير- عَرَضاً وليست مرضاً؛ إذ يبقى المرض الحقيقيّ للجسد الإفريقيّ الفتيّ والواعد هو: غياب التنمية المستدامة، واستنزاف مواد القارة عبر مسارَيْن رئيسَيْن؛ أولهما: استغلال القوى الدولية الكبرى لثروات إفريقيا بشكلٍ مباشر، وثانيهما: إغراق المجتمعات الإفريقية في مستنقع الحروب والصراعات الأهلية

أغلب الأطفال المجنّدين في العالم، وعددهم يربو على 250 ألفاً، يوجدون بالقارة الإفريقية

المسلّحة، ومن ثمّ استغلال القوى الكبرى أيضاً، وبشكلٍ غير مباشر هذه المرة، لذلك المناخ الصراعيّ لتعظيم مبيعاتها من السلاح، والتدخّل في صنع القرار الإفريقيّ من بوابة الشراكات الأمنية المشروطة، والتحالفات الاستراتيجية غير المتكافئة، كصورةٍ من صور الاستعمار الجديد للقارة.

ومن ثمّ؛ فإنّ القضاء على ظاهرة تجنيد الأطفال في القارة السمراء يبقى في النهاية رهناً بمدى توافر الرغبة الحقيقية والإرادة السياسية والمجتمعية في الدول الإفريقية لتجاوز مربع العنف والصراع ولغة السلاح؛ والانتقال إلى مربع التنمية والتقدّم ولغة الحوار، ولحلحلة أزمات القارة الإفريقية، والتخلّص من إرث الاستعمار الكولونيالي الذي بذر جرثومة الانقسامات العِرْقية والدينية والجهوية والقبلية؛ لتظلّ خيرات القارة دائماً وأبداً بيده لا بيد أصحابها من الأفارقة ■

---

١٩ سبتمبر ٢٠١٣م، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/fX9SoV

(١) الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، مبادئ باريس، قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فبراير ٢٠٠٧م، ص ٢٥.

عرض كتاب: الشَّيخ عثمان دان فوديو وحركة التّجديد الإسلاميّ بغربي إفريقيا

د. آدم بمبا
أكاديمي من كوت ديفوار – أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا

للإصلاح والتّجديد مكانةٌ محوريَّةٌ في الإسلام؛ إذ يمثِّل التَّجديدُ المناعة الداخليَّة المسؤولة عن تصفية الجسد الإسلاميِّ وتنقيته كلَّما ران عليه بعض الصَّدأ والأدران، وقد أكَّد الأثر النَّبويُّ هذه الحقيقة الملازمة للإسلام، وبيَّن أنَّ سير ورة الفعل التجديديِّ تتكرَّر على رأس كلِّ قرن.

وقد برْهَنَ التاريخ الإسلاميّ على أنَّ الإصلاح والتجديد عميق الجذور بإفريقيا، ظهر ذلك أوَّلَ ما ظهر في حركة المرابطين التي قامت بمنطقة الملثَّمين ببلاد السُّودان الغربيِّ في القرن الخامس الهجريِّ بقيادة الفقيه عبد الله بن ياسين (ت ٤٥١هـ/١٠٥٩م)، وفي دعوة الشَّيخ الحاج محمد بن سالم سواري (ت ٩٣١هـ/١٥٢٥م)، وفي حركة أسكيا الحاج محمَّد بصونغاي (حكم: ١٤٩٣م – ١٥٢٨م)، وحركة الإمام الشَّيخ ناصر الدين (١٠٨٥هـ/١٦٧٤م) بمنطقة فوتاتور السِّنغال وموريتانيا الحاليَّة، وغيرها من الحركات التصحيحيَّة التجديديَّة المتعدِّدة المتنوِّعة التي استهدفت التّغيير الإيجابيَّ للمجتمع السُّودانيّ على هدي الكتاب والسنّة.

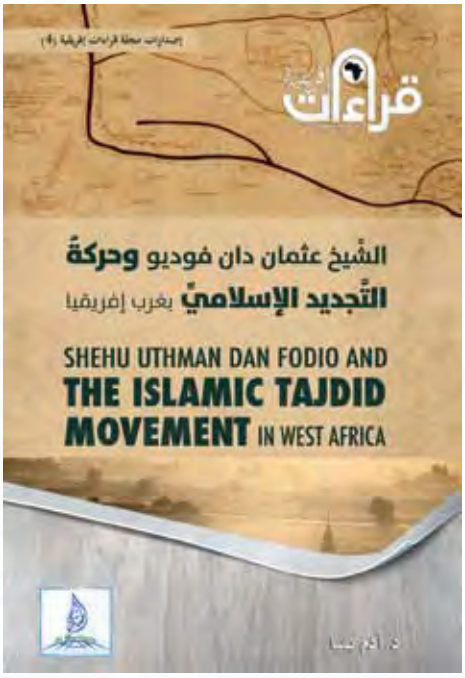

تعريف بالكتاب:

في هذا الإطار؛ تأتي الدِّراسة التي قام بها د. آدم بمبا، ونشرتها مجلة قراءات إفريقيَّة بعنوان: (الشَّيخ عثمان دان فوديو وحركة التَّجديد الإسلامي بغربي إفريقيا)، بوصفها محاولةً لتتبُّع أهمِّ حركةٍ تجديديَّة، في هذا السِّياق، وهي دعوة الشَّيخ دان فوديو (ت ١٢٣٢هـ/١٨١٧م)، وهي حركةٌ بدأها الشَّيخ بنشاطٍ تعليميٍّ تثقيفيٍّ

زهاء عشرين سنة، وكان شـــعارُهُ آنذاك «إحياء السنّة وإخماد البدعة»، وتُوِّج هذا النَّشاط بقيام دولة الخلافة بصكوتو شماليَّ نيجيريا الحاليَّة، وعُدَّت أنجح تجربةٍ تجديديَّةٍ سياسيَّةٍ واجتماعيَّةٍ ودينيَّةٍ في تاريخ إفريقيا جنوب الصَّحراء.

وقد حاولت هذه الدِّراسة الإجابة عن أسئلة جوهريَّة عدَّة: كيف تبَلْـــوَرَت الرُّؤية التجديديَّة عند الشَّـــيخ دان فوديو؟ ومـــا ركائزها النَّظريَّة والفكريَّـــة؟ وما مدى تنزيل الرُّؤيـــة التَّجديديَّة عنده في الواقع المعيش؟ وما مدى تأثير حركته في الدَّعوة والاجتماع ببلاد السُّودان الغربيِّ؟

للإجابة عن الأسئلة المطروحة؛ فقد انتهج فيه الباحث منهجاً تاريخيّاً تحليليّاً، انصبَّ على قراءة آثار الشَّـــيخ دان فوديو المتوفَّرة، من أجل سَـــبْر الرُّؤية التجديديَّة عنده في مجال الفقه، والسِّياسة، والتربية والاجتماع، والدَّعوة.

جـاء الكتـاب فـي (٣٥٥) صفحـة، بخمسـة فصولٍ، تحت كلٍّ منها مباحث متفرِّعة.

فصول الكتاب:

في (الفصـــل الأوَّل) عُنِـــيَ الباحث برصد الظُّـــروف التاريخيَّـــة والاجتماعيَّة التي ظهرت فيها حركة الشَّـــيخ دان فوديو التَّجديديَّة ببلاد السُّودان؛ فاستَعرَضَ الظُّروف السِّياسيَّة والدِّينيَّة بمجتمع هَوســـا والفولاني، والمدَّ الإســـلاميَّ ومراحلَ تطوُّره بممالك هَوْسا التي سبقت ظهور حركة الشَّـــيخ دان فوديو، وكذلك الواقع الدِّينيّ المتمثَّل في طقـــوس «بُـــوري» الأرواحيَّة التي سادت المجتمع آنذاك، واصطرعت مع الإسلام في جميع مراحل وجوده ببلاد هوسا.

بعد هذا الاســـتعراض السُّوسيو-التَّاريخي؛ عُني الباحث في (الفصل الثاني) بتتبُّع الخلفيَّة العلميَّـــة للشَّـــيخ دان فوديو، وذلـــك من خلال اســـتعراض القنوات التي تعلَّم عبرها، والعلماء الذين كان لهم تأثيرٌ مباشـــرٌ في تكوينه العلمي، وفي تشكيل الرُّؤية التَّجديديَّة عنده، وفي صقل شخصيَّته القياديَّة، ومنهم: والده، وخالُهُ الشَّيخ عثمان بِدُورِ، والشَّيخ جبريل بن عمر الأغاديسي.

بعد ذلك؛ جاء (الفصل الثَّالث) لتتبُّع المسار الدَّعويِّ عند الشَّيخ دان فوديو، والأدوات الفاعلة التي وظَّفها في هذا المجال من أجل نشر دعوته، وإحداث التغيير الهادف في مجتمعه، وما أسْفَر عنـــه من تأســـيسٍ لدولة الخلافة الإســـلاميَّة بصكوتو التي كانت تَسْـــتَلْهِم الشَّريعة الإسلاميَّة في جميع أنظمة الحكم الدُّســـتوريَّة والقضائيَّة والإداريَّة.

بعد وضع دولة الخلافة في إطارها التَّاريخيّ المناسب، وتصويرها في واقعها الفعلي، انطلق الباحث في (الفصـــل الرَّابع) للنَّظر في الرَّكائز التـــي قامت عليها هـــذه الدَّولة فـــي العقيدة، والفكـــر، والعبـــادة، والمعامـــلات، والاجتماع، والسِّياســـة، وغيرها من مقوِّمات العمران، وقد تبيَّن من خلال هذا النَّظر أنَّ الشَّـــيخ دان فوديو كان ذا رؤيةٍ تجديديَّةٍ ثاقبةٍ في كلِّ تلك الجوانب المذكورة، قوامها الوسطيَّةُ السَّمحة.

وبما أنَّ الفصل الرَّابـــع في طبيعته نظري؛ فقد جاء (الفصل الخامس) من أجل النَّظر في المنجزات التَّجديديَّة التـــي تحقَّقت في الواقع المعيش في ظلِّ الخلافة الصُّكتيَّة؛ بوصف تلك المنجزات ترجمـــةً فعليَّةً للرُّؤى التَّجديديَّة التي تَبَلْوَرَت عند الشَّـــيخ دان فوديو، وهنا أيضاً تبيَّن أنَّ الشَّـــيخ- بمعيَّة أعوانه بُنـــاة دولة الخلافة- قـــد وُفِّق إلى الكثير من المنجـــزات الحضاريَّة في الفكر والدِّين، وفي السِّياســـة والاجتماع... ففي ظـــلِّ دولة الخلافة الصُّكتيَّة تحقَّقت وحدة «وطنيَّة» اجتماعيَّة وسياســـيَّة لم تتكرَّر بعدُ في تاريخ القارَّة، كمـــا تحقَّق في ظلِّها أمنٌ تامٌّ على الأنفـــس والممتلكات، وعدالـــةٌ اجتماعيَّةٌ ذات

نسبةٍ عالية، وتحقَّقت في ظلِّها رفاهة اقتصاديَّة شـاملة واضحة المعالم، وشـهدت المجالات العمرانيَّـة الحضاريَّة كافَّة تطوُّراً ملاحظاً على الرُّغم من القِصَر النِّسـبيِّ لعُمْر دولة الخلافة التـي لم تعـش إلاَّ مائـة عام فحسـب، وكان سـقوطها إثر الغزو الإمبرياليِّ البريطانيِّ عام (١٣٢١هـ/١٩٠٣م).

ولعلَّ ما يميّز شـخصيَّة الشَّـيخ دان فوديو التجديديَّـة نجاحه في «صُنْـع» الرِّجال الدُّعاة المصلحين، ذكوراً وإناثاً، حاملي الرُّؤية وتطبيقه فـي الواقع، وقد تجلَّى ذلك حتى قبل قيام دولة الخلافـة، حين كان الشَّـيخ في طـور الدَّعوة والتربية والجهاد؛ حيث وصـل طلبَته ومريدوه وقُوَّاده، وحَمَلة ألْويَته التي كان يعقدها لهم، إلى مواضع شاسـعة عن مركز الدَّعـوة. كما تجلَّى هذا النَّجاح في صُنع الرِّجـال، بظهور حركات تصحيحيَّة عدَّة منبثقة عن الخلافة الصُّكتيَّة، أو بالأحرى؛ فإنَّ جميع الحركات التَّصحيحيَّة ببلاد السُّودان الغربيِّ، في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، هي منبثقةٌ عـن الحركة التجديديَّة الصُّكتيَّـة، منها: إمارة إلورينْ، وإمارة كونتاغورا بجنوبيِّ نيجيريـا الحالية، والإمـارة الإماميَّة «دينا» بعاصمتها «حمد الله» (١٢٣٣هـ/١٨١٨م)، وحركـة الشَّـيخ عمر بـن سـعيد الفوتي (ت ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م)، وحركة الشَّيخ محمد الأمين صوننكي (ت ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م)، وحركة الشَّـيخ أحمد ديمـي (ت ١٣١٢هـ/١٨٩٤م)، وغيرها من الحركات الدّعويَّـة والجهاديَّة التصحيحيَّة الناجحة بمنطقة سنيغامْبيا بغربيِّ إفريقيا.

هـذا، وقد حـدَّد الباحث فـي (الخاتمة) جملةً من النتائج والحقائق المهمَّة عن التجديد المتحقَّق ببلاد السُّودان؛ نتيجةً لحركة الشَّيخ دان فوديو الإصلاحيَّة وتأسيس دولة الخلافة، وهي نتائج عدَّها الباحث إجابةً مقنعةً عن الأسـئلة الثَّلاثة المطروحة عن: ركائز الرُّؤية التجديديَّة عنـد الشَّـيخ دان فوديو، ومـدى تحقيقها في الواقع، وتأثيرها في بلاد السُّودان الغربي.

من تلك النَّتائج:

أوَّلاً: أنَّ انتماء الشَّيخ دان فوديو إلى مجموعة الفولاني المسلمة، وإلى طبقة طُرودْبيهْ العلميَّة الملقَّبـة بـ«أهل الكُتُب»، كان له الأثر المباشـر في تشكيل الرُّؤية التجديديَّة في فكره وحركته، يُضـاف إلى ذلك وجود ثقافة علميَّة إسـلاميَّة عريقة ببلاد السُّودان الغربي، ومَوْروث إصلاحيٍّ تجديديٍّ متواصل في تاريخ المنطقة.. كلُّ ذلك وفَّـر أرضيَّةً خصبـةً لنماء الفعـل التجديديِّ عند الشَّـيخ دان فوديو وغيـره من المصلحين المجدِّدين في التاريخ الإفريقي.

ثانيـاً: أنَّ دعوة الشَّـيخ دان فوديو وحركته التجديديَّـة قد انطلقت من رؤيةٍ دعويَّة واضحة مرسومة بإحكام، بدأها بمشروعٍ تعليميٍّ تثقيفيٍّ مبسَّط في طُرُقه ومضمونه، مستهدفاً الشَّريحة العامَّة من المجتمع فـي القرى والأرياف، وفي المـدن، موظِّفاً في ذلك الوسـائل العادية من خطابةٍ ووَعظ، وأشعارٍ شـعبيَّة، وكتابة رسائل مختصرة في شـتَّى الموضوعات ذات العلاقة باهتمامات الأفراد والمجموعات اليوميَّة.

ثالثـاً: أنَّ الشَّـيخ قد عُني- أيَّمـا عنايةٍ- بتربيـة القادة والدُّعاة الذيـن عُرِفوا فيما بعد بـ«الجماعة»، رجالاً ونساءً، وكان من وسائله في هذه التَّربية والإعداد: تأليف رسـائل مخصَّصة لهذه الفئة من الطَّلبة، كانت بأيديهم بمثابة أدلَّة عمليَّة في تربية نفوسهم روحيّاً ومعرفيّاً ومهاريّاً؛ من أجل القيام بمهمَّة الدَّعوة والتَّبليغ والتَّغيير.

رابعاً: أنَّ الشَّيخ دان فوديو قد ساهم إسهاماً عميقاً في إحداث تغييـرٍ ملحوظٍ في مجالاتٍ عدَّة: دينيَّة، واجتماعيَّة، وسياسيَّة، واقتصاديَّة،

ففي المجـــال الدِّينيِّ- مثلاً- وُفِّق الشَّـــيخُ في إعادة المســـلمين إلى تصحيح عقائدهم؛ بجعل القـــرآن الكريم المصدَرَ الأوَّل في أخذ العقائد، ونبذ البِدَع، والتمسُّك بالسُّنن النّبويَّة.

خامســـاً: أنَّ الخلافة الإسلاميَّة بتأسيسها على الشَّـــريعة الإســـلاميَّة قد حقَّقت منجزاتٍ سياســـيَّةٍ واقتصاديَّةٍ واجتماعيَّـــةٍ كثيرة، منها: تحقيق وحدةٍ وطنيَّة، وتنوُّعٍ إثنيٍّ ودينيٍّ متناغم، وإحـــداث حالـــةٍ عاليةٍ مـــن الأمـــن والعدالة الاجتماعيَّة، ونمـــاءٍ اقتصادي، والارتقاء بالأداء الإداريِّ والسِّياســـيِّ للحـــكَّام، تُحتـــرم بموجبه الحريَّات والحقوق.

سادساً: أنَّ المرأة قد حظيت بمكانةٍ محوريَّة في الخلافة الصُّكتيَّة؛ مشـــارِكَةً في بنائها، وفي إدارة شؤونها، وفي الارتقاء بالجوانب الاجتماعيَّة بالمجتمع الهوساويِّ الفولاني.

ســـابعاً: أنَّ أكبر منجزات الفعل التجديديِّ الفـــوديِّ نجاحُـــهُ في استنســـاخ نفســـه، وفي التَّرشـــيح لقيام حـــركاتٍ إصلاحيَّة في مناطق شـــتَّى من بلاد السُّـــودان، مثل حركات الجهاد بمنطقة سنيغامبيا، وبمنطقة فولتا العليا، وبلاد يوربا، وهي جميعاً نتاجٌ مباشـــرٌ لحركة التجديد التي جاء بها الشَّيخ عثمان دان فوديو.

بالإجمـــال؛ يؤكِّد الباحث أنَّـــه «من الصَّعب رصد تأثير الحركة التَّجديديَّة الفوديَّة بأبعادها في الزَّمان والمكان؛ لذلك كان التَّركيز- في هذه الدِّراســـة- حول تلمُّس تأثيراتهـــا الماضية؛ إذْ إنَّ تتبُّع تأثيرهـــا في المجتمع الإفريقيِّ الرَّاهن يحتاج إلى دراســـاتٍ متخصِّصـــة في مجالاتٍ متعدِّدة».

بعـــد ذلك أشـــار الباحث إلـــى أنَّ محاولة الكثيـــر من ولايـــات نيجيريا تطبيق الشَّـــريعة الإسلاميَّة منذ ١٩٩٩م، في مجال قانون الأحوال الشَّخصيَّة والقانون الجنائي، هي محاولةٌ للعودة إلى التَّجربـــة الصُّكتيَّة النَّاجحة بكلِّ المقاييس، وباعتراف الإمبرياليِّ البريطانيِّ الذي اتَّكأ على هذه التَّجربة أيَّام الاحتلال الكولونيالي.

رؤية الباحث:

لعلَّ ما يمكن استخلاصُه من رؤيةٍ في هذا الكتاب؛ هو ما أشـــار إليه الباحث في الفقرة الأخيرة منـــه بقوله: «وما أحـــوَجَ مجتمعاتنا اليوم إلى النَّظر في هـــذا النموذج الصُّكتي، واســـتلهامه في حـــلِّ الكثير من مشـــكلاتنا الرَّاهنة، خاصَّة في المجال الدِّينيّ السِّياسيّ الذي ما زلنا في مســـافاتٍ بعيـــدةٍ عمَّا بلَغَهُ الشَّيخ دانْ فوديو وأعوانُه في تلك المجالات، رؤيةً وتطبيقاً».

كمـــا رَجَا أن يُجلّيّ هـــذا الكتاب المتواضع للجيل المســـلم المعاصر- الإفريقيِّ تحديداً- طرفاً من حياة هذا الدَّاعية المجدِّد؛ بما جسَّدَهُ من فَهْمٍ وَسَـــطيٍّ عميقٍ للإســـلام: في مبادئه، وتعاليمه، وعباداته، وشـــرائعه... وما كان عليه من تسامُحٍ واسعٍ رحب، وما تحقَّق على يد الشَّيخ وأعوانه من نجاحاتٍ حضاريَّـــة مقارنةً بالواقع الإفريقيّ الحديـــث؛ على الرُّغم من وفرة موارد القـــارة، وإمكاناتها البشـــريَّة والطَّبيعيَّة، ووفرة الوسائل والأدوات الحديثة.

أخيراً:

تجدر الإشـــارة إلـــى أنَّ الباحـــث قد أورد في (ملحق الكتاب) مســـارد لآثار الشَّـــيخ دان فوديو، وقد بلغـــت (١١٥) مؤلَّفـــاً، المخطوط منها والمطبوع، وأكَّد أنَّ دراســـته لم يتسنَّ لها الاطِّلاع على جميع تلك المصادر الأوَّليَّة، وبناءً عليه؛ رَجَا الباحث أن تُعنى البحوث المستقبليَّة حول الخلافة الصُّكتيَّـــة، وغيرها من الحركات التصحيحيَّة ببـــلاد السُّـــودان الغربي، بتحليل مضامين تلك المصادر الأوَّليَّة ■

Fueling Internal conflicts in Africa: Shocking Facts on Children Soldiers

Mostafa Shafeq Allam
Political Analyst and International Relations Specialist

Children are recruited and used by armed forces, both government and opposition groups, all over the world, but the problem of children soldiers is severest in Africa. Children now fight all over the continent: in Uganda, the Central African Republic, South Sudan, Somalia, Nigeria, Mali and the Democratic Republic of Congo. According to the Paris Principles on the Involvement of Children in Armed Conflict (2007), the concept of child soldier in international law refers to any person under 18 years of age who is part of any kind of regular or irregular armed force or armed group in any capacity, including but not limited to cooks, porters, messengers, and those accompanying such groups, other than pure family members. The concept includes girls recruited for sexual purposes or forced marriage; thus is obviously not confined to a child who carries or has carried arms. Recruiting and using children under the age of 15 as soldiers is prohibited under the treaties and custom of the international humanitarian law, and defined as a war crime by the International Criminal Court. The parties to a conflict that recruit and use children are listed by the Secretary-General in the annexes of his annual report on children and armed conflict. International organizations and academic sources estimate that there are up to 250,000 children soldiers in irregular and regular armed forces worldwide. In Africa, it is estimated that up to 120,000 children are currently used as combatants or support personnel, representing 40% of all child soldiers worldwide ■

African Arabists and the Challenges of Identity: A Social Criticism Perspective

Elkhidru Abdul Baaqi Mohammed
Professor of Mass Media and Director of the Nigerian Center for Arabic Research

The term African Arabists might not be well known in Arab cultural and academic communities, but the concept and meaning have deep roots in history. Africa is one of the leading areas that was influenced significantly and intensely by Arab culture, which took root in African regions, until it became an important element in the life of the African Muslim people. This paper consists of a preface and two main sections and a conclusion. The preface explains the link between cultural identity in African societies and the roots of Arab culture in the Africans' intellectual life. The first section discusses the general framework of the concept of African Arabists in terms of contexts, connotations and link with Arab identity. The second section explains in details the most important challenges and complications concerning the Arab cultural identity of African Arabists. The conclusion recommends ways to address those problems and challenges ■

Human rights and the State of Law in Africa: Between Reality and Expectations

Dr. Mohammed Albeshir
aresearcher in African and legal studies , Chad

The African Union declared year 2016 the year of human rights in Africa as well as women's rights, based on the "international model." Thus, it replaced old labels with a new one, which is "African Women's Decade: 20102020-." It also launched the African Women Fund to support the promotion of women's rights during this decade. Raising this slogan coincided with the 35th anniversary of adopting the African Charter on Human and People's Rights in year 1981 in Nairobi, and the 13th anniversary of the Protocol on Women's Rights in Africa, adopted in Maputo in 2003, and linked to the African Charter of Human Rights. In spite of the new slogan, "Year of Africa's Human and Women's Rights" in year 2016, violations still exist in Africa, and 2016 was Africa's worst year in terms of human rights, according to Amnesty International's annual report, State of Human Rights in the World 20152016-. This slogan did not have an impact even where the AU is headquartered, namely, Ethiopia, which was on the top of the list of the countries violating human rights in 2016. Human rights violations were also committed by the United Nations forces in Central African Republic and South Sudan, as well as the African Union troops stationed in Bangui. If African countries truly want to respect rights and freedoms, they must allow people to participate in decision-making, stop fighting and administrative and political corruption. They must also enhance the culture of tolerance, build the rule of law and human rights, and connect good governance to rule of law ■

The Development of Arabic-Islamic Learning in West Africa: A Case Study on Ghana

Mohammad Hafiz, Ph.D.
Department of Modern Languages, College of Humanities, University of Ghana

The paper examines the development of Arabic-Islamic studies in Ghana, seeking to highlight the underlining factors of its growth and inherent challenges. It relies largely on secondary sources as well as primary data gathered through interview and observation. It is organized into three main sections: The first section explores the inseparable association between Arabic and Islam, demonstrating that this connection constitutes the major drive for learning Arabic in West Africa and across the globe. The second section discusses the peculiar features of the crucial stages of development of Arabic-Islamic learning in Ghana, namely, Quran schools with their associated higher learning in *alqāt,* the establishment of formal Islamic schools, the concurrent teaching of Arabic-Islamic and secular streams in Islamic schools, and the introduction of secondary and higher diploma curricula in Islamic schools. The third section focuses on the prime challenges facing Arabic-Islamic studies such as the lack of uniform curriculum and proper administrative setup, the limited avenues for training Arabic and Islamic studies teachers, the limited supply of professional teachers, and the lack of appropriate and adequate textbooks. It was held that the lack of recognition for certificates awarded to graduates of Arabic-Islamic studies has the most devastating effect; it has been mainly responsible for the poor remuneration of Arabic-Islamic teachers and tend to demotivate teachers, students, guardians and parents. Among several measures, the study proposes that Islamic schools in Ghana must strive to become self dependent, generating their own income to pay their staff. It equally stresses the need to establish an Arabic and Islamic Board to streamline and standardize Arabic-Islamic education across the board ■

Effectiveness of Information and Communication Technology in Transforming Sub-Saharan Africa into a Knowledge Society:

Challenges and Future Prospects

Cissé Ahanadou

Ph.D. Student, Educational Foundations, Sultan Zainal Abidin University, Malaysia

This paper defines the concept of knowledge and its characteristics and relationship to information and communication technologies, specifically their effectiveness in turning sub-Saharan Africa into a knowledge-based society. It highlights the challenges of information and communication technology in sub-Saharan Africa, and discusses their future prospects. Emerging research shows that the most important challenges are the lack of political stability, high rates of poverty, illiteracy, the absence of specific e-learning culture and information, the lack of creative and innovative human resources, poor infrastructure for Internet services and mobile phones browsing and searching, and the knowledge gap and digital divide. To meet these challenges, Africans should eradicate poverty through promoting investment in the field of human capacity and inventions, rebuild the infrastructure for information and communication technology, and increase the technological awareness of citizens and the workforce by enabling all citizens to use mobile phones and information and communications technology networks as public services. Africans should also promote quality education and scientific research based on information technology, and move toward knowledge production ■

Global Warming, Climate Change and Human Life in Africa: Sudan as an Example

Mustafa Mohammad Khojli
Professor of Geography, International University of Africa, Khartoum, Sudan

This paper studies aspects of global climate, specifically warming and climate change. The current global warming is thought to have started with the industrial revolution, the burning of fossil fuel and the emission of a number of gases, mainly carbon dioxide which keeps the heat close to the ground instead of spreading it in the upper atmosphere, thus raising the temperature from 260 to 353 parts per million between 1790 and 1900, and to 400 in recent years. The numerous conferences and workshops recommendations to reduce such emission were not successful. The continuous warming will have negative effects in the crops which need a warm (neither hot nor cold) climate. The paper also argues against the idea that world climate is changing. Climate studies since the late Pleistocene and Holocene till the present time show no climate change – only short and medium fluctuation in rainfall. The years of less raining, which result in failing crops and plants, are followed by years of normal and good raining. The paper makes three recommendations: to store food in years of surpluses to be used in years of shortage, to conduct research to enable crops to resist the temperature increase and thrive with less water, and to plan for combating the rises in sea level, storms and floods ■

Algeria's Foreign Policy in Africa: Principles, Bases and Developments

Qitt Sameer
Professor of Political Science, University of Mohamed Khider, Biskra, Algeria

Since the first years of Algeria's independence, its strong presence in African continent has been remarkable, especially diplomatically, but this policy underwent changes periodically. During the Cold War, it was the ideological factor that defined Algeria's relations with African States. In the mid-1990s, the Western Saharan issue emerged as a new factor directing Algeria's diplomacy in Africa to gain African support to its stance on this issue. Later in 1990s, Algeria's foreign policy, especially in Africa, declined due to many factors until it turned notable again during the Bouteflika era, but with the new target of security. With this perspective, this paper broaches the question of the development of Algeria's foreign policy towards Africa since independence, and the variables distinguishing that developing policy in each period. The paper is arranged in three sections, with the first focusing on the core principles of Algeria's foreign policy and emphasizing the paradox of how these principles have been stable in spite of many shifts in international politics. The paper second section addresses the bases of Algeria's foreign policy in Africa, which were essentially ideological but also determined by the Western Saharan issue and Algeria's internal crisis. The third section demonstrates how Algeria's foreign policy became dynamic again after Bouteflika assumed power and showed a deep interest in developing Algeria's foreign policy towards Africa ■

Constitution in Africa: Mechanisms, Causes and Consequences

Al-Sayyed Ali Abu-Farha, Ph.D.
Lecturer of Political Science, Beni-Suef University, Egypy

Constitution is the supreme document in every country. It is the ultimate source of regulation in almost all contemporary political systems, whether democratic or non-democratic. In democratic systems, constitution is the most important document that regulates the relationship between the authorities and sets the rules of behavior. It is the package of legal rules that is written in a single document or documents, or not written at all. In undemocratic systems, however, constitution is arguably insignificant because these systems lack important democratic determinants, such as the rule of law. Nevertheless, undemocratic systems hardly make explicit claims that they violate their constitutions. In this context, this study aims to answer the following questions: for what purposes are constitutions written? Why are constitutions amended? Why are they amended in Africa in particular? Who may take advantage of their amendments? Thus, we can understand the different dimensions of the process of constitution amendment in Africa, as well as its causes and consequences ■

ECOWAS succeeds in settling the presidential crisis in Gambia

Badr Hassan Shafei, Ph.D.
Expert in African Affairs, Cairo University

The Economic Community of West African States is undoubtedly the best African international organization in terms of security mechanism, which it applied in conflict resolution in several countries such as Liberia, Sierra Leone, and Cote d'Voire. Thus, when the Gambian president Yahya Jammeh refused to leave his office after losing the election, ECOWAS states such as Senegal and Nigeria decided to intervene, through this organisation, to persuade him to step down. Both the African Union and the UN Security Council authorized ECOWAS to solve this problem peacefully. Senegal and other ECOWAS countries moved their troops near the Gambian border and gave Jammeh a last chance to quit. Consequently, Mauritania and Guinea succeeded to persuade him to leave without holding him accountable. So the elected president Adama Barrow returned to Gambia from Senegal, asking ECOWAS troops to stay there for three months. Barrow promised to revise decisions taken by Jammeh such as the withdrawal from Commonwealth. However, many challenges still face Barrow. Two prime challenges are the next parliamentary and local elections in April, as he must ensure their fairness and persuade all parties to take part in them ■

Qadianism in African Countries, with emphasis on Nigeria

Rafee Owonla Busayree AL-Ijebuwi, Ph.D.
Founder of Daarul-Uluumil-Islamiyya
Director Of Duin International Academy, Abuja, Nigeria

All hands must be put on deck to distance Africans from Qadianism whose members disbelieve in Prophet Muhammad as the seal of all prophets. They are found in southern Africa (e.g. Johannesburg and Mauritius), northern Africa (e.g. Egypt, Tunis, Algeria and Morocco), eastern Africa (e.g. Mozambique, Tanzania and Uganda), and western Africa (e.g. The Gambia, Ghana, Liberia, Sierra Leone and Mali). In Nigeria in particular, they have centers in the North and Middle Belt (e.g. Kano, Kaduna, Bauchi, Maiduguri, Jos, Ilorin and Ijaw lands) and plan to transfer their headquarters from Lagos to Abuja. They are also found in western and eastern Nigeria (e.g. Ibadan, Shaki, Oyo-town, Ile-Ife, Abeokuta, Akure, Ijesha land, Ijebu land and Ibo land). The Muslim World League of Makkah had hit the nail on the head in its 1974 declaration signed by 58 states that considered the Qadianis who call themselves Ahmadies as non-Muslims. Since this is an age of dialogue between religions and ideologies, the Islamic centers in world capitals must provide wings of research about Qadianism, Shi'sm and Sufism ■

achieve these goals;[1]

5. The International Bank aids for the fiscal year 2016, which aim at raising agricultural productivity; increasing access to reliable and affordable energy; building the capacity to confront climate change; strengthening fragile and conflict-affected countries; promoting the improvement of education quality and the initiatives to boost education (e.g. science, technology, engineering and mathematics); providing excellent training programs and applied research; and the transfer of knowledge to sectors of priority, such as agriculture, health, education, and applied statistics;[2]

We conclude with models of successful experiences within and outside the continent. Although each model concerns one state, they are presented here so that Africa can determine the appropriate path for its future:

Rwanda, which is the fastest growing economy in Africa. Its rise was based upon good economic reform, enhancing competitiveness, and the reliance on processing industries, rather than natural resources;

Mauritius, which is characterized by peaceful rotation of power, legal transparency, and a diversified economy. It supports open market policies, controls inflationary pressures, and encourages foreign investment;

South Africa whose rise was supported by a positive political climate and societal consensus. It adopted developmental policies to replace its traditional industries with modern sectors, reduce government's intervention in economy, encourage investment, and provide loans for development.

Outside the continent:

South Korea, which relied on self-initiatives for combining state central planning and market economy as a path for development, in addition to investing in human resources through developing general and vocational education, with its institutions and curricula, and raising awareness of technology and knowledge economy;

Singapore, which started with a global education system and learning from successful experiences that contributed to an economic leap and a boom based on manufacturing and technology, as is the case in the experiences of Malaysia and India.

In each of these and other experiences, there are features, indicators and paths of a rise based on economic, political and social achievements; human development; education; technological progress; and the economy of a knowledge-based society.

A continent with the size of Africa perhaps needs to move on all tracks to rise. African experts therefore need to identify features and indicators of rise at all levels, analyze the phases of each experience, study the bases and reasons for its success, and monitor the most important policies and mechanisms pursued by every country in various fields, and the most important points that it ignored, in order to find the appropriate track for a comprehensive African rise ■

(1) http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/regions/afr

(2) http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/regions/afr

its youth, and she light on the dangers around it;

- Strengthening civil society role in the framework of partnership with state;

- Establishing knowledge-based society, administration and economy, with all necessary technologies;

- Availability of scientific and specialized references to use in analyzing African societies and problems, prevailing models for development, and finding appropriate solutions;

- Reliance on self-funding for development projects, with foreign funding only in the dire need, and developing preventive policies against sudden changes, price volatility and crises.

Most of these conditions are accomplished only partially or inadequately. Evidences include a relative political stability, an improvement in governance, some effective civil society organizations, a peaceful coexistence in South Africa, an ongoing battle against corruption in Nigeria, an orientation towards a knowledge and technology-based community as in Chad and South Africa, good models of constructive media outlets such as the Union of African Radio Stations, and a council for experts and scholars established in Sudan last January. Also, continental and regional organizations, such as the African Union, NEPAD and the African Development Bank, play a prominent and powerful role in promoting a comprehensive development in Africa and funding its projects. In addition, there are effective partnerships between African countries, and with other states, such as the Arab–African partnership.

There is a light at the end of the tunnel, and a lot of optimistic signals, among them are:

1. The launch of Africa's largest free trade area, inaugurated in Djibouti by President Ismail Omar Guelleh on 16 January 2017;[1]

2. The most ambitious environmental project in the continent, the African Forest Landscape Restoration Initiative (AFR100), which will restore 100 million hectares (386,100 square miles) of deteriorated forests, combat desertification, increase biodiversity, and improve water and soil quality and the ability to adapt to climate change;[2]

3. The African Center for Information Technology (CATI) in Chad[3].

4. The New Partnership for Africa's Development (NEPAD), which is considered the most comprehensive initiative that establishes a better future for Africa in all fields, such as supporting peace and security in the continent; achieving good political and economic governance; respecting human rights; increasing food security; developing human resources; maximizing inter-African trade volume; helping African exports penetrate world markets; improving education and scientific research; maximizing the use of information technology; fighting against endemic diseases; and providing the resources necessary for developing projects and the executive programs necessary to

(1) 16/1/http://www.youm7.com/story/2017

(2) http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=32981

(3) 14/09/http://tchadien.arablog.org/2014

useful experiences. Then, Islam crowned it with the greatest civilization ever, and the only civilization capable of confronting modern attempts of civilizational alienation in Africa, especially as its Muslim population is over 60%.

Then, what keeps it today far behind in terms of progress and civilization?

The reasons are a combination of obstacles and effects, notably:

- Fragility of modern African states, which are run by dictators – the reason responsible of most political, economic, social and security problems, state terrorism, and corruption in Africa;

- Colonial legacy and continuing foreign influence, which drains African wealth;

- Lack of awareness of the continent's problems among the elites, who are unable of planning properly and in a balanced way, and reluctant in taking critical decisions;

- Contradictions of political parties, which enshrine personal leaderships, narrow loyalties and political violence;

- Conflicts of identities and visions; center and peripheries;

- Weak Institutionalism and inefficient civil society organizations;

- Dangers of climate change and environmental problems;

- Poor economic performance and competitiveness, and lack of good use of Africa's resources;

- Overdependence on external funding, and debt overburden;

- Uncontrolled organized crime;

- Disinterest in owning modern technology, and slow move towards the knowledge society;

- Poor infrastructure, and low level of social services.

On the other hand, African rise depends on a number of conditions in different development areas, including:

- Sovereignty and unity of a nation, which depend on exiting from the closed circles drawn by colonialism, making its own decision, and strengthening regional groupings and effecting their uniting factors;

- A comprehensive strategy for the continent, based on a deep understanding of its different ingredients and potentials;

- Availability of security and stability through good governance, increasing effectiveness of legislative and judicial institutions, strengthening community participation and control, and ensuring justice and balanced rights freedoms;

- Good governance by increasing transparency and accountability, and enhancing institutions;

- Competitiveness by establishing a strong African political will that boosts its presence internationally, reorganizing relations with all parties on the basis of equality, searching for new and fair alternative partnerships, and opening positively to other nations' experiences;

- Strong economic performance by developing good policies, and restructuring monetary and fiscal policies to achieve viable sustainability with an accelerated growth;

- Effective institutionalism, qualified human resources, and recruiting on the bases of efficiency and merit;

- Strong and constructive media outlets that contribute to building an awareness of Africa's issues and problems and providing solutions for them, support its orientations, and help in motivating

The Civilizational Future of Africa and its Renaissance

In light of globalization and the so-called 'clash of civilizations', some questions arise: what are the stakes of the civilizational future of nations? Will Africa, which used to be a cradle for powerful civilizations, rise again in civilizational terms and restore its human and material repositories that others have benefited from in building their civilizations?! And what is the proper course for its future?

There are multiple states in Africa's civilizational future, ranging from partial to inclusive; idealistic to realistic; and optimistic to pessimistic which see no future for Africa! Each follows a logic and is linked to controversial realities in Africa, such as identity and national integration; sovereignty and uniqueness of each state; center and periphery; sharing of power and wealth; security and stability; rights and freedoms; justice and equality; technology and the knowledge economy; and the achievement of a comprehensive approach, etc.

From a materialistic point of view, the continent is supported by its vast areas; strategic and vital location; sources of renewable energy, natural resources and mineral richness. It was ahead of other nations in iron industry for example, which proves that African mentality is not – and was never – a backward one; rather, the problem is in the mentality of the other (i.e. the West), who envisioned it as such. Africa is also the world's fastest growing market in technology, products, and foreign direct investments.

'Green Africa' has agriculture capabilities in terms of fertile soils, surface and ground water resources, and the multiple climates, as it is the only continent stretching from the northern to the southern temperate zones. Africa is likely to be the world's food basket, as was its North in the old times, for the Roman Empire and others.

Its population is over a billion, and it has the world's highest rate of population growth, with its youth over 50% of its population, which doubles its human resources at a time when the workforce is shrinking in the world.

Africa's civilizations and ancient kingdoms, such as the Pharaonic in Egypt, the Merowe's in the Nilotic Sudan, and the Kingdom of Kush, make it rich in terms of

صـــدر
حديثاً..

قراءات إفريقية

مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية
تصدر عن المنتدى الإسلامي بكندا

الشيـــخ عثمـــان دان فـــوديـــو
وحركة التجديد الإسلامي بغرب إفريقيا

إعداد الدكتور
آدم بمبا

الإصدار (٤)
ضمن سلسلة إصدارات
مجلة قراءات إفريقية